جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الحقوق
علوم سياسية
أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

رقم: .....

إعداد الطالب:
جمعي هاني

يوم:

إدارة الأزمات في الدول الريعية

-دراسة حالة الجزائر- الأزمة النفطية 2014

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	الجامعة	رئيسا
سمير باهي	أستاذ محاضر ب	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	مشرفا
العضو 3	الرتبة	الجامعة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة ماستر

الحقوق
علوم سياسية
أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة

رقم: .....

إعداد الطالب:
جمعي هاني

يوم:

إدارة الأزمات في الدول الريعية

-دراسة حالة الجزائر- الأزمة النفطية 2014

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	الجامعة	رئيسا
سمير باهي	أستاذ محاضر ب	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	مشرفا
العضو 3	الرتبة	الجامعة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018 - 2019

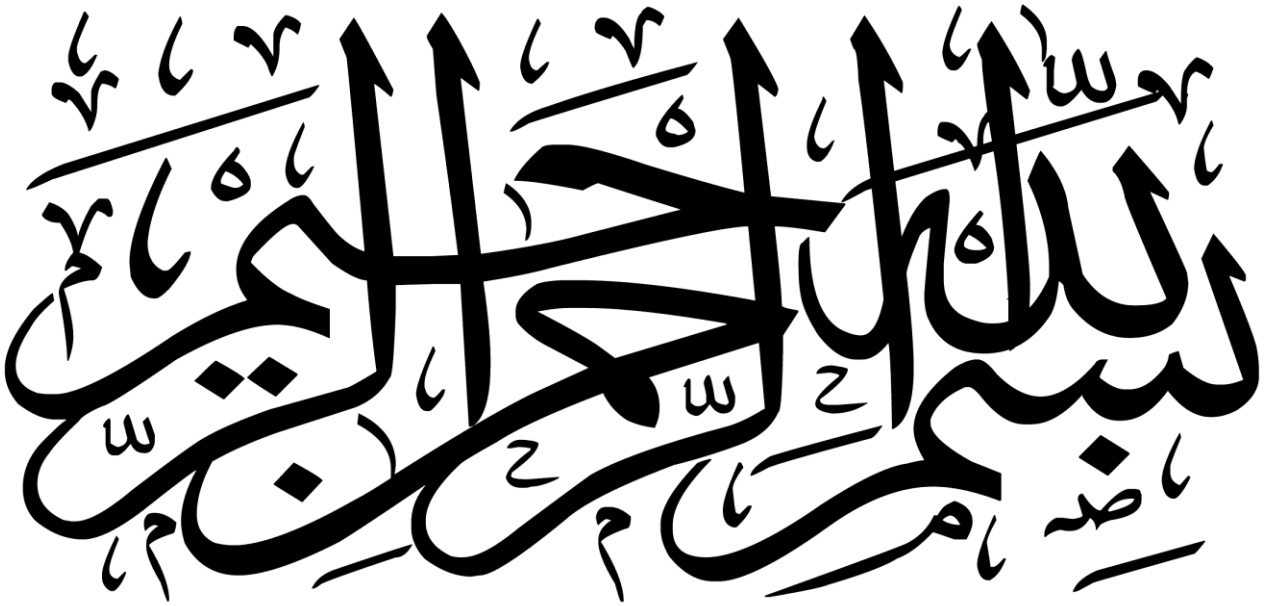
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى منبع فخري واعتزازي، الى من وجهني وزرع في نفسي حب الخير والدي العزيز رحمة الله عليه الى من رافقتني دعواتها، وزادني رضاها نجاحا، الى منبع الحنان الصافي، والامل المشرق الذي لا يغيب ضوؤه، كالشمس والقمر أمي الحبيبة إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة إخوتي واخواتي، وجميع أبنائهم الى كل أصدقائي، وكل الزملاء، والزميلات في قسم العلوم السياسية الى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي

تشكـــر

أولا الشكر لله القهار، وصاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم والمعرفة فله الشكر بعد الرضا ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف باهي سمير، صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه من نصائح وتوجيهات قيمة ومتابعة مستمرة خلال كل مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل فله مني كل التقدير والاحترام.

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخير كل وقتهم وجهد لقراءتها كما لا يفوتني أيضا ان اشكر كل من تزودت بعلمهم وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل كما أتقدم بالشكر الى جميع أساتذة العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة محمد خيضر بسكرة – قطب شتمة

فهرس الجداول والأشكال

I. الجداول

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
01	نسبة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (1966-1967) الوحدة %	
02	النفقات العامة الخاصة بدعم الأسعار من ميزانية الدولة	
03	وضعية ضريبة المؤسسات العمومية / الوحدة، مليار دينار جزائري	
04	المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، الوحدة: مليار دينار جزائري	
05	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، الوحدة: مليار دينار الجزائري	
06	أهم القطاعات والمبالغ التي رصدت برنامج دعم النمو الاقتصادي الوحدة مليار دينار جزائري	
07	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)، الوحدة: %	
08	تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985)، الوحدة: مليون دولار	
09	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000)، الوحدة: مليون دولار	
10	تطور سعر البترول الجزائري (2000-2009)، الوحدة: مليون دولار	
11	تطور الصادرات للجزائرية خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليون دولار	
12	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليون دولار	
13	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليار دولار	
14	تطور الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليار دينار جزائري	
15	تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة: (1986-2006)، الوحدة: مليار دينار جزائري	
16	إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016	
17	ملخص الميزان التجاري لسنتي (2015-2016)، القيمة بالمليون دولار	
18	تطور الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين (2005-2016)، القيمة بالمليون دولار	
19	توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية، القيمة بالمليون دولار	
20	الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2015، القيمة بالمليون دولار	
21	الهيئات والهياكل السياحية المتخصصة في الجزائر	

22	تطور الإيرادات السياحية في الجزائرية خلال الفترة (2008-2013)، الوحدة: مليون دولار	
23	تطور مساهمة الإيرادات السياحية في النتائج الإجمالي الخام (خارج قطاع المحروقات)، الوحدة: %	
24	تطور الميزان السياحي للفترة (2008-2013)، الوحدة: مليون دولار	
25	تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة (2008-2013)	
26	عدد الوافدين والمغادرين للجزائريين (2005-2015)، الوحدة: مليون نسمة	
27	نسبة إيرادات السياحة من الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية بين (2005-2015)، الوحدة: %	
28	عدد الوافدين الأجانب للجزائر حسب البلد والغرض	

II.الأشكال

رقم الشكل	عنـــــوان الشـــــكل	الصفحة
01	نسبة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (1963-1967) الوحدة %	
02	المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية، الوحدة: مليار دينار جزائري	
03	تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2010)، الوحدة: مليون دولار	
04	تطور الصادرات الاجمالية خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليون دولار	
05	تطور الواردات الاجمالية خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليون دولار	
06	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليون دولار	
07	تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2010)، الوحدة: مليار دولار	
08	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة (1986-2006)، الوحدة: ملياردج	
09	عدد الوافدين والمغادرين الجزائريين (2005-2015)، الوحدة: مليون نسمة	
10	نسبة إيرادات السياحة من الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية (2005-2015)، الوحدة: %	

مقدمـــة

مقدمــة

إن موضوع إدارة الأزمات الريعية من المواضيع الشائكة التي أثارت الجدل ، ولازالت محل اهتمام خبراء الساسة والاقتصاد لما له من أهمية كبيرة لمعالجة هكذا أزمات تتعلق بالدخل الريعي الذي يشكل عائد مهم للدولة التي يعتمد اقتصادها على الريع ، وخاصة إذا كان هذا النوع من الريع يتمثل في النفط الذي يحظى بأهمية كبيرة في الدولة المعتمد دخلها عليه، والتي تساهم صادراتها من هذه المادة الخام أكبر من 90 % مقارنة بالصادرات الأخرى في المجال الفلاحي، والصناعي، والسياحي التي تمثل أرقام ضعيفة، غير أن الريع (النفط) أسعاره غير ثابتة دوما في السوق العالمية للنفط ، فهو يتأثر بالمعطيات من سياسات القوى الدولية العظمى، والتي بدورها تتحكم بطريقة، او بأخرى، وقد مرت الجزائر بأزمات نفطية على مدار سنوات مختلفة كان أخرها الأزمة النفطية سنة 2014، وما اتخذته في هذه الفترة من تدابير، وحلول بديلة لتجنبها الوقوع في فخ المديونية، والتبعية ، فكان على النظام السياسي أن يسخر كل ما لديه من إمكانيات بشرية، مادية ، ومعنوية لتجاوز هذه الازمة الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

موضوع إدارة الأزمة له أهمية كبيرة لما يشكله من ضرورة في إيجاد الحلول لأزمة ما وخاصة في مجال الاقتصاد حبذا لو كان هذا الاقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ويرتكز عليه الدخل القومي للدولة وبناء مؤسساتها الاقتصادية، وبنيتها التحتية، ورفاهية المواطن، وسد حاجياته وما إن يتأثر هذا العامل الاقتصادي الرئيسي للدخل تتأثر كل البنية الاقتصادية للبلد لذلك تكمن أهميته بشكل كبير لدى الفواعل الاقتصادية في النظام السياسي الممثل لكل السياسات الاقتصادية للدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم مبررات اختيار الموضوع إلى:

أ- الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث، وميله في دراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة بالأزمة وكيفية إدارتها.
- حداثة الموضوع على أساس أن الأزمة النفطية 2014، وما قامت به الجزائر من بدائل لاقتصادها عن المحروقات لم يستهلك بشكل واسع.
- ارتباط الموضوع بالتخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

ب-الأسباب الموضوعية:

- مميزات الاقتصاد الوطني، فهو اقتصاد ريعي يرتكز بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات
- التغير في أسعار النفط وانعكاساته الحتمية، بصورة مباشرة، وكبيرة على الاقتصاد الجزائري.
- الكشف عن الحلول البديلة التي قامت بها الحكومة، أو النظام السياسي من اجل تخطي الأزمة النفطية على الصعيد الاقتصادي.
- مدى قدرة النظام السياسي في تجاوز الأزمة، وكيفية إدارتها على الصعيد السياسي

أهداف الدراسة:

- تحليل نقاط القوة، ونقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري ما قبل الأزمة النفطية 2014 وما بعدها.
- تشخيص الأزمة النفطية 2014 في الجزائر

أدبيات الدراسة:

قليلة هي الدراسات التي تناولت موضوع الأزمة النفطية 2014 والبدائل لتنويع الاقتصاد عن المحروقات، بل تكاد تكون منعدمة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الكتب أو الرسائل الجامعية المتمثلة في أطروحات الدكتوراه، ومذكرات الماجستير والماستر أيضا، غير أننا اعتمدنا على جزء مهم في دراستنا لتنويع الاقتصاد الوطني بمجال أو نشاط السياحة، وهي:

- دراسة للباحثة شرفاوي عائشة تحت عنوان "السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية" أطروحة الدكتوراه بجامعة الجزائر، حيث تناولت من خلالها الباحثة عرض عناصر النشاط السياحي كبديل عن الدخل والناتج المحلي للدخل الريعي النفط، مع التعرض لبرنامج ترقية السياحة في الجزائر، وقد وقفت الباحثة إلى حد ما في طرحها للجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية للنهوض بهذا النوع من النشاط المساهم في الدخل القومي للوطن، في إطار السياحة الدولية كذلك، إلا أن الباحثة دراستها كانت في بداية الأزمة النفطية 2014 – 2015، وبالتالي لم نحظى بالقدر الكافي للمعلومات والأرقام المرجوة.

إشكاليات الدراسة:

شهدت معظم الدول التي يعتمد إيرادها، أو دخلها الرئيسي على ريع النفط في عام 2014 أزمة حادة، كان لها انعكاسات مباشرة على اقتصادياتها والجزائر واحدة من هذه الدول التي كانت تحت تهديد هذه الأزمة، وكأي باحث أكاديمي يقع في القلق المعرفي حول هذه الأزمة وتداعياتها فكانت ملامح الإشكالية للدراسة تبرز كالآتي:

- كيف استطاعت الجزائر إدارة الأزمة النفطية سنة 2014؟

* ومنه تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالأزمة؟

2- ما هي آليات إدارة الأزمة

3- ما معنى الريع؟

4- ما هي أهم السياسات الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر؟

5- هل حققت إدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر بعد أزمة النفط 2014 نتائج مرضية؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

1- كلما كانت إدارة الأزمة ذات حكامة عالية، فإن ذلك يساعد النظام السياسي في الخروج من الأزمة وتخطيها

2- السياسات والاستراتيجيات التي قامت بها الحكومة الجزائرية كحلول وقائية قبل وقوع الأزمة ساهم في عدم تفشيها

3- كلما تعددت المبادرات الرشيدة للحكومة الجزائرية كبدائل اقتصادية عن المحروقات، استطاع الاقتصاد الجزائري أن يتجاوز الأزمة الاقتصادية

مناهج ومقتربات الدراسة:

من أجل سبك أواصر البحث وكشف النقاب عن آفاق الموضوع تم الاعتماد على المناهج والمقتربات الآتية:

- **منهج دراسة حالة:** يهتم هذا المنهج بتجميع الجوانب المتعلقة بشيء أو موقف واحد على أن يعتبر الفرد، أو المؤسسة، أو المجتمع، أو نظام سياسي، أو جماعة كوحدة للدراسة، ويقوم هذا المنهج على التعمق في دراسة المعلومات بمرحلة معينة من تاريخ حياة هذه الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها.

وقد تم توظيفه من خلال دراسة حالة الجزائر والأزمة النفطية 2014، وكيفية إدارتها.

- **المنهج الاحصائي:** هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية، والرياضية أي معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وإدراج هذا المنهج في هذا البحث العلمي كانت له دلالة وإضافة كبيرة من أجل إنجاز هذا العمل الأكاديمي وتمثل ذلك من خلال آلياته في الفصلين الثاني والثالث في جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع، وعرض هذه البيانات بشكل منظم، وتمثيلها بالطرق الممكنة إضافة إلى تحليل تلك البيانات، وتفسيرها من خلال ما تعنيه الأرقام في الجداول والمنحنيات والأعمدة

- **الاقتراب المؤسسي:**

ويقصد به التوجه المؤسسي أو الاقتراب المؤسسي مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة، وفي العلوم السياسية بصفة عامة والتي تعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات، والمخرجات السياسية، على اعتبار المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في

الساحة السياسية، تحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، تؤثر على الخيارات، والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه.

لذلك الإدارة في المؤسسة هي المسؤولة عن تلك الفواعل المكونة لها، وكان لهذا المقترب الأثر الكبير في تحديد المهام للأنساق وإدارة الأزمة التي تحاط بها، وكان هذا الأثر واضح في المبحث الثاني من الفصل الأول في إدارة الأزمة بالمؤسسات الحكومية

- **المنهج الوصفي:**

وهو أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية ورسائل الماستر والماجستير والدكتوراه، ومناهج البحث العلمي بوجه عام تساهم في التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوجيهات و المقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، وقمنا باستعمال هذا المنهج في دراسة تطور وخصائص الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 2014، كيف كان الاقتصاد في العهد الاشتراكي وفي فترة اقتصاد السوق المعمول به إلى غاية الآن.

- **حدود الدراسة:**

للإجابة عن التساؤلات الموضوعة، وللوصول إلى الأهداف المرجوة بدقة وموضعية تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

الحد الموضوعي: ويتمثل في دراسة الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل المتغيرات الدولية

الحد المكاني: اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر

الحد الزماني: نظرا للتغيرات المستمرة في أسعار النفط اخترنا لدراستنا الفترة ما بعد 2014.

التصميم الهيكلي للدراسة:

- قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال ثلاث مباحث، وتم التطرق في المبحث الأول لماهية الأزمة من حيث المفهوم، والتصنيفات إلى أسباب حدوثها ومراحلها، ثم المبحث الثاني لماهية إدارة الأزمات لمفهوم إدارة الأزمات، ومراحل ومتطلبات إدارة الأزمات، وعوامل نجاحها، إلى جانب المبحث الثالث لماهية الريع، ومفهوم، وتطور اقتصاد الريع، وأنواعه، كما تناول هذا المبحث أيضا انعكاسات اعتماد السياسة الريعية.
- كما عالج الفصل الثاني السياسات الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر، وقد تناول هذا الفصل مبحثين، وتمت المعالجة في المبحث الأول قطاع المحروقات كأحد الدعائم الأساسية في الاقتصاد الجزائري ليندرج تحت هذه المعالجة دراسة تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وكذا خصائص الاقتصاد الجزائري وآثار عائدات النفط عليه، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى الأزمات النفطية في الجزائر وتداعياتها، وكان ذلك من خلال مسار الأزمة النفطية، ولأثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة النفطية 2014.
- أما الفصل الثالث تناول مبحثين يفصل فيهما الأزمة النفطية 2014 وما قامت به الجزائر كبديل لتنويع اقتصادها عن المحروقات، حيث خلص هذا الفصل إلى نتائج إدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر، وكان المبحث الأول حول الخيارات الاستراتيجية لإدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر، وتعرض هذا المبحث لدراسة ترشيد النفقات العمومية والسياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية إلى جانب زيادة الضرائب كآلية لسد عجز الميزانية، وفي المبحث الثاني كانت الدراسة حول بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة الاقتصاد الريعي، فكان عبر تفعيل القطاع السياحي، وأهمية القطاع الفلاحي، وأساسياته الحكومية في مجال الصناعة.

- **صعوبات الدراسة:**

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- قلة الدراسات المتعلقة بالأزمة النفطية في الجزائر ما بعد 2014، وبالتالي يصعب التحكم في صحة المعلومة (مصدرها)، بالرغم من أهمية الموضوع لأنه يشكل مصير اقتصاد دولة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات في الدول الريعية

تمهيد:

مما لا شك فيه أن مسألة الأزمة، وإدارتها من أهم المسائل، والطروحات التي اهتم بها العديد من المفكرين والباحثين في حقل العلوم الاجتماعية، وبالضبط في مجال العلوم السياسية، على اعتبار أن هذا الموضوع يربط المجالين السياسي، والاقتصادي معا من حيث أن الموضوع يتناول شق الريع فهو اقتصادي، ولإدارة هذا الريع كان لا بد من نخبة سياسية تتحكم في زمام الأمور فهو سياسي، ولهذا قمنا بوضع خطة أكاديمية للمعالجة، ومن أجل الإحاطة بالموضوع وضبط المفاهيم، فكانت الدراسة مندرجة تحت ثلاث نقاط في شكل مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الأزمة.
- المبحث الثاني: ماهية إدارة الأزمة.
- المبحث الثالث: ماهية الريع.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات في الدول الريعية

المبحث الأول: ماهية الأزمة

بالرغم من تمتع اللغة العربية بالمرونة، والغنى المصطلحي، والتعبيري وعلى الرغم من ندرة تلك الصفة بالنسبة للغات الأخرى، الا أننا نجد هناك بعض التقارب فيما يخص موضوع الأزمة، وتفرعاتها، ولذلك سنحاول البحث من خلال هذا المبحث فقمنا بتقسيمه الى ثلاث أجزاء في شكل مطالب قصد فهم الإطار الذي يحكم سياق ماهية الأزمة.

- المقصود بالأزمة وتصنيفاتها
- أسباب حدوث الأزمة
- مراحل حدوث الأزمة

المطلب الأول: مفهوم الأزمة وتصنيفاتها

أولا: مفهوم الأزمة

الواقع أن هناك تعريفات عديدة لتوضيح المفهوم من خلال ضبط لكلمة "الأزمة" لغويا، وكذلك اصطلاحا مما جعلها تستخدم في كافة المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية وغيرها كما يشيع استخدامها بين كافة الفئات. وفيما يلي سنعرض بعضا منها:

الأزمة لغويا:

- **الموسوعة السياسية:** حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي، وتستدعي ايجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله[1].
- **قانون مختار الصحاح:** عرفت الأزمة على أنها الشدة، والقحط، و "أزم" عن الشيء أمسك عنه، وفي الحديث أن سيدنا عمر رضي الله عنه سأل الحارث بن كلده الدواء فقال: "الأزم" يعني الحمية وكان طبيب العرب، و "المأزم" المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين مأزم، وموضع الحرب ايضا مأزم، ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وبين عرفة مأزمين.
- **قاموس المصباح المنير:** وردت الأزمة أيضا بمعنى الشدة، والقحط، ويقال أزم علينا الدهر أي اشتد وقل خيره، كذلك يقال: أزمت عليهم السنة اشتد قحطها، وتأزم أي أصابته أزمة.

1- "الموسوعة السياسية"، متحصل عليه من الموقع: political-encyclopedie.org>dictionary تاريخ الاطلاع: 2018/03/02

- **القواميس العربية المتخصصة في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد:** فتعرف الأزمة بأنها: "نقطة تحول، وحالة متوترة للانتقال"، ويمكن القول إنها "وضع أو فترة حرجة، وخطرة وهي حالة علمية تطورية يحدث فيها انفصام توازن يعلن الانتقال الحتمي تقريبا الى حالة أخرى".
- **قاموس أكسفورد:** هي نقطة تحول في المرض، أو في تطور الحياة، أو في تطور التاريخ...الخ، وتفسر نقطة التحول بأنها قد تتسم بالصعوبة، والخطورة والقلق على المستقبل، ووجوب اتخاذ قرار محدد.
- **قاموس تبت روبرت:** يطلق لفظ الأزمة من الناحية الطبية على الحالة المرضية التي تتميز بالتغير المفاجئ والحاسم، اما الى الأحسن، أو الى الأسوأ.
- **قاموس هيريتج (Heritage):** فيعرفها بأنها:
  - حالة خطيرة، وحاسمة أو نقطة تحول
  - أوضاع غير مستقرة في الشؤون السياسية، أو الاقتصادية، أو العالمية والتي يوشك أن يحدث فيها تغيير حاسم.
  - تغيير مفاجئ في مرض مزمن إما للتحسن أو للتدهور[1].

*من خلال دراستنا لمفهوم الأزمة لغويا في القواميس التي تطرقنا لها، وكل على حدة وحسب التخصص الذي يصب فيه مفهوم الأزمة نرى أن:

- قاموس الصحاح: لمحمد بن ابي بكر الرازي يفسر الأزمة بعد تفكيك الاسم الى الاشتقاق الثلاثي في "أزم" بمعنى الضيق، أي يحصر الأزمة في كل ما هو سلبي، والذي لا يعود بفائدة، ولا طائل، وقد استند تفسيره من خلال التسمية على المشعر الديني للحج بعرفة "مأزمين".
- أما قاموس المصباح المنير: يرجع تفسير الأزمة ودلالتها الى القحط، أي الجفاف، وقلة المردود والسنين العجاف.
- أما القواميس العربية المتخصصة في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد: توضح لنا الأزمة بأنها نقطة تحول أو مرحلة انتقالية من الاستقرار الى الاستقرار أي من الأحسن الى الحسن، ومن الحسن الى السيئ، او من السيئ الى الأسوأ
- وبالنسبة لقاموس أكسفورد: يرى أن الأزمة هي حالة تنذر بالقلق أو حالة هستيرية أو حالة تقرع ناقوس الخطر للمستقبل، فلا بد من اتخاذ كل التدابير، والحيطة والحذر، والمعالجة الفورية للحالة.
- وقاموس تبت روبرت: يدرس الأزمة من الجانب الطبي العلمي، أي على سبيل المثال، حالة مرضية وتتميز بالتغير المفاجئ أي بدون علامات سابقة، وتأتي بغتة.

1- المساعدة (ماجد عبد الهادي)، إدارة الأزمات المدخل-المفاهيم-العمليات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع, 2012, ص 21.

- وأخيرا قاموس هيريتج (Heritage): الذي يسطر الأزمة ويدرجها في ثلاث حالات واضحة الرؤية، وكان قد سبق ذكرها في التعريف.

الأزمة اصطلاحا:

لقد تم استعمال مصطلح الأزمة (Crisis) في دراسات علم الاقتصاد، وعلم الإدارة بشكل كبير، وقد كان لهذه البحوث، والدراسات الدور البارز في بناء التأطير، والتأصيل المنهجي، والعلمي لحقل جديد في الإدارة هو حقل إدارة الأزمات، كما يقدم الأدب الاقتصادي، والإداري تعريفا ومفهوما واحدا متفقا عليه ومقبولا على نطاق واسع لمفهوم الأزمة، ويتمتع مصطلح الأزمة بدرجة عالية من الموضوعية، ويشتق هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة، وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بها هذه الأزمة[1].

ومصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (Kriner) وهي لحظة القرار (Moment of Decision) إذ في التراجيديا الاغريقية القديمة، إن الأزمات هي مواقف تحتاج الى صناعة القرار، والأزمات تشكل نقاط تحول تاريخية اذ تكون الخيارات، والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغيرات أساسية وجوهرية في المستقبل[2].

وتعرف الأزمة بأنها موقف معقد، ومتشابك يتضمن درجة عالية من السخونة، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية، وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الأزمة وتفاعل صناع القرار معها، ومع تفاعلاتها ومع انعكاساتها المستقبلية، في حين أن البعض الآخر يؤكد أن الأزمة هي وقف تحذيري يتضمن مجموعة من المخاطر أهمها مخاطر تصاعد شدة الموقف، ومخاطر التعرض للرقابة الشديدة الخاصة من الحكومة أو من المؤسسات المالية، أو الاقتصادية، أو وسائل الإعلام ومخاطر تعريض سمعته للنظام الاقتصادي، أو الاقطاع الاقتصادي المعني، أو الوحدة الاقتصادية الإيجابية، والجيدة للخطر مما ينعكس من ثما بآثار سلبية على أهداف النتائج النهائية للنظام أو الوحدة الاقتصادية[3].

*يمكن ان نستقرئ من خلال المفاهيم السابقة للمعنى الاصطلاحي للأزمة حسب المجال الاقتصادي، أو الإداري، أو المالي وحتى السياسي، تختلف في طريقة المعالجة وكيفية اتخاذ القرار، لكنها تشترك هذه

1- مهنا (محمود)، إدارة الأزمات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص 20.
2- عامر محمود، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، القاهرة: دار العلوم للنشر، 2006، ص 31.
3- شومان (منذر)، الإعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عملية، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2003، ص 117.

المفاهيم كلها في أن الأزمة هي مشكلة ويجب معالجتها، واتخاذ القرار الأنسب قبل استفحالها، وبالتالي يصعب الخروج منها الى حل رشيد....

ثانيا: تصنيفات الأزمة

إن للأزمات تصنيفات مختلفة، مهما تعددت، واختلفت فإنه يمكن تقسيمها على الشكل التالي:

1- تصنيف الأزمات من حيث مرحلة التكوين:

- الأزمة في مرحلة الميلاد.
- الأزمة في مرحلة النمو.
- الأزمة في مرحلة النضج.
- الأزمة في مرحلة الانحسار*.
- الأزمة في مرحلة الاختفاء[1].

2- تصنيف الأزمات من حيث عدد تكرار حدوثها:

- ازمات ذات طابع دوري متكرر.
- ازمات ذات طابع فجائي عشوائي غير متكرر.

3- تصنيف الأزمات من حيث عمق الأزمة:

- ازمات سطحية غير عميقة، هامشية التأثير.
- ازمات عميقة متغلغلة جوهرية، هيكلية التأثير.

4- تصنيف الأزمات من حيث شدتها:

- ازمات عنيفة جامحة يصعب مواجهتها، وهي ازمات تحدث فجأة، وبشكل عنيف، وتأخذ طابع التفعيل المدوي.
- ازمات خفيفة هادئة يسهل مواجهتها، وهي ازمات سطحية غير عميقة، وهامشية التأثير.

5- تصنيف الأزمات من حيث الشمول والتأثير:

1- الخضيري (محسن)، إدارة الأزمات: علم امتلاك القوة في أشد لحظات الضعف، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 20.

*الانحسار: الضعف، التراجع، حسر الشيء (انكشف).

- ازمات عامة شاملة لجميع اجزاء الكيان الإداري الذي حدثت به الأزمة.
- ازمات خاصة تنحصر في جزء، أو أكثر من جزء.

6- تصنيف الأزمات من حيث موضوع أو محور الأزمة:

- ازمات مادية: وهي ازمات ذات طابع اقتصادي، ومادي، وكمي، وقابلة للقياس، ويمكن دراستها والتعامل معها ماديا، وبأدوات تتناسب مع طبيعة الأزمة.
- ازمات معنوية: وهي ازمات ذات طابع نفسي، وشخصي، وغير ملموس، ولا يمكن الامساك بأبعادها بسهولة، ولا يمكن رؤية أو سماع الأزمة، بل يمكن الشعور بها.
- ازمات تجمع النوعين السابقين.

*نلاحظ من خلال التصنيفات التي قمنا بدراستها للأزمة أنها تختلف حتى في التصنيف الواحد، فمثلا في التصنيف الأول من حيث مرحلة التكوين أن الأزمة تبدأ أو تولد فتية مقزمة، ثم ما تفتأ أن تتطور في مرحلة النضج ثم تستفحل وتستشرف في مرحلة الانحسار، ثم في الأخير تختفي بعد معالجتها، أو محاربتها والقضاء عليها عن طريق التدخل المتعمد. في التصنيف الثاني من حيث عدد تكرار حدوثها، أن للأزمات هنا نوعان ذات طابع دوري متكرر، أي تظهر الأزمة ثم تختفي، وبعد مدة زمنية تعود للسطح مجددا وتلك الأزمة قد يحسب لها حسابها، لان عوامل ظهورها تصبح معلومة. أما الفجائية فهي غير متكررة لأنها لم يعتاد عليها بعد وقد تكون أضر من سابقتها.

أما في التصنيف الثالث من حيث عمق الأزمة، فهناك نوعان من الأزمات أيضا السطحية غير العميقة التي ليس لها نتائج أو أضرار جذرية، وهناك ازمات عميقة متغلغلة جوهرية، وهي التي لها أضرار مدمرة ويصعب الخروج منها أو من مخلفاتها حسب نوع الأزمة، خاصة إن كانت مادية كالكوارث الطبيعية مثلا. أما في التصنيف الرابع من حيث شدة الأزمة، فهناك الأزمة العنيفة والتي تحدث فجأة، وهناك الأزمة الخفيفة، والأولى أصعب من الثانية. وفي التصنيف الخامس من حيث الشمول والتأثير، أزمات عامة وتشمل كل الأجزاء وأزمات خاصة تنحصر في جزء فقط، وأكثر من جزء. وفي التصنيف السادس والأخير، هناك أزمات مادية وأخرى معنوية ولكل نوع من هذه الأزمات لها خصوصياتها [1].

1- الرويلي علي بن هلول، "إدارة الأزمة استراتيجية المواجهة"، محاضرة، ألقيت في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم البرامج الخاصة، 2011/5/4.

المطلب الثاني: أسباب حدوث الأزمة

يمكن تقسيم الأسباب المؤدية للأزمات حسب المجال الذي تنشأ منه.

1- أسباب كارثية:

- **طبيعية:** كالزلالزل والبراكين، والفيضانات والتصحر وشح المياه وجميع الأسباب التي لها علاقة بالبيئة والأمثلة الكثيرة على ذلك.
- **صناعية:** كالتسرب الاشعاعي، والتسرب الغازي مثلا (شيرنوبيل).
- **بشرية:** كالحروب والصراعات المسلحة.

أسباب اجتماعية:

- كالظلم الاجتماعي والتفرقة العنصرية.
- التوترات الطائفية والعرقية والأمنية.
- التخلف والجهل.
- الانفجار السكاني.

2- أسباب اقتصادية:

- الفقر.
- البطالة.
- انخفاض مستوى دخل الفرد.
- غلاء المعيشة.
- عدم توزيع الثروة بشكل عادل.
- عدم استقرار السوق وتذبذب الاقتصاد[1].

3- أسباب سياسية:

- الصراع السياسي على السلطة.
- الفشل السلمي في تداول السياسة.
- الصراع بين مراكز القوى والنفوذ.
- التوترات الحدودية.
- الصراعات المسلحة.
- المتغيرات الاقليمية والدولية.

1-المرجع نفسه.

4- أسباب فنية:

- سوء الإدارة.
- سوء الفهم.
- سوء التقدير والتقييم.
- تعارض المصالح والأهداف.
- الأخطاء البشرية.
- عدم استيعاب المعلومات المتوفرة.
- اليأس والإحباط بين صفوف القياديين.
- الشائعات وانتشارها.
- الرغبة في السيطرة على متخذي القرار[1].

المطلب الثالث: مراحل حدوث الأزمة

إن الأزمة عملية ديناميكية متغيرة وقد لا تظهر فجأة، بل تمر في سلسلة من المراحل التي يعززها التوتر والقلق، ولكن هذا لا يعني أن الأزمة يجب أن تمر فيها، ولكن إن فحصنا الاسباب العميقة للأزمات فإنه يمكن التنبؤ بالمراحل التي تمر بها الأزمة. ويرى بعض الباحثين أن الأزمة تمر في عدة مراحل متسلسلة حسب ما يراها بعضهم.

يذكر (البريخت) أن دور حياة الأزمة تمر بالمراحل التالية:

1- **مرحلة ما قبل الأزمة:** حيث يكون هناك إشارات لاحتمال وقوع الأزمة.
2- **مرحلة تفاقم الأزمة:** حيث تنمو الأزمة، وتتفاقم نتيجة لخلل في البيئة التي حدثت فيها الأزمة، مثل ضعف شبكات الاتصال بين الإدارات ومواقع العمل.
3- **مرحلة إدارة الأزمة:** ويطلق عليها أيضا مرحلة احتواء الأزمة، ويتم فيها الاعتراف بالأزمة، وتخصيص موارد معينة وفريق من اجل التعامل مع الأزمة.
4- **مرحلة ما بعد الأزمة:** حيث يتم تقييم آثار الأزمة وأخذ الدروس والعبر[2].

يذكر (الصيرفي) أن الأزمة تمر في أربع مراحل هي:

1- **المرحلة التحذيرية:** حيث يكون هناك شيء يلوح في الأفق، وينذر بموقف غير محدد المعالم.
2- **مرحلة نشوء الأزمة:** عندما لا تنتبه المنظمة الى خطورة الأزمة وهي في مرحلتها التحذيرية، فإن الأزمة سوف تنمو وتشتد وتتعاظم بشكل متسارع.

1- المرجع نفسه.

2- Albrecht, Steve, Crisis management for corporate self-defense, publisher: Amacon, page 225, 1996

3- **مرحلة الانفجار:** إذا لم تتمكن المنظمة من التحرك في المرحلة السابقة، أو أخفقت في اتخاذ القرار المناسب، فإن المنظمة سوف تتعرض الى أزمة ذات درجة عالية من القوة والشدة.

4- **مرحلة الانحسار:** هنا تبدأ الأزمة بالانحسار وتتلاشى، لأنها تفقد القوى الدافعة، أو المولدة لها أو العوامل التي أدت إلى حدوثها، وتعود المنظمة الى حالة التوازن الطبيعي قبل وقوع الأزمة، أو على نحو أفضل منه[1].

ويرى (جهاد مساعدة) أن الأزمة تمر في سبع مراحل مختلفة هي:

1- مرحلة ما قبل الميلاد.
2- مرحلة الميلاد.
3- مرحلة النمو.
4- مرحلة النضج.
5- مرحلة الانكسار.
6- مرحلة الانحسار.
7- مرحلة الموت[2].

من جهة أخرى، قام (ماهر أحمد) بتصنيف مراحل الأزمة على الشكل التالي:

1- مرحلة ما قبل الأزمة: (Pre-Crisis Stage)

تبدأ هذه المرحلة عند ظهور قصور في الأداء الوظيفي، وهي بذلك تبرز بعض الإشارات التحذيرية لاحتمال وقوع الأزمة في المستقبل.

2- مرحلة الأزمة: (Crisis Stage)

يطلق عليها أيضا مرحلة الخلل والاضطراب ويقع حدث مفاجئ يبرز الأزمة ويشير اليها.

3- مرحلة ما بعد الأزمة: (Post-Crisis Stage)

وتظهر في هذه المرحلة النتائج التي خلفتها الأزمة إذ من الممكن أن تكون النتائج مدمرة تشبه ما يخلفه إعصار أو زلزال، ومن جهة أخرى من الممكن أن تكون النتائج مشابهة للشعور بالراحة بعد النجاة من حادث[3].

1- الصيرفي (محمد)، إدارة الأزمات، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2008، ص 40.
2- مساعدة جهاد، "عناصر إدارة الأزمات ومعوقاتها في المؤسسات الرياضية في الأردن" شهادة ماجستير، (جامعة ليرموك، كلية العلوم، قسم الإحصاء)، 2003، ص 25.
3- ماهر أحمد، إدارة الأزمات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006، ص 12.

المبحث الثاني: ماهية ادارة الأزمات

في هذا المبحث سنعرج في جولة أكاديمية أو في إطار البحث العلمي حول مفهوم إدارة الأزمات والمراحل التي تمر بها ومتطلبات وعوامل نجاح الإدارة من الأزمات التي كانت قد تخبطت فيها قبل معالجة الأزمة، ومن خلال هذا كناقد جزأنا المبحث الى ثلاث مطالب بغرض الإيضاح وما يتوجبه ذلك.

- مفهوم إدارة الأزمات.
- مراحل إدارة الأزمات.
- متطلبات إدارة الأزمة، وعوامل نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمات

تتعدد مفاهيم إدارة الأزمات وتختلف وجهات النظر حول مفهومها، وهذا الاختلاف والتباين من شخص الى آخر، فقد اختلفت التعريفات بحكم تباين التخصصات وتنوع الافكار، إذ أن هذا الموضوع يمثل أحد الاهتمامات المشتركة بين الاداريين وعلماء النفس، والاجتماع، والسياسيين، ومن الطبيعي أن تختلف وجهات النظر، ومن ثم يصعب وضع تعريف لها يقبله الجميع.

- يعرف (الشعلان) إدارة الأزمة بأنها عملية إدارية خاصة من شأنها إنتاج استجابة استراتيجية لمواقف الأزمات، وذلك من خلال مجموعة من الإداريين المنتقين مسبقا الذين يستخدمون مهاراتهم بالإضافة الى إجراءات خاصة من أجل تقليل الخسائر الى الحد الأدنى، مشيرا بذلك الى فريق إدارة الأزمات[1].
- ويرى (عليوة) أن إدارة الأزمة على مستوى المنظمة أصبحت تعني رفع كفاءة، وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي، أو الفردي للتغلب على معوقات الآلية البيروقراطية الثقيلة، التي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة وتخرج المنظمة من حالة الاسترخاء والترهل[2].
- ويرى (مهنا) أن إدارة الأزمات تعني كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها، فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات المختلفة وبحث آثارها في كافة المجالات[3].

1- الشعلان فهد أحمد، "إدارة الأزمات: الأسس-المراحل-الآليات"، شهادة ماجستير، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2002)، ص 50.
2- السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2001، ص 20.
3- محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات والكوارث، الإسكندرية: دار الفتح، 2008، ص 20.

- كما يعرفها (قطيش) أنها عبارة عن تقنية، أو أسلوب معين يستخدم عند مواجهة الحالات الطارئة، والتعامل مع الأزمات التي لا بد من مواجهتها والتخطيط لأسلوب المواجهة بشكل مبكر بناء على الافتراضات المبنية على المعلومات التي تنبئ بحدوث هذه الأزمات[1].

*من خلال المفاهيم التي قمنا باستعراضها من حيث كل منظر أو باحث ورؤيته لإدارة الأزمة في المجال الإداري او رؤيته لإدارة الازمة بشكل عام في كل المجالات. فمثلا (الشعلان) يرى أن إدارة الأزمة في المجال الإداري للمنظمة يجب الاستجابة الاستراتيجية مواقف الأزمة من خلال الإداريين هذا بالنسبة (للشعلان). أما بالنسبة (لعليوة)، يجب رفع كفاءة وقدرة النظام على المستوى الجماعي لا الفردي. على سبيل المثال، للتغلب على المعوقات من البيروقراطية الثقيلة. كما يرى (مهنا) كذلك في نفس المجال أن التغلب على الأزمة بالأدوات العلمية الإدارية المختلفة وتجنب سلبياتها لأن علم الإدارة هو أساسا حسب رؤيته يرصد حركة اتجاهات القوة والتكيف مع المتغيرات المختلفة. أما بالنسبة (لقطيش)، فيرى إدارة الأزمة من خلال تقنية وأسلوب معين لمواجهة الحالات الطارئة والتعامل مع الأزمة بشكل مبكر وبافتراضات مبنية على المعطيات المطروحة.

المطلب الثاني: مراحل إدارة الأزمات

هناك مراحل وضعت في شكل نماذج للمنظمة ويطلق عليها دورة حياة الأزمة منذ ولوجها الى غاية اختفائها ولكل مرحلة نموذج خاص بها.

أولا: نموذج (ستيف آلبريخت)

تنقسم دورة حياة الأزمة في علاقتها بالمؤسسة الى المراحل التالية التي يمكن من خلالها إدارة الأزمة:

مرحلة ما قبل الأزمة:

ترتكز جهود الإدارة على أداء المهام التالية:

- مسح البيئة واستشعار الأزمات المحتملة التي قد تتغير في المستقبل.
- جمع المعلومات عن هذه الأزمات أو المشكلات وتقييم درجة خطورتها.
- اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع ولادة الأزمة.
- أخذ العبرة من خبرات الآخرين.

1- قطيش نواف، إدارة الأزمات، عمان: دار الراية للنشر، 2009، ص 25.

مرحلة تفاقم الأزمة:

تتفاقم الأزمات من تلقاء نفسها دون حاجة لمساعدة الإدارة، إلا أن هناك بعض البيئات الإدارية التي تفضلها الأزمات دون غيرها وتتميز بالسمات الآتية:

- ضعف الشبكات الاتصالية بين الإدارات ومواقع العمل.
- بطء عملية صنع القرار والبيروقراطية.
- ضعف روح الانتماء وخفوت الحماس وسيادة اللامبالاة.
- إهمال دراسة المنافسين وعدم وضوح الأهداف الاستراتيجية.

مرحلة إدارة الأزمة:

ويمكن أن يطلق عليها أيضا "مرحلة احتواء الأزمة"، وهي تشمل المهام التالية:

- الاعتراف بالأزمة.
- تخصيص موارد معينة وفريق يعينه للتعامل المباشر مع الأزمة.
- حشد الجهود والمساعدات الخارجية المساندة.
- وضع خطة طارئة للتغلب على الأزمة بشكل جذري وسريع.

مرحلة ما بعد الأزمة:

- التعلم من الخبرات السابقة وتحديث خطة إدارة الأزمات بناء على التغذية الراجعة من الأزمة الأخيرة بما يضع الأسس اللازمة لوضع خطة جديدة للوقاية من الأزمات وإدخال التعديلات على الخطة القائمة.
- تقييم تأثير الأزمة على العلاقات والاتصال بالعملاء والأطراف الخارجية.
- تقييم تأثير الأزمة على العلاقات الداخلية وثقافة بيئة العمل[1].

ثانيا: نموذج (جونستون وستبانوفك)

قدم الباحثان وليام جونستون وباول ستبانوفك نموذجا عمليا لإدارة الأزمات، يتكون من ثلاث مراحل تمر بها إدارة الأزمة في المؤسسة وهي:

التخطيط (Planning):

في هذه المرحلة يجب على المنظمة أن تخطط للأزمات المحتملة من خلال الاعتماد على الأساليب الوقائية في الاستعداد لمواجهة الأزمة، وتشمل تلك الأساليب الوقائية ربط التخطيط للأزمة بعملية التخطيط

1-Albrecht. Steve, Op.cit., page 225, 1996.

الاستراتيجي للمنظمة ككل، وكذلك تشكيل فريق مخصص لإدارة الأزمات وتوفير برامج التدريب والتطوير المناسبة لأعضاء الفريق[1].

العمل (Acting):

في هذه المرحلة تواجه المنظمة أزمة حقيقية تتطلب من الجميع العمل على التعامل معها بفاعلية وكفاءة. ويعد دعم الإدارة العليا للجهود المبذولة نقطة الانطلاق لهذا التعامل الناجح مع الأزمة. ومن المهم أيضا في هذه المرحلة أن تتوفر قنوات اتصال جيدة وذلك لضمان تنسيق العمل بين الأطراف المختلفة في المنظمة وتوجيهه نحو إدارة الأزمة بشكل فعال والخروج بأقل الخسائر.

التعلم (Learning):

تعتبر هذه المرحلة فرصة للمنظمة وذلك بالاستفادة من الأزمات التي واجهتها في الماضي في رفع قدرتها وكفاءتها في التعامل مع الأزمات التي يمكن أن تحدث في المستقبل

ثالثا: نموذج (بيرسون ومتروف)

يعد هذا النموذج من أشهر النماذج وأوضحها التي قدمها الباحثان ويتكون هذا النموذج من خمسة مراحل تمر بها إدارة الأزمة وهي:

- **مرحلة اكتشاف اشارات الإنذار المبكرة:**

ترسل الأزمة قبل حدوثها بفترة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر أو أعراض قد تنبئ باحتمال حدوث الأزمة ومالم يوجه الاهتمام الكافي لهذه الإشارات، فمن المحتمل جدا وقوع الأزمة وتمثل اشارات الانذار المبكر مشكله حيث يستقبل المديرون العديد من أنواع الإشارات الحقيقية والهامة، بالإضافة إلى ذلك، فإن كل أزمة ترسل اشارات إنذار خاصة بها، وقد يصعب التفرقة بين الإشارات الخاصة بكل أزمة على حده، ومن ثم فإن إحدى الوظائف الهامة لفريق إدارة الأزمات الإشراف على عمليات اكتشاف إشارات الإنذار وتعقبها وتحليلها[2].

1- Johenston. W & Stepamavich, P. (2001). Management in Crisis, American Society of Health System Pharmacists Journal, Vol. (58:1245-1249)

2- C. Person, I. Mitroff: « From crisis prone to crisis prepared: A framework for crisis management", Academy of Management Executive. Vol 7, N 01, 1993.

- **مرحلة الاستعداد والوقاية:**

يجب أن يتوافر لدى المنظمة استعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات والهدف من إدارة الأزمات في هذه المرحلة هو محاولة منع حدوث الأزمة أو التقليل من حدتها، وذلك من خلال تطوير سيناريوهات مختلفة لأحداث الأزمة المتوقعة وتوزيع الأدوار بشكل يتحقق معه الهدف الأساسي من إدارة الأزمات وهو التعامل مع الأزمة بكفاءة وفاعلية.

- **مرحلة احتواء الأضرار أو الحد منها**

في بعض الأحيان يكون من الصعب منع الأزمات من الوقوع، فهذه المرحلة تهدف إلى إعداد الوسائل المساعدة على احتواء الآثار الناتجة عن الأزمة. وتظهر أهمية عزل الأزمة في هذه المرحلة بشكل واضح، وذلك باتخاذ الإجراءات التي تحد من الأضرار وتمنعها من الانتشار لتشمل الأجزاء الأخرى في المنطقة التي لم تتأثر بعد.

- **مرحلة استعداد النشاط:**

تشمل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج جاهزة وسبق اختيارها قصيرة وطويلة الأجل، وتتضمن مرحلة استعادة النشاط عدة جوانب منها:

محاولة استعادة الأصول الملموسة والمعنوية التي فقدت، والملاحظ أن المديرين يحددون مسبقا العناصر والعمليات والأفراد الذين هم على درجة من الأهمية للقيام بالعمليات اليومية، ويستطيعون انجاز هذه المرحلة بكفاءة وقد ترتكب المنظمات المستهدفة للأزمات خطأ جسيما بالتركيز على العمليات الداخلية بتجاهل تأثير الأزمة على الأطراف الخارجية، أو تهتم بذلك في وقت متأخر، وعادة ما ينتاب الجماعة التي تعمل في هذه المرحلة شيء من الحماس الزائد، حيث تتكاثف الجماعة وتتماسك في مواجهة خطر محدد ومهمة أكثر تحديدا.

- **مرحلة التعلم:**

تتضمن هذه المرحلة استرجاع الأحداث ودراستها دراسة متعمقة ومستفيضة واستخلاص الدروس والعبر المستفادة منها، وذلك لرفع كفاءة المنظمة في التعامل مع الأزمات المستقبلية، من ثم تعمم تلك الدروس على جميع الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة.

رابعا: نموذج (الشعلان)[1]

قدم فهد الشعلان نموذجا لإدارة الأزمات من شأنه التعامل مع الأزمات التي تتعرض لها المؤسسات والتقليل من آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية. ويتكون هذا النموذج من ثلاث مراحل هي:

1- الشعلان فهد أحمد، مرجع سابق، 2002، ص 90.

- **مرحلة ما قبل الأزمة (التلطيف والاستعداد):**

وتمثل هذه المرحلة اتخاذ اجراءات وقائية معينة، وذلك للحيلولة دون وقوع الأزمة ما أمكن، أو على الأقل التخفيف من آثارها، وتشمل هذه الإجراءات نشاطات مثل: تحليل المخاطر المحتملة، تقدير الإمكانات المتاحة، الاستفادة من التجارب السابقة في تحقيق درجة أعلى من الحذر للحيلولة دون وقوع الأزمات.

- **مرحلة الأزمة (المواجهة والاستجابة):**

تعد هذه المرحلة اختبارا حقيقيا للخطط المعدة سلفا، وللتجهيزات والتدريب الذي سبق الأزمة، فكلما كان الجهد المبذول في المرحلة السابقة كافيا أدى ذلك إلى نجاح إدارة الأزمة في مرحلة المواجهة.

- **مرحلة ما بعد الأزمة (إعادة التوازن):**

في هذه المرحلة تحاول المنظمة علاج الآثار الناجمة عن الأزمة وذلك بإعادة بناء ما تم تدميره ووضع الضوابط لعدم تكراره والاستفادة من الأزمة كدروس للتعامل مع المستقبل[1].

خامسا: نموذج (المومني)

يضيف الكاتب نائل مومني أن علم إدارة الأزمات يتمحور حول أربعة محاور رئيسية من أجل تطبيقه بشكل فعال وهي:

- **مرحلة التلطيف:**

وتتضمن مرحلة *التلطيف الإجراءات الهادفة الى إزالة مسببات الأزمة وتقليل احتمالية حدوثها ومدى تأثيرها على الإنسان والبيئة، وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل وأكثرها فاعلية في التعامل مع الأزمات بأقل كلفة ممكنة.

- **مرحلة الاستعداد:**

تشمل مرحلة الاستعداد (الاحترازية)*، الإجراءات التي تهدف إلى حماية الأرواح والممتلكات من تأثير المخاطر التي ليس بالإمكان منعها بالكامل من خلال الإجراءات التلطيفية، وتدعو الحاجة الى اتخاذ اجراءات احترازية إذا كان هناك خطر يوشك على الوقوع، ويستوجب توافر الخطط والإجراءات والمصادر الضرورية التي يجب أن تعد بشكل مناسب قبل وقوع الخطر لكي تساهم في الاستجابة الفعالة للتقليل من الأضرار المحتملة.

1- المرجع نفسه.

* التلطيف: يقصد بالتلطيف، منع حصول الأزمة قبل وقوعها.

* الاحترازية: الوقائية، الاستعداد الاحترازي، الاستعداد الوقائي.

- **مرحلة الاستجابة:**

المرحلة الثالثة من مراحل التعامل مع إدارة الأزمة تتضمن مرحلة الاستجابة، وتبدأ منذ التنبؤ بقدوم الخطر وتنتهي باستقرار الأوضاع بعد انتهاء الخطر.

- **مرحلة المعافاة:**

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل إدارة الأزمات وتبدأ منذ انتهاء مرحلة الاستجابة حتى عودة المجتمع أو المؤسسة الى الوضع الطبيعي الذي كانت عليه قبل حدوث الأزمة. وتختلف مدة هذه المرحلة باختلاف عوامل عديدة ومنها: طبيعة الأزمة، فالإمكانات المادية ووجود القوى البشرية اللازمة لإعادة الأوضاع الى طبيعتها[1]

المطلب الثالث: متطلبات إدارة الأزمة وعوامل نجاحها

يقول (الخضيري)[2] بأن التعامل مع الموقف الأزموي وإدارة الأزمة يتطلب استخدام عدة أساليب إدارية متقدمة تعمل على تحقيق المناخ المناسب للتعامل مع الأزمة، وفي الوقت ذاته تتيح لفريق التعامل مع الأزمات حرية الحركة بالكامل. ومن هنا تحتاج إدارة الأزمات إلى احتياجات إدارية خاصة وأيضا الى مهارات إدارية خاصة ومن هنا يطلق عليها البعض مصطلح الإدارة بالاستثناء (Management by Exception) حيث تخرج الأوامر الإدارية عن مسار الأوامر العادية وعن الهيكل التنظيمي القائم وتصبح السلطات منزوعة ومسندة إلى فريق عمل (Task Force) لديه كافة الصلاحيات والمسؤوليات للتعامل مع الأزمة، ويمكن أن نحدد أبرز متطلبات وعوامل نجاح الإدارة الفعالة للأزمة من خلال أدبيات الدراسة التي تطرقت اليها:

- **تبسيط الإجراءات وتسهيلها:**

لا يجوز إخضاع الأزمة للتعامل بنفس الإجراءات التقليدية، فالأزمة عادة ما تكون حادة وعنيفة، وأيضا لا يمكن تجاهل عنصر الوقت الذي قد يؤدي تجاهله إلى دمار كامل للكيان الإداري الذي حدثت فيه الأزمة، فالأمر يتطلب التدخل السريع والحاسم من خلال تبسيط الإجراءات مما يساعد على التعامل مع الحدث الأزموي ومعالجته.

1-المومني (نائل)، إدارة الكوارث والأزمات، [د.ب.ن]، دائرة المطبوعات والنشر، 2007، ص 33.

2-الخضيري، 2002، مرجع سابق، ص ص 242-243

- **إخضاع التعامل مع الأزمة للمنهجية العلمية:**

لا يمكن التعامل مع الأزمة في إطار من العشوائية الارتجالية أو سياسة الفعل ورد الفعل، بل يجب أن يخضع التعامل مع الأزمة للمنهج الإداري السليم لتأكيد عوامل النجاح أو حماية الكيان الإداري من أي تطورات غير محسوبة قد يصعب عليه احتمال ضغطها، ويقوم المنهج الإداري على أربع وظائف أساسية هي: أ- التخطيط- ب- التنظيم- ج- التوجيه- د- المتابعة.

- **تقدير الموقف الأزموي:**

لابد أن يشمل تقدير الموقف الأزموي تحليلا كاملا لأسباب الأزمة وتطورها، وتحديد دقيق وشامل للقوى الصانعة للأزمة، والمساعدة لها، والمؤثرة فيها، ثم تقدير القدرات والإمكانات المتاحة لدى الجهة المسؤولة عن أدارة الأزمة، وذلك من خلال جمع المعلومات الدقيقة عن أبعاد الأزمة، والتنبؤ باحتمالات تطور الأحداث وإمكانية السيطرة عليها[1].

- **تحديد الأولويات:**

بناء على تقدير الموقف الحالي والمستقبلي لأحداث الأزمة، توضع الخطط والبدائل التي يتم ترتيبها في ضوء الأولويات التي تم تحديدها وفق معايير معينة.

- **تفويض السلطة:**

يعد تفويض السلطة "قلب" العملية الإدارية النابض وشريان الدورة الدموية في إدارة الأزمات، ومن ثم ينظر إلى تفويض السلطة محور العملية الإدارية سواء في إدارة الأزمات، أو في نطاق فريق المهام الأزموية، ويتطلب تفويض السلطات منح كل فرد من أفراد الفريق المناط به معالجة الأزمة السلطة الضرورية لتحقيق عمله المحدود، وفي الوقت ذاته على الفرد أن يعرف المهام والأنشطة التي يتوقع منه إنجازها[2].

- **فتح قنوات الاتصال والإبقاء عليها مع الطرف الآخر:**

تحتاج إدارة الأزمة إلى كم مناسب من المعلومات، وإلى متابعة فورية لتداعيات أحداث الأزمة، وسلوكيات أطرافها، ونتائج هذه السلوكيات، ومن ثم فإن فتح قنوات الاتصال مع الطرف الآخر يساعد على تحقيق هذا الهدف[3].

1- أبو شامة عباس: إدارة الأزمة في المجال الأمني"، الإمارات، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، م 4، عدد 3، 1995، ص 300.
2- الخضيري، 2002، مرجع سابق، ص ص 247-250.
3- المرجع نفسه، ص 250.

- **الوفرة الاحتياطية:**

الأزمة تحتاج إلى الفهم الكامل لأبعاد الموقف الناشئ عن التواجد في موقع الأزمة، كما تحتاج إلى الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد على سرعة التصدي للأحداث، إضافة إلى ما يمتلكه القطاع الخاص من معدات وإمكانيات كبيرة يمكن توظيفها، والاستفادة من القوى البشرية المخلصة والتي من الممكن أن تساعد في عمليات إدارة الأزمة وإتاحة فرصة العمل التطوعي وفق أسس مدروسة[1].

- **التواجد المستمر في مواقع الأحداث:**

لا يمكن معالجة أزمة وهناك تغييب للمعلومات الخاصة بها لدى متخذ القرار لذا فإن التواجد في مواقع الأحداث يأخذ أحد الأسلوبين الأساسيين هما:

- التواجد السري في مواقع الأحداث.
- تأمين تدفق كم مناسب من المعلومات الكافية لمتخذ القرار في إدارة الأزمات[2].

- **إنشاء فرق مهمات خاصة:**

وهذه تفيد أكثر في الجوانب الأمنية، حيث أنه ونظرا لتباين الأزمات واختلاف طبيعتها فإن من الضرورة انشاء فرق المهمات الخاصة وذلك للتدخل السريع عند الحاجة إليها على أن تخضع هذه الفرق لتدريب خاص وعال حسب نوع وحجم المهمة، كما يجب الاستفادة من الدول الأخرى وذات السبق في هذا المجال[3].

- **توعية المواطنين:**

في الحقيقة لا يمكن مواجهة أي أزمة بفاعلية دون إعلام وتوعية المواطنين، والمقيمين بالدور المطلوب منهم القيام به عند وقوع الأزمة، حيث أن وعيهم بالدور المطلوب منهم يؤدي الى المساعدة في مواجهة الأزمة، مما يتطلب إعداد وتنفيذ خطط إعلامية وتوعوية في هذا الإطار، كما أنه يتطلب حملة إعلامية على كافة المستويات تستخدم كافة وسائل وأساليب الاتصال الجماهيري من أجل توضيح الإجراءات المستخدمة في مواجهة الأزمة، والمساعدة التي ينتظر المواطنون تقديمها[4].

- **الخطة الإعلامية في الأزمة:**

تعد الخطة الإعلامية من أهم مقومات إدارة الأزمات، والضرورة تحتم وجود سياسة إعلامية قبل وأثناء وبعد الأزمة، ونظرا لما للإعلام من أهمية كبرى في إدارة الأزمات، ولأنه عندما يهمش الدور الإعلامي يكون

1- الشعلان، 2002، مرجع سابق، ص ص 167-168.
2- الخضيري، 2002، مرجع سابق، ص ص 250-251.
3- الشعلان، 2002، مرجع سابق، ص ص 162-165.
4- المرجع نفسه، ص ص 169-170

لذلك انعكاس سلبي على عملية إدارة الأزمة، لذا يقترح إزاء ذلك تعيين متحدث رسمي على قدر من الكفاءة والتأهيل والخبرة بحيث يتولى الإدلاء بكافة التصريحات عن الأزمة[1].

المبحث الثالث: ماهية الريع

يعد الاقتصاد الريعي من أهم الاقتصادات التي تعتمد على الدول التي تتمتع بثروات طبيعية وما أكثرها، والتي تعتبر هذا الاقتصاد مورد أو دخل مهم في إطار التصدير لهذه المادة الخام كيفما كانت، ولهذا كان لابد أن نتطرق في هذا المبحث إلى عناصر مهمة قصد فهم الاقتصاد الريعي وكانت كالآتي:

- مفهوم اقتصاد الريع.
- تطور اقتصاد الريع.
- أنواع الريع.
- انعكاسات اعتماد السياسة الريعية.

المطلب الأول: مفهوم اقتصاد الريع

يعرف اقتصاد الريع باللغة الإنجليزية بمصطلح "Economic Rent"، ويعرف أيضا بالاقتصاد الريعي، وهو الاقتصاد الذي يهتم بتوفير الدعم لعناصر الإنتاج المتعددة، مما يساهم في زيادة نسبة الحصص المنتجة، وأيضا يعرف اقتصاد الريع بأنه أحد قطاعات الاقتصاد التي تهتم بدراسة الربح الذي يتم تحقيقه بالاعتماد على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

ومن التعريفات الأخرى لاقتصاد الريع هو الناتج الذي تحصل عليه المنشآت بعد تطبيق عملية انتاجية تتطلب وجود مدخلات من المواد الأولية من أجل الحصول على مخرجات تقدم منتجا يتم تداوله في السوق، ويساهم في توفير الدعم للمنتجات الأخرى، أو يباع كسلعة نهائية للمستهلكين.

المفاهيم الكلاسيكية لاقتصاد الريع

هي مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي اهتمت بدراسة اقتصاد الريع من خلال ربطه مع المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي صنفت اقتصاد الريع كأحد الموارد الاقتصادية المهمة والمساهمة في دعم الاقتصاد المحلي للدول، وتم تقسيم هذه الكلاسيكية إلى نوعين هما: الكلاسيكية القديمة والكلاسيكية الحديثة[2].

1- الشعلان،2002، المرجع نفسه، ص 180.
2- مفهوم اقتصاد الريع ، بواسطة مجد خضر-آخر تحديث- 13:23 ، 18 سبتمبر 2016، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: مفهوم-اقتصاد-ال...<https://mawdoo3.com> ، تاريخ الاطلاع : 15/ 03/ 2018

- **الكلاسيكية القديمة:**

هي أول أفكار اقتصادية قديمة حول مفهوم اقتصاد الريع، والتي اعتمدت بشكل مباشر على الاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة للإنتاج، وتمكنت من التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

- عند العمل على مشروع معين يجب توفير الريع المناسب له والذي يعتبر حافزا من الحوافز الإنتاجية المهمة.
- الحرص على دراسة تكاليف الإنتاج، والاهتمام بنسبة الربح التي تساهم في تغطية كافة المواد المطلوبة للبدأ في العمل.

- **الكلاسيكية الحديثة:**

هي الأفكار التي تم استحداثها وتطويرها بعد طرح الكلاسيكية القديمة، والتي اعتمدت على الدمج بين مجموعة من العناصر الإنتاجية التي تشكل جزءا من الريع، وتم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- يجب المحافظة على نسبة الأرباح الزائدة غير المتوقعة واستثمارها في مجالات استثمارية تقدم الدعم المناسب للشركة في المشروعات القادمة.
- تحديد الفرق بين الموارد المتوفرة والموارد التي يجب استخدامها في الإنتاج[1].

ومن التعريفات أيضا التي جاءت في أدبيات الاقتصاد الريعي:

هو اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض فيصبح استهلاكي مرتبط بالاستيراد كما لا يهتم هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو في الصناعة التحويلية[2].

كما أن الاقتصاد الريعي، حسب الخبير الاقتصادي المصري (محمد نبيل الشيمي) ، هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل)، وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة الى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار أو النفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه[3].

*نستخلص من كل هذه المفاهيم السابقة التي تطرقنا لها أن الاقتصاد الريعي هو تحصيل حاصل لإنتاج طبيعي تعتمد عليه الدولة الغير مصنعة أو الدولة ذات الدخل المحدود من أجل بناء المؤسسات وقيام البنية التحتية وإنعاش اقتصادها أو تحسين معيشة السكان وتلبية الخدمات التي يحتاجها.

1- المرجع نفسه.
2- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الدولة الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، بغداد: مؤسسة فريديريش إيبرت، 2013، ص 40.
3- محمد نبيل الشيمي، "الحوار المتدمن"، 2012/02/13، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: www.m.ahewar.org.asp ،تاريخ الاطلاع: 2018/03/16.

المطلب الثاني: تطور اقتصاد الريع

يعد الريع بشكل عام المكون الرئيسي لآلية عمل أي نظام اقتصادي، كما يشمل كافة مدخلاته سواء كانت ذات طبيعة خاصة أو عامة، ولكن تظهر القضية هنا في الطريقة المستخدمة لإدارة الريع من أجل توفير المصالح الخاصة في المجتمع وتعزيز التقدم والتطور العلمي والتقني.

ظل الريع العقاري لفترة زمنية طويلة المصدر الأساسي للثراء في دول أوروبا ذات النظام الاقتصادي الإقطاعي، واستخدمه كبار الإقطاعيين في تأسيس المزيد من القصور الفخمة، وكانت من نتائج هذا النظام الإقطاعي اندلاع الثورة الفرنسية، وعند ظهور تطور في قطاع الصناعة تراجعت الأهمية الخاصة بالريع الزراعي، أما في الدول العربية تغيرت المصادر الخاصة في الريع، ولكنها ظلت مؤثرة على كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فظهرت العديد من الصراعات التي اهتمت في السيطرة على المصادر الخاصة بالريع في القرن العشرين للميلاد[1].

في عام 1973 أدى ارتفاع أسعار النفط في الدول التي تنتجه الى جذب العديد من العمال ورجال الأعمال للعمل في القطاع النفطي، وخصوصا أنه ساهم في ظهور ريع جديد، فأصبح الريع في العالم العربي معتمدا على النفط بالإضافة إلى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين في الدول النفطية أو غيرها من الدول المتقدمة والتي تشكل مصدر ريع مهم للدول العربية، كما ساهم الريع النفطي بتطوير الريع العقاري في المدن الرئيسية في العالم العربي، بالتزامن مع الزيادة المرتفعة لعدد السكان في هذه المدن [2].

المطلب الثالث: أنواع الريع

هناك أشكال عديدة من أنواع الريع، وتتباين تبعا لاعتباره داخلا ناتجا من عامل طبيعي بفعل ندرته، ومن هذه الأشكال أو الأنواع ما يلي:

1. **الريع العقاري:**

وهو الريع الذي يعتمد على عنصر الأرض كما هي دون أي شيء آخر.

2. **الريع المنجمي:**

وهو الدخل الزائد الناجم عن استثمار الثروات الباطنية (اليابسة، أو السائلة، أو الغازية) المستخرجة من مناجم أو آبار ذات انتاجية عالية.

1- mawdoo3.com مرجع الكتروني سابق
2- اقتصاد مالي / مفهوم اقتصاد الريع بواسطة مجد خضر – آخر تحديث: 13.23، 18 سبتمبر 2016، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: مفهوم اقتصاد الريع ...<https://mawdoo3.com>

3. ريع الموقع:

وهو ريع ناجم عن وفرات خارجية مرتبطة بالموقع المتميز الذي تشغله، وحدات النشاط الاقتصادي، مثل (القرب من خط السكك الحديدية الذي يوفر للمشروعات تخفيضا في أجور النقل).

4. الريع الوظيفي:

وهو الناجم عن المزايا العينية التي يتمتع بها أصحاب الوظائف مثل: (السكن المجاني، السيارات، مهمات الإيفاد، بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة).

5. ريع المضاربة:

وهوما يتمثل في مضاربات الأسواق المالية، والبورصات، وسوق العقارات، حيث تجنى أموال طائلة من وراء ذلك دون (عمل أو مخاطرة) بالرغم من تعرض المضاربين أحيانا لبعض الخسائر.

6. الريع الاحتكاري:

بحيث إن الربح الاحتكاري الزائد ليس بالضرورة ناجما عن نجاعة أعلى في الأداء الاقتصادي، وإنما يكون غالبا بسبب (احتكار السوق، وتحديد مستوى العرض)، وبالتالي تكون الأسعار أعلى من تكاليف الإنتاج، مما يوفر للمحتكر ربحا إضافيا.

7. مأذونيات النقل:

حيث تمكن هذه المأذونيات أصحابها من تأجيرها لأصحاب السيارات "التاكسي" الصغيرة والكبيرة، وحافلات النقل الجماعي للأشخاص[1].

المطلب الرابع: انعكاسات اعتماد السياسة الريعية

مما لا شك فيه أن اعتماد السياسة الريعية، أو الاقتصاد الريعي له انعكاسات أو تأثيرات متعددة على بنية الدولة وعناصر النظام السياسي، وكذلك له تأثيرات على المجتمع، وبما أن التطرق الى جميع التأثيرات والانعكاسات في جميع كل النواحي والجوانب لا يمكن الوفاء بها في هذا المطلب، فإننا نقتصر على أهم الانعكاسات الداخلية والخارجية التي تحدثها السياسة الريعية، والتي بدورها تؤثر في النظام السياسي.

1- عبد السلام أديب: "تاريخ اقتصاد الريع في المغرب". مجلة الحوار المتمدن، العدد 3911، 2012/11/14، ص 1 ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني www.m.ahwar.org > s.asp ، تاريخ الاطلاع : 2018 /03/20

أولا: الانعكاسات الداخلية

وهنا نعرج الى التأثيرات والانعكاسات التي تحدثها السياسة الريعية على المجتمع والدولة بشكل سلبي في النقاط التالية:

- **النظام الريعي والنظام الديمقراطي ثنائية مستحيلة:**

لا يمكن اجتماع النظام الريعي والنظام الديمقراطي في آن واحد، فهما على طرفي نقيض من بعضهما البعض، لأن الحكومة في الدولة الريعية والنظام الريعي غنية عن المواطن ولا تحتاج إلى إسهامات المواطنين الاقتصادية كدفع الضرائب، وبذلك تأخذ الحكومة تعمل على اقناع وإسكات المواطنين بشتى الوسائل والأساليب، وذلك عن طريق استغلال الثروات العائدة اليها من الريع. وبشكل عام، يتم تنفيذ هذه العملية بأسلوبين:

ا- الأسلوب المرن:

الحكومة تبذل جهدا بمنح المعاشات (والرواتب، ومنح ومساعدات...الخ) لجذب مشاعر وعواطف المواطنين. بهذه الطريقة تحقق الحكومة هدفين: جذب آراء المواطنين أليها من جانب، ومن جانب خر تقوم بربط مصادر المعيشة للمواطنين بالحكومة.

ب- الأسلوب القاسي:

الشكل أو الأسلوب القاسي هو الذي تقوم الحكومة بموجبه باستعمال القوة من أجل الاستمرار في السلطة، ومادامت الدولة الريعية لم تكن إيراداتها الاقتصادية تعتمد على الأيدي العاملة وإنما تعتمد على مصادر أخرى (مصادر خارجية)، وفي هذه الحالة تستطيع الحكومة تعبئة وتسليح المواطنين لاستغلالهم للدفاع عن مصالحها[1].

- **الاحتكار لدى الدولة الريعية**

1- من الناحية الاقتصادية:

عندما تصبح أسرة أو حزب معين مالكا للوطن، لأنهم يتحكمون بجميع الثروات في داخل نطاق الدولة، فإن هذه الفئة الحاكمة تنفرد وتبتعد عن المجتمع، (السلطة السياسية تبتعد عن الحياة الاجتماعية في الدولة)، وهذا يؤدي الى ان تصبح الحياة الاجتماعية غير مهمة لدى لسلطة السياسية، وتكون جميع الثروات الاقتصادية بتصرف السلطة السياسية، وتتصرف بها من تلقاء نفسها وهذا يؤدي الى عدم قيام العدالة، ففي حالة وجود الاقتصاد الريعي في أي مجتمع فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الاقتصاد المتعدد وظهور نشاط للاقتصاد الاستهلاكي.

1- المرجع نفسه، ص 155.

- **ضعف هياكل الإنتاج المحلي**

تتصف اقتصادات الدول الريعية بهيمنة قطاع النفط على القطاعات الأخرى، وتتجلى أهمية هذا القطاع الريعي عند النظر إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان التي تتراوح في المعدل ما بين 32 % إلى 39% للمدة (1990-2005)، وفي الوقت الذي لا يتعدى متوسط نسبة الصناعات التحويلية 12% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان في أحسن الأحوال للمدة (1994-2004).

*يمكننا أن نستخلص من الناحية الاقتصادية بأن الدولة الريعية ماهي إلا دولة توزيع للريع وليست دولة منتجة، والدولة بذلك آثرت الريع لنفسها وجعلته أداة لترويض المجتمع، ولتطبيق فلسفتها عليه.

2- من الناحية الاجتماعية:

الطبقات الاجتماعية التي تنشأ في ظل الاقتصاد الريعي تلك الطبقات التي أنشأتها السلطة حسب مزاجها، مثل طبقة الموظفين، وطبقة المستهلكين، وطبقة العسكريين، ... الخ. فالسلطة تتبع طريقين لإثبات وحماية شرعيتها في المجتمع.

- **الطريقة الأولى: عن طريق الملكية (الوراثة)**

في هذه الطريقة، السلطة تعطي باستمرار الشرعية لسلطتها، فمثلا الدول الخليجية، تلك النظم السياسية (الملكية)تعطي الشرعية للأجيال المتعاقبة على ملكيتها.

- **الطريقة الثانية: الطريقة السياسية**

تستطيع السلطة أن تأخذ الشرعية من الشعب عن طريق اللعبة السياسية الديمقراطية. في هذه الطريقة، السلطة يجب أن تكون ممثلة بالأكثرية الشعبية، بحكم أن السلطة توسع سلطتها لكي تستطيع هذه السلطة أن تجعل الاقتصاد الريعي تحت حكم سيطرتها، وهذه الطريقة قد تؤدي إلى احتكار الأكثرية واستغلال الديمقراطية وتجعلها استبدادية فردية.

نستنتج من الناحية الاجتماعية للدراسة لانعكاسات اعتماد السياسة الريعية أن الدولة تتلاعب من أجل البقاء في السلطة واكتساب السلطة بطرق سلمية، وذلك بخلاف طبقات ثلاث وهي: طبقة الموظفين، والمستهلكين، والعسكريين والشرعية تكون عن طريق اللعبة السياسية الديمقراطية إن صح التعبير، وذلك بالتمثيل الكبير للمجتمع للدولة وبسط سيطرتها على الاقتصاد الريعي وتجعله في دواليبها [1].

1- محمد المرطابي، "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، صدى أصوات التغيير العربي"، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2014/03/03، متحصل عليه من الموقع: carnegie-nec.org›privacy، تاريخ الاطلاع :2018/04/02.

3- من الناحية السياسية:

في دولة الاقتصاد الريعي، يستحيل تنازل الفئة الحاكمة عن سلطتها لأي فئة أخرى (إن ذلك يعني عدم وجود ما يسمى بتبادل السلطة في هذه الدولة)، إذا كان الاقتصاد تحت سيطرة فئة ما تكون السلطة بيدها، إن أحد العوامل التي تشكل عائقا أمام الديمقراطية في الشرق الأوسط هو عدم اعتماد الحكومة على دعم المواطن، بدلا من ذلك تتكل الدولة على عائدات النفط مباشرة كما في دول مجلس التعاون الخليجي، أو بصورة غير مباشرة كما في اقتصادات دول مثل الأردن والتداعيات السياسية لهذا المفهوم هي أن عدم اعتماد هذه الدول في نهاية الأمر على الضرائب المحلية من أجل البقاء يجعلها غير ملزمة بالسماح بالحرية السياسية ويمكن أن يحد تأليا من النشاط السياسي المستقل الذي قد يؤثر في الاستقرار الاجتماعي، غير أن الأموال الطائلة في[1] الكويت وفي الدول الأخرى المصدرة للنفط في الخليج تساعد على ترسيخ الاستقرار وتقلل من الحاجة الى اللجوء الى القمع. وفي أوضاع كهذه، يمكن أن تتطور ممارسات اقتصادية وهي تتطور بالفعل.

ومع ذلك، إن تيار العائدات الريعية يؤول بأجمعه أو نسبة عالية منه الى فئة صغيرة أو محدودة متمثلة في النخبة الحاكمة(الدولة)، ومن ثم يعاد توزيعه أو استخدامه على الغالبية من السكان، وهكذا نجد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التمييز بين الأقلية والأغلبية من ناحية، وبين خلق الثروة وتوزيعها من ناحية أخرى، ولذلك نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي)، في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة وهذا من شأنه أن يولد نشاطا اقتصاديا تابعا يعتمد اعتمادا كبيرا على المصدر الأساسي للثروة، وفي مثل هذه الاقتصادات يكون دور الدولة ما هو إلا وسيط بين قطاع النفط من جهة وبين بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة كما أن الدولة نجحت بشكل ما في التخلص من وشائجها المدنية. هذه الاستقلالية عن المجتمع المدني مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة. إن التراث القبلي الطويل المتسم بثراء الولاء إلى الحاكم تعزز عبر العطايا والهبات التي تقوم بها الدولة لمواطنيها والتي يتم توظيفها في شراء الشرعية [1].

*نرى من خلال ما سبق من الناحية السياسية لانعكاسات اعتماد السياسة الريعية أن السلطة أو النخبة الحاكمة في الدول الريعية نجحت إلى حد كبير في شراء الولاء من المجتمع عبر الهبات والعطايا ومنح المناصب لمنظمات المجتمع المدني أو المواطن البسيط، وقمعت كل الحريات والنشاطات السياسية بالطرق السلسة من أجل المحافظة على الاستقرار السياسي والأمني، ما دامت تتحكم في الريع باعتبارها الوصي الأول والأخير عليه.

1- المرجع نفسه.

ثانيا: الانعكاسات الخارجية

1- التدخل في شؤون الدول الأخرى: الاقتصاد الريعي لا يؤثر فقط في الشؤون الداخلية للدول بل يؤثر أيضا في الشؤون الخارجية للدولة، مثلا نرى أن الدول الخليجية تتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، كما نرى من جانب أخر أن إيران تتدخل في شؤون سوريا ولبنان والعراق، وكمثال عن تدخل الرؤساء، رأينا أن الرئيس معمر القذافي كان يتدخل في شؤون دول أخرى.

2- الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل: تعد هذه السمة من أهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الدولة الريعية، فالارتباط بالمصادر الخارجية في توليد الدخل ونسبته العالية في الناتج المحلي الإجمالي هما السمتان اللازمتان لاقتصادات تلك البلدان وإذا كان الأمر قد حسم من الباحثين بالنسبة للموارد النفطية الخارجية فالأمر لم يتوقف عند هذا الحد فهناك مداخيل ريعية خارجية غير نفطية، كما هو الحال في الاقتصاد الإسباني الذي بقي طويلا يعتمد على ذهب وفضة الأمريكيتين وعلى الرغم من ذلك يبقى مؤشر سوق النفط الخام هو الأقوى في موضوع الريع، وما إن تطلق صفة الريع على دولة حتى يتبادر إلى الذهن أنه الريع النفطي، وتتجلى اهمية هذا المصدر بأنه يشكل أكثر من 82% من مجمل الصادرات لتلك البلدان وأكثر من 30% من ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2005، وبهذا الارتباط يجعلها دولا منكشفة اقتصاديا، قد تواجه بدائل طاقة منافسة من جراء تحولات وتقدم تكنلوجي ليس في الحسبان.

3- ارتباط النفط بالسوق العالمية: هناك انفصام في العلاقة بين تيار العائدات الريعية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنساني للمجتمع ككل، إن عائدات النفط تتحدد بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، فالتداعيات في أسعار هذا المنتج تعتبر منفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي للنفط[1].

4- المعيشة الخارجية: حسب ما يرى البعض من الباحثين فإن "الدولة الريعية" هي تلك الدولة التي تقتات على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية (كما هو الحال مع قناة السويس مثلا)، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج، فالدولة الريعية بهذا المعنى تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الإنتاج والعمل. [2]

1- حامد عباس محمد المرزوك، "سمات الدولة العربية الريعية"، 2011/06/24 متحصل عليه من الموقع: http://lambabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=zicld=19900 تاريخ الاطلاع: 2018/04/05

2- صالح ياسر، ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق، بغداد: مؤسسة فريديريش ايبرت، 2013، ص ص 5-6

*حسين مهداوي: باحث إيراني استخدم كلمة الريع والدولة الريعية بمعنى استناد الدولة إلى مصدر واحد في داخل البلاد للناتج القومي الإجمالي.

ومقاربة (حسين مهداوي) * تنظر إلى دخل النفط بوصفه ريعا خارجيا تتقاضاه هذه البلدان بواسطة تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويتبع ذلك منطقيا أن الدولة تعيش أو تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ريعية، والدولة الريعية ليست بالضرورة متصلة بالنفط.

وتكون الموازنة العامة في الدولة الريعية بيد الحاكم، وتتجسد الدولة به، وينفق على المواطنين من ماله الخاص، وكأنها مكرمات مصممة لشراء ولاءات سياسية. إن النسبة الأكبر في الموازنة العامة للدولة الريعية تتأتى من عائدات خارجية كما في الميزانية العراقية إذ أن نسبة 90% تقريبا من الإيرادات هي من الريع النفطي، وهي بهذا المعني عائدات خارجية وليست إنتاجية[1] تمثل قدرة الدولة الريعية خارجيا في الحفاظ علاقات ودية مع القوى الكبرى ذات المصالح الاقتصادية الحيوية بالمنطقة وضبطها في توازن لا يعصف بالمنطقة، فالاعتماد على اقتصاد السلعة الطبيعية الخام خارج الحقل الإنتاجي المحلي أو في غيابه مضافا إليه التعلق بين الدولة الريعية وبين السوق العالمي، وفي حالة دول الخليج سوق النفط العالمي غالبا ما يؤدي إلى ما يمكن تسميته "خلجنة" على وزن "بلقنة" الدول النفطية، إذ أن النفط لا يترك ليكون مجرد سلعة اقتصادية بل يتحول إلى حالة سياسة تتراوح حدتها من التفاوض السلمي إلى التهديد بالحرب، أو السلمي وهذه كانت ولازالت عينة على قدر لا يستهان به من الصعوبة في تحديات الدولة الريعية بمنطقة الخليج[1].

5- الاعتماد على تشكيلة العوامل الدولية: إن الطبيعة الخارجية للإيرادات النفطية مهمة لتعريف الاقتصاد النفطي الريعي، إذ أنها تشير ضمنا إلى أن السعر يتحدد بعوامل خارجية ليس للمصدر عليها سوى تأثير ضئيل بالرغم من أن بعض الاقتصاديين، يجادلون بأن سعر النفط يعتمد على تشكيلة من العوامل الدولية، بما فيها قدرة البلدان المنتجة للنفط على المساومة، وقد أدت منظمة الأوبك دورا أكثر تأثيرا في تحديد الأسعار، ويؤدي الإيجار الخارجي الدور الرئيسي في[2] تعريف الاقتصاد النفطي الريعي إذ يوضح (حازم الببلاوي) كيف يختلف عن الإيجار الداخلي فيقول: " لا يزيد عن حالة من تحول المدفوعات المحلية في اقتصاد منتج، في حين أن الإيجار الخارجي يمكنه من الناحية الأخرى إذا كان كبيرا أن يدعم الاقتصاد بدون وجود قطاع محلي منتج قوي[3].

* نستنتج من ضوء ما سبق أن الانعكاسات الخارجية للسياسة الريعية ليست بمنئى عن الانعكاسات أو التأثيرات الداخلية. فنجد أن انعكاسات اعتماد السياسة الريعية في الجانب الخارجي للنظام السياسي يخضع لقيود خارجية

1- المرجع نفسه، ص 8.

2- "دولة ريعية" ، 2017/02/21،متحصل عليه من الموقع :
http://noqta.info/page-53069-ar.html ، تاريخ الاطلاع : 2018/04/07

3- حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي، رؤية مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 247.

.

من طرف الدول المتحكمة في الريع، وبذلك التحكم في السياسة الداخلية للدول وتقزيم سيادتها، ولاحظنا ذلك في النقاط أو المعايير التي قمنا بدراستها أو معالجتها في إطار التدخل في الشؤون الداخلية للدول كما الحال في دول الخليج وفي قادة الأنظمة السياسية، الزعيم معمر القذافي كمثال على ذلك...الخ.

* إلى جانب ذلك اعتمادها شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل، كما كانت تفعل إسبانيا في السابق واستحواذها على الذهب والفضة من الأمريكيتين، وهذا ينعكس سلبا على الدول الريعية لأنها تكشف اقتصادها، مما يجعل الدول الكبرى قيامها بالبحث عن مصادر أخرى بديلة.

* ونجد ان ارتباط النفط بالسوق العالمية، حيث أن هذا النوع من المصادر الريعية تتحكم فيه الدول الكبرى حسب احتياجاتها، في إطار كلما زاد العرض قل الطلب، وأن الدول المستوردة له أصبحت متشبعة من حيث الاحتياط. [1]

1- حامد الحمود العجلان، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي، رؤية مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 247.

.

خلاصة

من خلال الفصل الأول، والذي كان محور الدراسة في ضبط مفاهيم للأزمة وإدارة الأزمة، والريع، اتضح لنا جليا معنى الأزمة، أو مفهومها، وكيفية حدوثها والمراحل التي تمر بها، وكيف يمكن للنظام السياسي التحكم في إدارتها، والمتطلبات الواجب القيام بها، وعوامل النجاح للخروج من هذه الأزمة. ولأن الريع باعتباره الدخل الأساسي للدول الريعية وخاصة غير المصنعة منها، فهو اللبنة الصلبة لاقتصاداتها، ولذلك قمنا بتسليط الضوء على تطور اقتصاد الريع منذ أن كان محصورا في الجانب العقاري لفترة زمنية طويلة إلى أن أخذ في التطور في الجانب الزراعي في العهد الإقطاعي، حيث تعددت مصادره وأنواعه، والانعكاسات أو الآثار التي نجم عنها الريع من جراء السياسة الريعية داخليا وخارجيا.

الفصل الثاني:

السياسات الاقتصادية

في ظل تراجع أسعار النفط

في الجزائر

تمهيد

الجزائر كأي دولة من الدول الريعية تتأثر بتقلبات الأسعار الدولية للنفط باعتباره مصدرا للدخل الأول، والأساسي للبلاد. ولذلك تعرضت للعديد من الهزات، أو الأزمات النفطية على مر عقود من الزمن منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وآخر أزمة نفطية كانت 2014، وتلك التقلبات كانت لها آثار كعائدات مهمة على الاقتصاد الوطني.

وهذا ما دفعنا لدراسة هذا الفصل الذي يعالج السياسات الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر، وكان هذا الفصل في مبحثين مفصلين للدراسة وهي كالتالي:

- المبحث الأول: قطاع المحروقات كأحد الدعائم الأساسية في الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني: الأزمات النفطية في الجزائر وتداعياتها.

الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر

المبحث الأول: قطاع المحروقات كأحد الدعائم الأساسية في الاقتصاد الجزائري

بعد الاستقلال تبنت الجزائر سياسة التنمية الشاملة المستوحاة من التوجه الاشتراكي علما أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد موجه، أي غير مفتوح، و الدولة الوحيدة هنا لها الحق في توجيه الاقتصاد و المحرك الفاعل له، على مبدأ (كارل ماركس)*، الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، أي من يملك وسائل الإنتاج له حق القوة و السيطرة على الحكم، كما أنها فيما بعد، وفي ظل ظروف معينة تخلت الجزائر عن هذا الاقتصاد تدريجيا، و انتقلت و اعتمدت وتبنت سياسة أو نوع آخر من الاقتصاد، وهو الاقتصاد الحر، أو بتسميات متعددة منها الاقتصاد المفتوح الذي يشجع خوصصة المؤسسات ا العمومية، أو بناء مؤسسات خاصة اقتصادية طبعا من طرف أرباب المال و الأعمال و كذا مؤسسات المجتمع المدني سواء الحكومية أو الغير حكومية منها، و أيضا يشجع هذا الاقتصاد روح المبادرة، و يتيح الفرصة للجميع من أجل المساهمة في الاقتصاد الوطني على مبدأ (آدم سميث)* في مقولته حول هذا الاقتصاد "دعه يعمل، اتركه يمر"

وقد قمنا في هذه الدراسة للمبحث الأول بمعالجة الاقتصاد الوطني من أهم الجوانب التي مر أو تميز بها وأهمية مصدر الريع الذي كان مساهما في الاقتصاد الوطني، وكان تقسيم هذا المبحث في نقاط ثلاث على شكل المطالب التالية:

- تطور الاقتصاد الجزائري.
- خصائص الاقتصاد الجزائري.
- آثار عائدات النفط على الاقتصاد الجزائري.

---

* كارل ماركس: فيلسوف ألماني، اقتصادي وعالم اجتماع ومؤرخ وصحفي واشتراكي ثوري لعبت أفكاره دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية، كما اعتبر أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ.

* آدم سميث: فيلسوف انجليزي من كبار المفكرين في الاقتصاد السياسي، وواحد من الشخصيات الرئيسية في التنوير في مجال الاقتصاد، وآدم سميث يعتبر والد الاقتصاد الحديث، وأبو نظرية اقتصاد السوق الحر، من مفكرين الليبرالية الكلاسيكية، وأبو الرأسمالية.

المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر، وهو ما أقر به بيان 1954، وهذا الرفض لم يكن عفويا، فقد اعتبرت الجزائر هذا الأسلوب مرادفا للاستعمار الذي ضحى الشعب الجزائري بالكثير من أجل محاربته، وهدم بنيانه، غير أنها فيما بعد انتهجت الأسلوب أو النهج الاقتصادي الرأسمالي في ظل أزمات وقعت بها الجزائر نتيجة اتباع الاقتصاد الاشتراكي الموجه

أولا: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي (1962-1992) قبل الإصلاحات (اقتصاد السوق)

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها، وللقيام بذلك اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات كمورد أساسي لتحقيق التنمية في ظل مخططات قامت بها الدول لتجسيد واقعها الاقتصادي وعلى فترات أو مراحل متتالية.

1- مرحلة الانتظار (1962-1966):

تميزت هذه الفترة أو المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الانتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوربيين الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين بإدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك، (مراسم 1963 حول التسيير الذاتي).

تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي، والفلاحي، والتجاري. تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للاقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الاقتصادية، وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، والمناجم سنة 1966، بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدول بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفير الشروط المناسبة (1)

1- Ben bitour Ahmed, '' L'expérience Algérienne de développement (1962-1991), Edition Dar Echerifa, Algérie, 1992, p123.

2- التصحيح الهيكلي الأول (1967-1979):

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة تنموية منها المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرطبة بالمحروقات بالدرجة الأولى، " هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5% سنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963"

يمكننا أن نقوم بوضع هذه النسب في جدول ثم تمثيلها على شكل منحنى بياني من أجل إيضاح الاحصائيات (01)

جدول (1-1) يبين نسبة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (1963-1967) %

النشاطات الاقتصادية	السنوات	النسبة المئوية
الاستثمارات: قطاع الصناعة	1963	%13
الاستثمارات: قطاع الزراعة		%17.5
الاستثمارات: قطاع الصناعة	1967	%18.2
الاستثمارات: قطاع الزراعة		%12.5

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستوفاة في تصحيح الهيكلي (1967- 1979)

الشكل: (01) نسبة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (1963-1967)

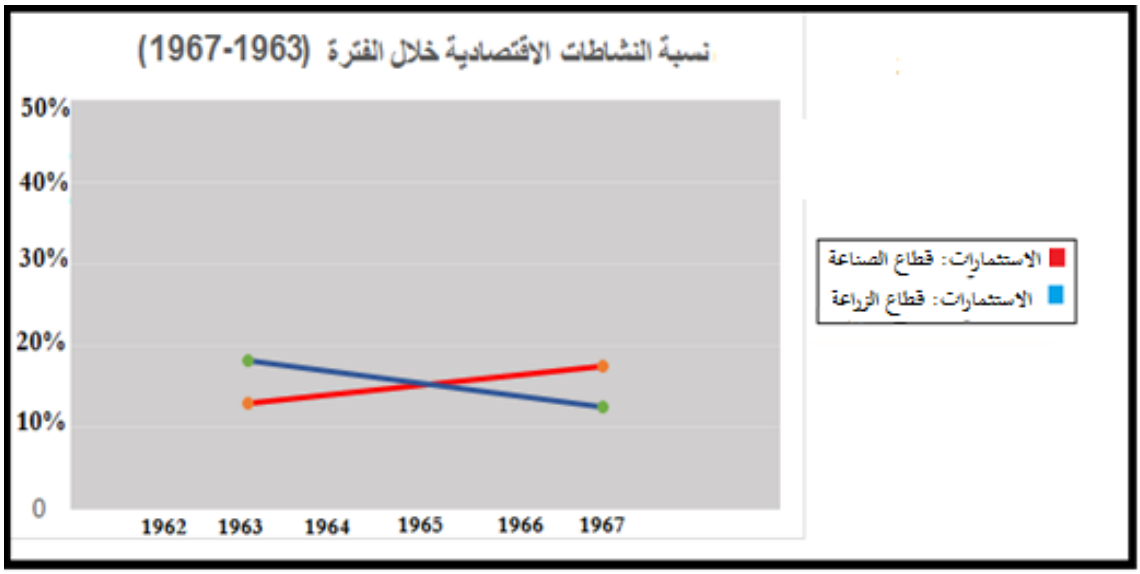

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المستوفاة من الجدول (1-1)

1- المرجع نفسه، الصفحة 124

*من خلال المعطيات التي لدينا قمنا بحصرها في الجدول رقم (1)، ثم قمنا بتمثيلها بيانيا في شكل منحنى بياني من أجل قراءة الإحصائيات في جانب الاستثمارات لسنة 1963 كانت ضئيلة، والتي تمثل فقط نسبة 13% ،بينما سنة 1967 زادت نسبة الاستثمارات لتبلغ 18.2% وذلك راجع للمخططات التي اعتمدتها الدولة في سياستها، أما بالنسبة لقطاع الزراعة والتي كانت ذو نسبة عالية بعد الاستقلال مباشرة في سنة 1963 حيث كان يمثل هذا القطاع 17.5% مقارنة بسنة 1967، والذي انخفضت نسبته إلى 12.5% ، وذلك راجع لاهتمام الدولة بالصناعة والأنشطة المرطبة من المحروقات بالدرجة الأولى في تلك الفترة قبل مخطط أو سياسة الثورة الزراعية.

- ويظهر المخطط الرباعي الأول (1973-1970) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.
- في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (19777-1974) تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والالكترونيك. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف أنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل ."وإن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42% سنة 1978 مقابل 30.67% سنة 1969"[1].

3- التصحيح الهيكلي الثاني (1987-1979)

1- هني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص35

قامت السلطات الجزائرية في هذه المرحلة بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا[1] مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، لجأت السلطات الجزائرية لإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 1980/10/04، وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة.

واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي المصرفي. إن القيام بتلك الإجراءات ، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم للعهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، رأت الدولة أن تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 82-11، وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000 مؤسسة[2].

*نرى من خلال التصحيح الهيكلي الثاني (1979-1987) أن الإصلاحات الاقتصادية في البداية للمؤسسة العمومية كانت بغية تغير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية، وقد يفهم من ذلك أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

4- التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992)

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية (01/88 قانون)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ

1- Djillali liabes, l'entreprise entre l'économie politique et société industrièlle, Edition Codesrai, 1989, p 260.
2- Bouyakoub Ahmed, l'entreprise publique et l'économie du marché (1988-1993), les chahiers du CREAD, N° 39, 1997, p 23.

القرارات واختيار الاستثمارات، والتقييم دون العودة للجهة المركزية. تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة. إن قانون المالية 03/88 الصادر يوم 1988/01/12 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات[1].

قد حاول الباحث (بويعقوب أحمد)، أن يقدم مع التحليل الأهداف والمبررات التي رافقت عملية تبني النصوص الأولى للإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات، حيث اعتبر التقارير: (التقرير الأول في ديسمبر 1986، الثاني في جوان 1987، والثالث في مارس 1988) التي ناقشت هذا الموضوع ركزت على سلسلة من المبررات دون التطرق إلى مبادئ اقتصاد السوق، ونتيجة ذلك، قام باستنتاج ثلاث مبررات أساسية انطلاقا من التقرير الثاني في جوان 1987 حيث تتمثل في:

- تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.
- تحقيق تلك النتيجة سالفة الذكر يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق، إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة والسوق.
- عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الاختلالات الموجودة بين المؤسسات والعمل الحقيقي سواء على مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

- قد منح لبنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية من خلال القانون الصادر 10/90 (قانون القرض والنقد الصادر يوم 1990/04/14)، بعدما كان يحمل اسم البنك المركزي، مع طرح إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء وطنية أو أجنبية كما أنه يعفي المؤسسات العامة من الديون الأجنبية والمحلية المستحقة.

1 – المرجع نفسه، ص34.

وتبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1991)، وقرارات خاصة برفع الأجور (1991)، والشبكة الاجتماعية (1992). قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين (Stand-by) للتأكيد، الأولى في 30 ماي 1989، والثانية في 03 جوان 1991 كلاهما تما عن طريق المفاوضات السرية حيث كانوا يرموا إلى:[1]

- حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي (بقرض 300 مليون DTS مع منح قرض 210 مليون DTS في حالة الاتفاق الثاني لجوان 1991).
- تحسين الوضعية المزعجة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، حيث تدهورت التوازنات المالية الخارجية (1991-1990)، الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى الصندوق والبنك العالمي.

– كانت تهدف الجزائر من تلك الاتفاقيتين إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي.

إن من أهم أهداف الإجراءات المتفق عليها هي:

- التحرير الجزئي للاقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع، والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات.
- وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة، والمتوسطة، مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي 1989–1990.
- منح رخصة استيراد مباشرة للمتعاملين الخواص، مما يعتبر كبداية لتحرير التجارة الخارجية.

*من خلال ما سبق يمكن أن نفسر تلك الإجراءات بأنها كانت صارمة في العموم، سواء في تخفيض قيمة العملة الوطنية، وضبط الإنفاق الحكومي، امتصاص السيولة الزائدة، تحرير الأسعار من أجل إقناع شركائها الدائمين.

(1) Benissad Hocine, Algérie: Restriction et Réformes Economiques (1979-1993)، Office des Publication Universitaires, Algérie, 1994, p. 140.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري في ظل لاقتصاد السوق (1992-2014)

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مرحلة حرجة في نهاية الثمانينات بعد ظهور الأزمة النفطية لسنة 1986 التي ألقت بظلالها على الاقتصاد ككل، والنظام المالي للدولة بصفة خاصة بحيث تدنى مستوى النمو وارتفعت نسبة البطالة والتضخم، وتفاقم عجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات، وانخفض إجمالي الناتج المحلي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في متوسط سنة 1986 و1991، وزيادة المديونية الخارجية مما استدعى إجراء إصلاحات شملت جميع القطاعات الاقتصادية. كان هذا خلال الفترة ما بين 1990-1998، التي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق العام، ليعود الانتعاش في مطلع الألفية الثالثة مع ارتفاع أسعار النفط، وعودة مظاهر تدخل الدولة بطابع كينزي* من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، وبرنامج توطيد النمو. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق الى إصلاح هيكل النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998 كما سنعالج كذلك مخطط أو سياسة الإنفاق العام في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو وكذلك برنامج توطيد النمو 2010-2014.

I- إصلاح هيكل النفقات العامة خلال الفترة: 1990-1998

في ظل التطورات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 1990-1998، فقد قامت بإجراء إصلاحات اقتصادية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية شملت جميع المجالات الاقتصادية للقطاع العام. ومن بين اهم الجوانب التي مسها الإصلاح، جانب النفقات العامة قصد العمل على ترشيده لما حدث فيه من اختلالات وتفاقم عجز الميزانية من جهة، ولندرة في مصادر التمويل من جهة أخرى.

1- الإجراءات المتعلقة بإعادة توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية (المنح لمن يستحقها)

لقد عرفت الشبكة الاجتماعية مجموعة من الإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من الأزمة الاقتصادية التي تصيب البلاد جراء ارتفاع نسب البطالة التي وصلت إلى 27% سنة 1994، وتدهور القدرة الشرائية جراء

تحرير الأسعار، وكانت هذه الإجراءات بمثابة إعادة الدولة النظر[1] في توزيع نفقاتها الاجتماعية وتحديد أولوياتها بما يناسب الوضع الحالي. وكانت هذه الإجراءات من أجل الرفع من المستوى المعيشي، والقدرة الشرائية للفئات المحرومة من المجتمع وفق مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

- إنشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة، وكان ذلك من خلال قانون المالية 1992، وبالتحديد المادة 115 التي تنص على أنه تستفيد الفئات الاجتماعية التي لها أجر أقل من 7000 دج والمنعدمة الدخل من الدعم. وأضاف المرسوم التنفيذي رقم 92-46 المؤرخ في 11 فيفري 1992 شروط تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات المحرومة وكيفياته. وتتمثل الفئات المعنية في:

– العمال الأجراء.

– أصحاب المعاشات من المجاهدين ومعطوبي الحرب.

– أصحاب المعاشات المنخرطين في الضمان الاجتماعي.

– المقيمون الذين لا دخ لهم.

وقد شملت هذه الإجراءات أربع منح هي:

– منحة الأجر الأدنى لكل أجير يقل أجره عن 7000 دج.

– منحة عائلة تكميلية.

– منحة التقاعد الإضافية.

– منحة عديمي الدخل.

---

(1) حامد نور الدين، مداخلة حول العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية: حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– الممارسة التسويقية، بشار، 2004، ص 7.

* طابع كينزي: نسبة إلى جون مينارد كينز، منظر اقتصادي بريطاني. ترتكز نظرية كينزي على القطاعين لعام والخاص في الاقتصاد، أي الاقتصاد المختلط.

- إنشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة رقم 68-302 في إطار الحسابات الخاصة بالخزينة ويتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة. وفي سنة 1993 تم تحديد قيمة هذا الصندوق ب 24 مليار دينار جزائري وزعت كما يلي:

- المنح العائلية بمبلغ 4,2 مليار دينار جزائري.
- تعويض أصحاب الأجر الوحيد بمبلغ 8.7 مليار دينار جزائري[1]
- تعويض عديمي الدخل بمبلغ 9.3 مليار دينار جزائري.
- التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع بمبلغ 1.8 مليار دينار جزائري.

- بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي، أنشئ جهاز جديد سنة 1994، وهو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC بخصوص الأشخاص المسرحين لأسباب اقتصادية، حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح [1] تعويضا يكافئ أجر ثلاثة أشهر في إنتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال ثلاث سنوات، مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق[2].

2- تخفيف النفقات الموجهة لدعم الأسعار

إن عملية تحرير الأسعار تهدف إلى إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل والخارج بحيث تصبح الأسعار الداخلية دالة في الأسعار الدولية، ولكن هذه الخطوة أثارت صعوبات اجتماعية تمثلت في تخلي الدولة عن سياسة الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وما له من آثار على مستوى استهلاك الشرائح ذات الدخل المنخفض والمحدود، ولكن هذه الخطوة كانت ضرورية في سبيل ترشيد النفقات وتوجيه هذا لدعم إلى مستحقيه، والذي كان يشكل وزنا ثقيلا على ميزانية الدولة.

- **نظام الأسعار قبل إلغاء الدعم**

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

لقد شملت السلع الاستهلاكية ذات الاستهلاك الطلب المرتفع دائما قبل سنة 1993، وتمثلت في 12 مادة استهلاكية هي:

- الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، والبقول الجافة
- الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي
- الحليب، السكر، الخميرة المعدة للمخابز، الطماطم المصبرة
- غاز البوتان، غاز البيروتان، غاز أويل

بالإضافة إلى المواد الفلاحية الوسيطية، ومواد البناء، وبالتالي كانت تكلفة هذا الدعم جد ضخمة[1] بحيث تمثل 4% من الناتج المحلي الإجمالي. والجدول التالي يوضح المبالغ المخصصة لهذا الدعم من نفقات الميزانية العامة للدولة:

جدول رقم (1-2): النفقات العامة الخاصة بدعم الأسعار من ميزانية الدولة

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المبلغ	10	10	-	176.5	295	227

المصدر: قوانين المالية، 1988، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993

*من خلال هذا الجدول يمكننا أن نفسر النفقات الخاصة بدعم الأسعار قد بلغت أقصاها سنة 1992، فيما قدرة أدنى قيمة لها سنتي 1988 و1989.

- **نظام الأسعار بعد إلغاء الدعم**

بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار بحيث تقلص عدد المواد الغذائية المدعمة إلى خمس مواد هي:

1- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص 224.

- الحبوب، السميد، الدقيق المستورد.

- الحليب، دقيق الأطفال.

بالإضافة إلى تحرير اسعار المواد الفلاحية الوسيطية ومواد البناء، وإلغاء هوامش الربح المؤقتة لجميع الأسعار ما عدا **خمس** مواد (السكر، الحبوب، الزيت، اللوازم المدرسية) في سنة 1994. أما في سنة 1995 تم إلغاء مراقبة هوامش الربح وإلغاء تقيين أسعار السكر والحبوب ما عدا القمح، الزيت، الأدوات المدرسية.

وعلى هذا الأساس، وفي سنتي 1994-1996 ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية والبترولية إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتوجات قبل 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة. وقد ساهمت إجراءات تخفيض الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية مساهمة كبيرة في تخفيف العبء على الميزانية العامة إذ شهدت عجزا متواصلا، بحيث لوحظ انخفاض نسبة العجز بالنسبة للناتج المحلي، ولكن بالمقابل كان لهذا الإجراء أثره على الوضع الاجتماعي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الطبقات المحرومة التي كانت تعتمد على هذا الدعم[1].

3- المجهود الإنفاقي للدولة من أجل إصلاح المؤسسات العمومية

لقد عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية في أواخر الثمانينيات مشاكل عديدة تمثلت في زيادة مديونيتها. وعرفت عجزا في ميزانيتها لعدة سنوات. وما زاد من تعقيد وضعيتها هي تلك الإجراءات التي اتخذتها فيما بعد كتحرير الأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة، وتخفيض قيمة الدينار، وكذلك سياسة الانفتاح الاقتصادي. والجدول التالي رقم (2) يبين لنا وضعية خزينة المؤسسات العمومية خلال فترة التعديل الهيكلي[2].

1- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 129-130.

2- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 216.

الجدول رقم (1-3): وضعية خزينة المؤسسات العمومية/ الوحدة مليار دينار جزائري

	الخزينة في: 1995/12/31	الخزينة في: 1996/12/31	الخزينة في: 1998/12/31	خزينة 1996 رقم الأعمال	خزينة 1998 رقم الأعمال
الحديد/الصلب	0.005655	0.006135	0.009294	1.9 شهر	3.5 أشهر
الميكانيك/الصناعة المعدنية	0.017146-	0.043291-	0.14103-	14.8 أشهر	5.5 أشهر
الكهرباء/الإلكترونيك	0.012642-	0.017846-	0.08621-	9 أشهر	3.4 أشهر
مواد البناء/الزجاج	0.002840	0.004743	0.02928	1.4 أشهر	-
الخشب/الورق وغيرها	0.007190-	0.008744-	0.244-	7.3 أشهر	2 أشهر
الصناعات الغذائية	0.001831-	0.006836	0.013923	0.5 أشهر	-
المنسوجات/الجلود	0.014794-	0.018242-	0.004084-	12.6 أشهر	2.7 أشهر
الكيمياء/الأسمدة/الصيدلة	0.003937-	0.002072-	0.002495-	1شهر	-
مجموع الإنتاج	0.073525-	0.084751-	0.016981-	2.9 أشهر	0.5 أشهر
الخدمات/ التوزيع	0.019620-	0.028288-	0.003791-	6.8 أشهر	3.2 أشهر
المجموع	0.090724-	0.113288-	0.020771	3.4 أشهر	0.6 أشهر

المصدر: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 216

*يمكننا قراءة الجدول من خلال المعطيات بأن عجز خزينة المؤسسات العمومية قد تفاقم، بالمقابل فإن حجم الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة للدولة، وذلك من خلال تدعيم العجز من النفقات العامة للدولة، مما استلزم العمل والشروع في إجراءات إصلاحية للتخفيف من الوضع الحالي.

- **الإجراءات الإصلاحية المخففة من تفاقم عجز المؤسسات العمومية:**
- تتمثل هذه الإجراءات في:

في سنة 1988 أدخلت مجموعة من الإصلاحات على المؤسسات العمومية من أجل تخليصها من العقبات التي تعيق سيرها، وذلك من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الوطنية، والذي صدر بشأنه مرسوم 88-01 في 1998/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية، وكان الهدف من هذا الإجراء منح استقلالية للمؤسسات من أجل الرفع من كفاءتها ومردوديتها الاقتصادية، والتقليل من الاعتماد على ميزانية الدولة.

في سنة 1991 لجأت السلطات الجزائرية إلى عملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية. وتتمثل عملية التطهير المالي في اتخاذ إجراءات مالية موجهة إلى إعطاء المؤسسة هيكلا ماليا متوازنا، وذلك من أجل جعلها تسير بصفة عادية. وقد دخلت هذه الإجراءات حيز التنفيذ في بداية نوفمبر 1991، حيث تم إنشاء حساب خاص 302-063 والذي سمي بصندوق تطهير المؤسسات العمومية، والذي خصص له مبالغ ضخمة لعملية التطهير ممولة من نفقات الميزانية العامة كما يوضحه الجدول رقم (3):

الجدول رقم (1-4): المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية/ الوحدة: مليار دينار جزائري[1]

1- محمد طويلب، السياسة "السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق" مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (جامعة الجزائر 3، 1997)، ص 107.

	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة من خلال قانون المالية الأساسي	12	42.5	83.5
المبالغ المتخصصة من خلال قانون المالية التكميلي	16	68	-
مجموع جزئي	28	110.5	83.5
مجموع عام لثلاث سنوات	222		

المصدر: محمد طويلب، السياسة "السياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، 1997)، ص 110.

الشكل رقم (02): المبالغ المخصصة من نفقات الميزانية العامة للدولة لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية [1].

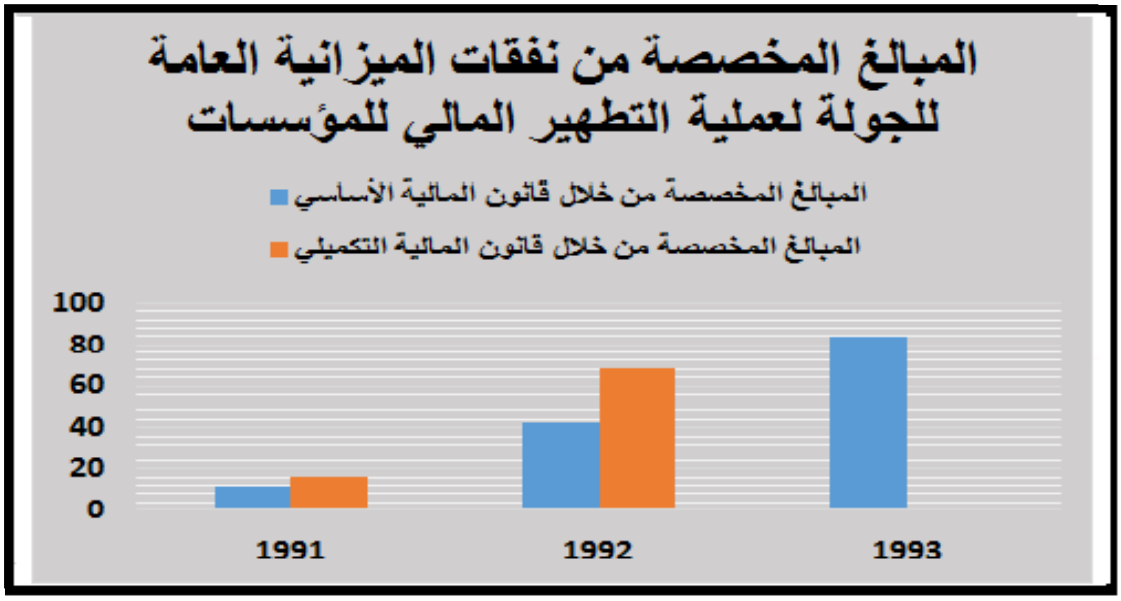

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03)

1- المرجع نفسه.

*نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) الممثل في الأعمدة البيانية المستوفات من معطيات الجدول (03) أن المبالغ المخصصة في إطار قانون المالية الأساسي في سنة 1991 أقل من المبالغ المخصصة في إطار قانون المالية التكميلي، وكذا في 1992، وذلك راجع لعملية التطهير التي قامت بها الدولة من خلال قانون المالية التكميلي في حالة استنزاف مبالغ مخصصة من الميزانية المالية للقانون الأساسي. غير أن في سنة 1993 نلاحظ أن الميزانية للمؤسسة العمومية، كانت نسبة المبالغ المالية في إطار القانون الأساسي مرتفعة، أو حصتها كبيرة، وذلك راجع لانتعاش الخزينة نوعا ما، لذلك لم تطلب مبالغ من الميزانية المالية للقانون التكميلي.

- والمتتبع لنفقات التجهيز يلاحظ زيادة في مرحلة التعديل الهيكلي. ورغم الحصة الأولى لعملية التطهير المالي ما بين سنتي 1991 و 1993 إلا أنها تكفي لترتفع سنة 1994 إلى ما يقارب 317.7 مليار دينار جزائري ثم إلى 676 مليار دينار جزائري في سنة 1995، بالإضافة إلى النفقات الجبائية هي الأخرى عرفت ارتفاعا كبيرا[1].

- في أوت 1995 صدر الأمر المتعلق بالخوصصة، والتي مست العديد من المؤسسات في قطاعات الفندقة والسياحة، التجارة والتوزيع، والصناعات النسيجية، الصناعات الغذائية، والتحويلية، والصناعات الكيميائية.

- في سنة 1996 اتخذت إجراءات فيما يخص المؤسسات التي عرفت نتيجة استغلال إيجابية، وذلك من خلال تخفيض مستوى الديون المترتبة عليها بمقدار 122 مليار دينار جزائري في هذه السنة أو إعادة جدولة ديونها الخارجية، وتحويلها إلى قروض متوسطة الأجل. أما المؤسسات التي تعاني من عجز هيكلي تستهلك

1- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 218.

أكثر مما تنتج، وعاجزة عن تسديد ديونها، ودفع أجور عمالها. ونجد أن مجموع 768 مؤسسة التي مستها الترتيبات الجديدة منها:

- مؤسسة استفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل، ومن دعم قدمته الخزينة العمومية في 339 شكل، لشراء جزء من مديونيتها.
- 38 مؤسسة عالجتها البنوك.
- 138 مؤسسة تدخلت الخزينة من أجل التخفيف عنها من حيث الجانب الاجتماعي.
- 193 مؤسسة لم تتم معالجتها لأنها تقدم نتيجة استغلال سالبة.

حيث ساهمت الخزينة العمومية ب 60 مليار دينار جزائري و100.3 مليار دينار جزائري من قبل البنوك.

- **الإجراءات المتوصل إليها**

إن المتتبع للنتائج المترتبة عن كل هذه الإجراءات في سبيل إصلاح القطاع العام، والمؤسسات العمومية بصفة خاصة من السقوط، والتي تعتبر شريان الاقتصاد. فقد كانت المبالغ المخصصة للتطهير المالي ضخمة جدا، لكنها لم تستعمل بطريقة رشيدة، ولم تحقق الأهداف المنشودة نظرا لكون المؤسسات العمومية لم ترق إلى الكفاءة المطلوبة، ولم تخرج من المشاكل التي كانت تتخبط فيها قبل إجراءات التطهير المالي، بحيث تواصل تسجيل العجز في خزينتها، ولو استغلت هذه الأموال بكفاءة، وفعالية لتم بناء جهاز إنتاجي جديد[1].

II- سياسة الإنفاق العام في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو

قامت الجزائر بوضع مخططات تنموية منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية، والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وفق سياسة إنفاقية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية، والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن ذلك جاء مشروع الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000-2004، وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009. ولقد جاءت معظم هذه الخطط الاقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات، والقطاع الزراعي، والقطاع السياحي والخدماتي.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج جد مهم، فهو يهدف إلى إعطاء دفع جديد للاقتصاد، ويعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة إنفاقية توسعية ذات طاب كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى، بعد التجربة التي مر بها خلال فترة التعديل الهيكلي. هو برنامج تم بعثه بد أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو باحتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية، ومستوى التضخم، وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل، وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي، والمستقر. ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط، وكانت الميزانية التي رصدت له جد معتبرة تقدر ب 525 مليار دينار جزائري موزعة على 04 سنوات 2001-2004، خصص معظمها للهياكل القاعدية، والتشغيل، والتنمية المحلية. وكانت هذه المخصصات المالية التي رصدت له موزعة حسب الأنشطة، وهذا ما يفسر لنا الجدول رقم (4)[1].

الجدول رقم (1-5) توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنفاق الاقتصادي/ الوحدة: مليار دينار جزائري

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	%8.95	%12.38	%21.52	%40	%17.14

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001

2- كريم بودخدخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر 2001-2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 193.

*يتضح من الجدول رقم (04) أن أكبر مبلغ مخصص من أجل دعم الأشغال الكبرى، حيث قدر المبلغ ب 210 مليار دينار جزائري، وكان المخصص المالي الأقل للإصلاحات الاقتصادية، والذي قدر ب 47 مليار دينار جزائري، وبالتالي أهم الأهداف التي رصدت لهذا البرنامج:

- تحسين أداء مستوى النمو.
- القضاء على الفقر والرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين.
- تدعيم البنية التحتية.
- تحسين وترقية منافسة المؤسسات.
- محاربة البطالة[1].

2- برنامج دعم النمو الاقتصادي

لقد جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي ليكمل النقائص الناتجة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغا يقدر ب 55 مليار دولار لإعادة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 وقد وجه في معظمه إلى التنمية المحلية، والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة، والاستراتيجية مثل قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ قدره 6000 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لبرمجة إنجاز الطريق السيار شرق غرب، وقطاع السكن استفاد من 355 مليار دينار جزائري [1] لإتمام برنامج المليون سكن. وقد استفاد أيضا قطاع النقل من مبلغ 700 مليار دينار جزائري من أجل عصرنته، ويتضمن هذا البرنامج برامج جزئية تمثلت في[2]:

- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.
- برنامج تطوير المنشآت الأساسية.

1- مخلوف عبد السلام، العرابي مصطفى، "برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-224"، مجلة الباحث، العدد العاشر، 2012، جامعة ورقلة، ص 5.

2- محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد العاشر، 2012، جامعة ورقلة، ص 147.

- برنامج دعم التنمية الاقتصادية.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.
- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

وفي الأسفل جدول رقم (5) لأهم القطاعات والمبالغ التي رصدت لبرنامج دعم النمو الاقتصادي[1]

جدول رقم (6-1): أهم القطاعات والمبالغ التي رصدت برنامج دعم النمو الاقتصادي

القطاعات	المبالغ بالمليار دينار جزائري
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية	150
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية	10.15
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4
خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار أفريل 2005

*يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن القطاع الخاص ببرنامج تحسين ظروف معيشة السكان هو القطاع الذي حاز على أكبر مبلغ قدر ب 1908.5 مليار دينار جزائري، تلاه برنامج تطوير المنشآت الأساسية، ثم برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، ثم برنامج دعم التنمية الاقتصادية، وأخيرا برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها.

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

III- برنامج توطيد النمو (برنامج التنمية الخماسي الثاني) 2010-2014

إن هذا البرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت وأول ما انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، وهذا الآخر يدعم بالبرنامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب. وبذلك بلغت تكلفة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي لا تزال قيد الإنجاز[1].

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010–2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو ما يشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار[2]

أولا: أهداف البرنامج

إن أهم ما يهدف له برنامج توطيد النمو ما يلي:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
- تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين والتزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية.

1- سلام حمزة ولد بزيو فاتح، "فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001–2014"، مذكرة ماستر، (جامعة البويرة، 2013–2014)، ص 91.

2 - المرجع نفسه، ص 91.

- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.
- التأكيد على أهمية التعليم العالي والتكوين وتوسيع قاعدتها[1]

ثانيا: مضمون البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

إن المبالغ المخصصة للبرنامج الخماسي تقدر ب 21214 مليار دينار جزائري، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (6).

الجدول رقم (7-1): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

البرنامج	مبالغ مخصصة للبرنامج	%
برنامج تحسين معيشة السكان	9903	%45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16.05

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، ص 255[2].

*يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن القطاعات التي استفادت من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان: استفادت من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

1- عماري عمار، محمادي وليد، مداخلة حول " آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر"، مؤتمر دولي حول تقسيم آثار برنامج المستثمرات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف: الجزائر، 21 مارس 2013، ص 9.

2- المرجع نفسه

- قطاع برنامج تطوير الهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له ب 8400 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.
- قطاع برنامج دعم التنمية الاقتصادية: استفاد ب 3500 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

وفي الأخير يمكن القول أن التوزيع القطاعي لهذا البرنامج يعكس رغبة الحكومة في مدى قدرتها ورغبتها في التحكم والعمل على إصلاح المنظومة الاقتصادية بهدف ترشيد الإنفاق العام، والعمل على استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي.

IV- المخطط الخماسي (2015-2019)

عند بداية تدهور أسعار البترول، أو ما سمي بالأزمة النفطية التي بدت تلوح بضرب الاقتصاد الجزائري 2014، كان لابد على الجزائر أن تأخذ مسارا آخر في وضعها لمخطط تنمية جديد تتجه من خلاله إلى طريق التنمية، وبذلك انعقد في يوم الخميس 18 سبتمبر 2014 اجتماع بجنان الميثاق خصص لتقييم القرارات المتخذة في الدورة 16 للثلاثية التي عقدت بتاريخ 23 فيفري 2014.

وقد عقد هذا اللقاء تنفيذا للتعليمات التي أسداها فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في أثناء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 26 أوت 2014. وقد ضم هذا اللقاء الذي ترأسه الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، عددا من أعضاء الحكومة، والأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، ورؤساء منظمات أرباب العمل الموقعين على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو، إلى جانب الخبراء المدعوين [1].

1- "المحاسبة- المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر"، نقلا عن الموقع : http://n.facebook.com>permalink تاريخ الاطلاع: 2018/07/10.

وفي كلمته، الافتتاحية ذكر السيد الأول بأهمية الحوار والتشاور كمسعى تنتهجه الحكومة في عملها مع الشركاء الاقتصاديين، والاجتماعيين، كما استعرض سياق، ورهان هذا اللقاء الذي يأتي عشية الانطلاق

في المخطط الخماسي 2015-2019، وقانون المالية لسنة 2015 اللذان يكرسان مواصلة جهد التنمية الوطنية الذي شرع في سنة 2000، وبعد التشاور للاتجاه الذي ستنتهجه الحكومة بالشراكة مع الاقتصاديين الخواص الجزائريين كانت الرؤيا حول تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر على أساس أنه هو الشريان الحيوي للاقتصاد الجزائري مستقبلا. وينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور التنمية، ويمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وإنشاء مناصب الشغل. وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد[1].

أهداف المخطط

رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار لمخطط خماسي النمو 2015-2019، وكما تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 هذا كما جاء في التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل الحسابات، وكيفية التعامل معها.

ومن أجل تعزيز النتائج المحرزة وتجسيد الالتزامات الواردة في البرنامج الرئاسي، قامت الحكومة بوضع أهداف يجب البلوغ إليها تمثلت في تخفيض نسبة البطالة، وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك بتحقيق الأهداف التالية:

- برنامج استثمارات عمومية 22.100 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 280 مليار دولار
- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ.
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات

1- المرجع نفسه

- استحداث مناصب الشغل
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نسبة 7% من النمو الاقتصادي طبقا للأهداف والتوقعات التي تتوخاها الحكومة
- مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة. ولهذا الغرض أعربت الحكومة والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون عن إرتياحهم للتوقيع بتاريخ: 15 سبتمبر 2014 على الاتفاق الإطار بين خمسة عشر دائرة وزارية، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، وست منظمات لأرباب العمل، من أجل تطوير المؤهلات المهنية وتعزيز كفاءات العمال.
- مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي
- ترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من خلال إنتاج معايير تقنية والنوعية وقواعد الدفاعات التجارية[1]
- ترقية الشراكة العمومية الخاصة الوطنية والأجنبية في إطار التشريع الوطني المعمول به، ومن بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا يتعلق الأمر خاصة بتحسين الظروف المعيشية للسكان وإنجاز برامج تنموية، وكذا توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة والسكك الحديدية حسبما أكده بيان رئاسة الجمهورية.

- وبهذا الصدد سيتم تعزيز قدرات التكوين المهني وتكييفها مع مقتضيات الاقتصاد المحلي لا سيما في قطاعات المحروقات والمناجم والسياحة.
- إنجاز المناطق الصناعية في مناطق الجنوب والهضاب العليا وعصرنة الوحدات الصناعية العمومية ببناء محطات لتكرير المحروقات والتحضير لاستغلال مناجم الحديد بغار جبيلات وتكثيف استغلال

1- المرجع نفسه.

المحاجر. وكذلك يتم في المجال الفلاحي استصلاح مليون هكتار عبر ولايات الجنوب والهضاب العليا، وتعزيز الري مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.

- كما ستواصل الجهود التي شرع فيها بمجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.
- كما يتم وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية.
- كما ينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومراقبة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة.
- وعلى صعيد عصرنة المنظومة المصرفية والمالية سيتم التعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي، ومواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنويعه.

*يمكننا أن نستقرئ من خلال ما سبق (التقرير) الصادر من الاجتماع المنعقد في 18 سبتمبر 2014 بجنان الميثاق أن التدابير التي تعزم الجزائر على اتخاذها في إطار المخطط الخماسي 2015-2019 لو جسدت على أرض الواقع ستكون نقلة اقتصادية هامة داخليا وخارجيا، لكن بعد هذه السنوات من تسطير هذا البرنامج أو المخطط الخماسي 2015-2019 نلاحظ أن الجزائر لم تستطع إنجاز هذا المخطط بأكمله إلا بعض البرامج الهامة التي لا مناص منها، كبعض المشاريع التنموية في الجنوب والهضاب العليا، ولخلق مناصب الشغل في مؤسسات الشبه الشرطة مثلا، وذلك راجع لأزمة النفط التي عصفت بالخزينة، وانعكاساتها السلبية، لذلك جمدت أغلب المشاريع المذكورة سابقا[1].

1- المرجع نفسه.

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري

بعد الاستقلال مباشرة اتخذت الجزائر نهجا اشتراكيا في سياستها الاقتصادية، والتنموية، كي لا تكون تابعة للدول الرأسمالية التي كانت سببا في تخلفها، وعلى مر ثلاثة عقود من الزمن تقريبا على النهج الاشتراكي، اتجهت الجزائر بعد ذلك نحو سياسة اقتصاد السوق تدريجيا مع مطلع الثمانينات، وذلك ليس بإرادتها، ولكن الظروف أجبرتها على التحول أو الاتجاه نحو اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات بسبب الأزمات التي كانت تتخبط في وسطها الخزينة العمومية. ومن بين أسبابها الأزمة الاقتصادية 1986 وإفرازاتها، أو انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني. فكان حتما ولابد من تغيير سياسة الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. وفي هذا الجزء من الدراسة سوف ندرس خصائص الاقتصاد الجزائري في العهد الاشتراكي، ثم في عهد اقتصاد السوق إلى غاية 2018.

أولا: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي (1965-1988)

1- التجربة التنموية في الجزائر

عمدت الجزائر إلى تطبيق سياسة تنموية جديدة مع التغير الذي عرفته البلاد، والمترتب في التصحيح الثوري في جوان من سنة 1965. كانت تهدف تلك السياسة الجديدة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي من تكملة ما يسمى بالاستقلال السياسي، وبالتالي تثبيت النمط الاشتراكي الذي انتهجته البلاد منذ سنوات الاستقلال. ففي سنة 1966، عرفت الجزائر تأميم المناجم والبنوك، والتي كانت تحت وصاية المؤسسات الفرنسية، بينما بقيت أهم الثروات الباطنية من بترول وغاز تحت مراقبة الشركات الغربية منها ما هو فرنسي وأخرى تابعة لشركات ESSO و SHELL... فأهم الأرباح التي كانت تنتج من خلال مبيعات هذه الموارد لم ترجع بالفائدة على البلاد، مما أدى في الوهلة الأولى، وبطريقة تدريجية إلى تأميم هذه المحروقات[1].

1- J. Leca, « Algerian socialism: Nationalism, industrialization and state building » in H. Desfosses & J. Levesque, (eds) Socialism in the third world, New York: Proeger Publishers, 1975: 44-145.

- في سنة 1970 عملت مؤسسة سوناطراك على تأميم كل الثروات التي كانت تحت الوصاية غير فرنسية والتي ذكرت سابقا.
- وفي سنة 1971 قامت الجزائر بالتأميم الكامل لثرواتها الباطنية، والعمل على التركيز والخوض في معركة التصنيع والإشراف على الصناعات البترولية، وذلك من أجل توفير نوع من الرأسمال المساعد على تطبيق الاستثمار في المشروع التنموي القائم على سياسة التصنيع.

فالارتفاع في المداخيل المالية للبلاد، نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول من 3.3 دولار في سنة 1971، إلى 9.25 دولار في ديسمبر 1973، والزيادة في تصدير البترول من 23 مليون طن سنة 1963، إلى 42 مليون طن سنة 1969، وإلى 46 مليون طن سنة 1972، ساعدت الدولة على الخوض في معركة التنمية الاقتصادية، فكانت لتلك السياسة التنموية ثلاثة أهداف، والمتمثلة في: الاستقلال الاقتصادي، تلبية وتحقيق الحاجات السوسيو اقتصادية لعامة الشعب الجزائري، وأخيرا تحقيق الرخاء الاجتماعي[1].

لقد اتخذت الجزائر مشروعها التنموي سياسة "الصناعات التصنيعية"، والتي اعتبرت كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية، ووسيلة أساسية لإخراج البلاد من التخلف، وتحويله إلى مجتمع حديث، فحاولت الجزائر من خلال هذه التجربة الالتحاق بركب الدول المتطورة، فسطرت هذه التجربة التصنيعية من خلال نظريات اقتصادية، وخاصة نظريات الاقتصاد الفرنسي "دوبرنيس De Bernis" الذي يرى أن: "الجزائر لها إمكانيات كافية من حيث الثروات وباستطاعتها تحقيق أهدافها...وسيكون من المؤسف أن تضيع هذه الثروات"، فنمط التنمية المقترح من طرف De Bernis يقوم على فكرة إنشاء ثلاثة أنواع من الصناعات، والتي سميت مجتمعة "بالصناعات التصنيعية"، ويعني بذلك الصناعات التي باستطاعتها تطوير المسار التصنيعي في البلاد.

إن الاهتمام بالسياسة التصنيعية، والتفضيل الذي شاهدته من خلال تخصيص حصص مالية معتبرة على حساب القطاعات الأخرى، عمل على اتساع الفجوة بين القطاع الصناعي الحديث والقطاعات[2] الأخرى

1- المرجع نفسه، ص ص 44-145.

2- Ali El Kez, Au fil de la crise: 5 études sur L'Algérie et le monde arabe, Alger: Bouchene-ENAL, 1993: pp 47-48.

التي ألفها المجتمع الجزائري، ولزمن طويل. فأهم القطاعات المتأثرة بتلك السياسة التنموية يمكن ذكر القطاع الزراعي، هذا الأخير الذي عرف نوعا من الإصلاحات الرامية إلى خدمة الأرض وبطريقة جماعية تحت غطاء الثورة الزراعية، ومبدأ الأرض لمن يخدمها.

فهذه الإصلاحات لم تأتي بثمارها رغم المحاولات التي أبدتها الدولة آنذاك في التحسين من الوضعية المعيشية للفلاحين عن طريق بناء ألف قرية اشتراكية. فنظرا لقلة المردود الفلاحي، وصعوبة الظروف الاجتماعية التي عاشها الفلاحون في الريف الجزائري، أسرعت الفئات الاجتماعية الريفية الى الهجرة نحو القطاع الصناعي الذي ظهر في المدن الجزائرية.

السياسة التصنيعية

عملت السياسة التصنيعية في الجزائر على اتساع القطاع الصناعي العمومي والذي عرف تدعيما كاملا من طرف الدولة، إلا أن عملية حرق المراحل كانت لها عواقب على نجاح المعركة الإنتاجية في المؤسسات الصناعية، فعملت الدولة على تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971، ولكنها لم تعرف نجاح هذا النوع من التسيير لعدم وجود استعداد عمالي لمثل هذا النوع من التسيير. وعرف هذا القطاع عدة انواع من أشكال التسيير تلت التسيير الاشتراكي، منها إعادة هيكلة المؤسسة الصناعية، استقلالية المؤسسة [1].

1- المرجع نفسه.

ورغم فشل هذه السياسة التصنيعية، إلا أن قطاع التصنيع ظل الورقة الرابحة للسياسة الشعوبية، والتي عملت على تغليب كفة ما هو اجتماعي على ما هو اقتصادي، فأسرعت أغلب المؤسسات الصناعية إلى التوظيف الكامل مطبقة سياسة الدولة، والتسيير الموجه والعامل على توظيف الفئات الاجتماعية المقبلة على سوق العمل، فأصبحت المؤسسة الصناعية العمومية تعمل بتعداد عمالي يفوق حاجياتها من اليد العاملة، فالدولة كانت لها القدرة المالية لتعويض العجز المالي الذي كانت تعاني منه أغلب تلك المؤسسات، ولكن لم يبق الوضع على حاله مع اقتراب أزمة سنة 1986، حيث عرف سعر البترول تدهورا مما أثر على خزينة الدولة التي أصبحت عاجزة على تلبية حاجيات المجتمع المتنامية في ظل اقتصاد قائم على تصدير النفط[1].

تحولات اجتماعية اقتصادية لسياسة جديدة

عرفت الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية جد مهمة مع أواخر الثمانينيات، وهذا بعد أحداث أكتوبر 1988، إلا أن مجموعة من الباحثين يرون أن هذه التحولات بدأت مع الأزمة الاجتماعية، والتراجع الملاحظ للدولة عن السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين، فيصرح الكنز: "في سنة 1986 دخلت الجزائر في السنة الجديدة ليس بالقرب من الأزمة ولكنها غارقة في الأزمة...فيجب ملاحظة أنه منذ 1981، بدأ الخطاب السياسي استعمال مفهوم الأزمة من أجل تبرير عمليات واسعة من الإعادة الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للدخول في نمط جديد من التنمية.

إن الخوض في السياسة الاقتصادية، والاجتماعية عمل على تحولات سياسية في الساحة الجزائرية فثقل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تمثل في التدعيم، والانفاق المستمر على مجالات من الحياة الاجتماعية كالتربية والتكوين، الصحة والتدعيم المستمر للقدرة الشرائية، لفئات واسعة من الشعب، والتي ما فتئت ان تتطور مع نمو العامل الديمغرافي

1- المرجع نفسه.

إن ثقل العامل الديمغرافي وتنامي حاجيات الشعب الجزائري مع تعطل الآلة الاقتصادية أدى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية، من إضرابات في المؤسسات الصناعية، والاقتصادية، وارتفاع نسبة الأفراد العاطلين عن العمل (البطالة). فنظرا لتراجع سعر البترول، والذي اعتبر أهم مورد اقتصادي في إنعاش خزينة الدولة، عرفت الدولة تقلص في مداخيلها المالية، ورغم ذلك ظلت نسبة مشاركة المحروقات في صادرات الجزائر تتزايد وتأخذ حصة الأسد في هذه الصادرات مع مرور الزمن.

إن السياسة الاقتصادية فشلت في تكهناتها الاقتصادية، وظلت تابعة للريع البترولي الذي اعتمد عليه في كل العمليات الاقتصادية، إلا أن هذا الريع لم يستطع أن يلبي طموحات السياسيين الجزائريين نظرا لعدم استقرار سعر هذا الريع[1].

فيرى الهواري عدي L. Addi في إحدى مقالاته : " إن تفاقم أزمة البلاد نظرا لتدني مداخيل البترول والغاز، وكذا الزيادة المستمرة في نسبة المواليد، كلها ساهمت في تدني الناتج المحلي الخام PLB، والذي يعبر عن أزمة النظام الإنتاجي وارتفاع الطلب الاجتماعي [2]. فالوضعية الاقتصادية للبلاد جعلت من الميزان الاقتصادي يعرف تدهورا، وبهذا دليل على ان المساهمة الاقتصادية للقطاعات غير البترولية ظلت هشة وغير قادرة على الانطلاق الاقتصادي.

هناك تدهور في النمو العام للناتج المحلي الخام PLB، وهذا نظرا لعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية أن تنفض الغبار عن نفسها وتواجه العراقيل التي تقع دون تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي، والخروج من قوقعة الاعتماد الدائم المستمر على تدعيم الدولة.

1- L. Addi, « Néo-patrimonialisme et économie en Algérie », in Annuaire de l'Afrique du Nord,Tome XXVIII, 1989: p 45.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

عقد الجمود الاقتصادي للبلاد من مهمة السياسيين الذين أصبحوا يواجهون عدة مشاكل، فزمن الإصلاح قد فرض نفسه وبدأ يدلو بدلوه على الطبقة السياسية، والتي توصلت إلى فكرة أساسية مفادها، أن الإصلاح الاقتصادي لا يكتمل بدون إصلاح سياسي[1].

- نستنتج من خلال ما سبق أن الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي، أو الاقتصاد الموجه كان يعتمد دخله، أو مورده بالأساس على المحروقات، فكانت الجزائر في فترة الستينيات قد اهتمت ببعض القطاعات نوعا ما، كقطاع الزراعة أي مشروع السبعينيات ما يعرف بالثورة الزراعية، كما اهتمت بالصناعات الثقيلة باستثناء مصانع مثل مصنع الحجار للحديد والصلب، والصناعات التحويلية أو التكريرية للمادة الخام "البترول"، وإنشاء السدود، إلا أن النفط ليس سعره دائما ثابتا في السوق الدولية، أو العالمية، فسرعان ما يتعرض لهزات في تدني سعره، فينعكس ذلك سلبا على الاقتصاد الجزائري. كما أن هذا الإقتصاد تتحكم فيه الدولة أو الحكومة على أساس المبدأ الإشتراكي "لكارل ماكس"، الملكية الجماعية لمن يملك وسائل الإنتاج، وبذلك الإقتصاد هو موجه. وكما ذكرنا سالفا أن هذه الهزات لسعر النفط خلقت أزمات حتمت على النظام السياسي أن يغير من هذه السياسة أو النظام، ويتجه تدريجيا إلى إقتصاد السوق، وذلك ما سندرسه من خصائص لهذا النظام الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الإقتصاد الجزائري في ظل إقتصاد السوق (2014-1988)

عند نهاية الثمانينيات، وما لحق بها من ضرر في الإقتصاد الجزائري جراء تبنيها الإقتصاد الموجه وتدهور أسعار النفط، اتجهت الجزائر إلى نظام جديد فرض نفسه على الإقتصاد الجزائري، وكانت سياسته تلخصت في خصائص سندرجها كالآتي:

1- M. Moulai. Hadj, « Intercontinental disparities and migration», in Wolfgang Glatzer (ed), Rich and Poor, theNeterland.

1- استقلالية المؤسسات واللجوء إلى صندوق النقد الدولي

- في سنة 1988 تم إصدار قانون استقلالية المؤسسات العمومية، وأصبحت البنوك تعمل بمبدأ الربحية والمردودية.
- في سنة 1989 تم اللجوء لصندوق النقد الدولي، وإبرام اتفاقية ستاند باي1 بمبلغ 360 مليون دولار من أجل تدعيم ونجاح سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، وبالمقابل تتعهد الجزائر بالعمل على توفير الشروط اللازمة للانخراط في إقتصاد السوق واشتراط صندوق النقد الدولي جملة من الشروط لتحقيق هذه الرؤيا منها:

- إنهاء احتكار التجارة من طرف الدولة.
- انسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي والتخلي عن سياسة التدعيم.
- فتح المجال للقطاع الخاص، وانتهاج سياسة الخصخصة، خاصة المؤسسة التي لم تثبت نجاعتها.
- إصلاح النظام الجبائي وترشيد الاستهلاك والادخار.
- تم خلال نفس السنة 1989 إنشاء السوق النقدية بين البنوك التجارية.

كما تم سنة 1991 عقد اتفاقية ستاند باي 2 بقيمة 400 مليون دولار، دون التطرق لسنوات الجمر التي كانت بدايتها من التسعينيات، وما ألحقته بالإقتصاد وكذا هيبة الجزائر كدولة، مع بقاء مؤشرات الاختلال تم اللجوء لصندوق النقد الدولي سنة 1994، وبذلك تم التركيز على بعث وتيرة النمو والاهتمام بالصناعة والفلاحة وتشجيع الاستثمار في قطاع السكن. ولقد تم في إطار برنامج التصحيح الهيكلي المنتهج تحقيق بعض الخطوات منها:

- حل وتطهير المؤسسات العمومية والعمل ببرنامج الخصخصة.
- الاهتمام بالجهاز المصرفي[1]

1- "إقتصاد الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.ouarsevis.com>showthread، تاريخ الاطلاع : 2018/07/05.

- تشجيع الصادرات وتنويعها.
- إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لدعم مسار الخصخصة وتجميع الادخار.

إن هذه الإصلاحات ما هي إلا الخطوات الأولى، ففي ظل السوق الذي فرض نفسه، ومن أجل الاندماج في الإقتصاد العالمي، كان لزاما على الجزائر أن تضع الركائز الأساسية للإقتصاد، لأن هذا الاندماج إن لم تتوفر له مقومات نجاحه، فإن السلبيات هي التي تسود كون أن هذا النظام قائم على سبيل الذكر لا الحصر:

- انسحاب الخزينة من دائرة تمويل المشروعات، والاستثمارات الوطنية، وفصلها عن البنك المركزي من أجل التحكم في آليات السياسة النقدية والمالية
- التطهير المالي للمؤسسات وخصخصتها، وجعلها قادرة على المنافسة
- إصلاح النظام الجبائي، واستحداث جملة من الضرائب(Tva, ta, ip, vf, tap, ibs) ، وجعله مرنا ومشجعا على الاستثمارات
- إنشاء بورصة القيم المنقولة كآلية لتوفير التوازن بين الادخار، والاستثمار، ومصدر تمويل داخلي، وتسهيل عملية الخصخصة.
- تحرير التجارة ودفع معدلاتها.
- الاهتمام بالجهاز المصرفي كركيزة أساسية للإقتصاد.

1- المرجع نفسه.

مؤشرات التنمية في نجاح السياسة الاقتصادية

- ميزان تجاري فائق.
- تحسن في احتياطات الصرف.
- انخفاض الديون
- تضخم مقبول
- معدلات استثمارية مقبولة
- انخفاض عجز المالية
- زيادة معدل الصادرات
- معدل نمو خارج المحروقات مقبول
- تصدير المواد الأولية التي يمكن تنميتها واستغلالها محليا كالجلود والبقايا الصناعية (حديد، نحاس، رصاص)
- توقيف عملية فتح رؤوس أموال البنوك العمومية[1]

ومن خلال البرامج التي قامت بها الدولة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009) نتج عنه ما يلي:

تغير السعر المرجعي في قانون المالية من 19 دولار إلى 37 دولار لبرميل البترول، وبالتصديق على قانون المالية 2011 يدخل البرنامج الثالث (2011-2014) الاستثمار في الموارد البشرية.

1- المرجع نفسه.

برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدر ب 552 مليار دينار جزائري والذي يهدف لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول أول عن الأهداف الاقتصادية. ومن أولويات هذا البرنامج:

- الحد من الفقر والقضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن، ودفع التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- كذلك الاهتمام في هذا البرنامج على جملة من الأمور، والإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، الاستثمارات وتنويعها.
- الاهتمام بالبيئة، وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة، وبذلك تكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة والإبقاء على التوازن الطبيعي، وحماية الموارد الطبيعية.

وبذلك حققت الجزائر إنجازات يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي.
- السكن ومشروع المليون سكن، والحد من البناء الهش، والاهتمام بالنقل الريفي.
- عصرنة قطاع النقل بمختلف محاوره (إنشاء، تجيج وترميم الطرقات، الطريق السيار شرق-غرب، السكك الحديدية، ميترو، ترامواي، وشبكة الطرق السريعة)[1].
- تحديث وعصرنة المطارات والموانئ (إنجاز 03 مطارات وتحديث 17 مطار لتتماشى مع المعايير الدولية).
- 1280 محطة للتزود بالماء.
- محاولة تحديث الموانئ مع متطلبات إقتصاد السوق، وجلب الشركات مثلما هو الحال بميناء بجاية.
- الاهتمام بالمنظومة التربوية وتحديثها بإنشاءات جديدة (مطاعم، مكتبات، الأنترنت).

1- "الإقتصاد الجزائري"، متحصل عليه من الموقع: islamfing.com.not>t2240-topic

تاريخ الاطلاع: 2018/07/05.

- تحسين الظروف المعيشية وتدني مستويات الفقر.
- إدراج البيئة كبعد استراتيجي يجب الاهتمام به.
- تفكيك احتكار القطاع العمومي، وتوسيع حقل الخوصصة.
- الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة غير مستغل 100%.

برنامج دعم النمو (2005-2009)

يعتبر برنامجا تكميليا لدعم النمو، وقد خصص هذا البرنامج لمناطق الجنوب والهضاب العليا. وهو برنامج اهتم بجميع الجوانب التي كان قد لمسها البرنامج الأول للإنعاش الإقتصادي، ومن بين ما حققه كالآتي:

- النهوض بقطاع الاتصالات حيث حققت الجزائر المرتبة 12 إفريقيا.
- ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
- سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي.
- الثورة الهادئة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008.
- قطاع النفط شريان الإقتصاد الجزائري، وقد عملت الجزائر على تطوير وتنويع أنشطة سوناطراك وكذا البحث عن مداخيل جديدة خارج قطاع المحروقات.

1- المرجع نفسه.

البرنامج (2010-2014)

أما هذا البرنامج فقد خصص له غلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار، وكانت نسبة كبيرة منه مخصصة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية تقدر ب 40%، والتوجه نحو إقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، (التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية)، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية، فك العزلة، والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة (جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية، العدالة، الجهاز الضريبي، والجمارك، البحث العلمي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بناء 11 ميناء).

ومن أهم المشاريع التي تميز بها الإقتصاد الجزائري وكانت مساهمة في مسار التنمية من قطاع الطاقة والمناجم نلخصها فيما يلي:

- مشروع ميدغاز أنبوب ناقل للغاز يربط الجزائر بإسبانيا.
- مشروع غالسي لتمويل إيطاليا بالغاز.
- مشروع تي إس جي بي الذي يمون السوق الأوروبية بالغاز.
- 75 حقلا بتروليا منها 37 بالجهود الخاصة سوناطراك.
- تطوير نشاطات سوناطراك يتعلق بإنجاز مصنعين لإنتاج (الأمونياك والأوريا) بوهران.
- اقتحمت سوناطراك مجال تحلية المياه وهي تشرف على شركة "الجريان أنرجي كومباني" المكلفة بإنجاز 13 محطة مياه بحر.
- مصنع الحديد والصلب بوهران[1]

1- المرجع نفسه.

*يمكننا أن نقرأ من خلال ما سبق أن الجزائر في ظل إقتصاد السوق تميز اقتصادها بالمقارنة مع نظام الإقتصاد الإشتراكي الموجه في ظل انخفاض أسعار البترول تارة والتكم في السياسة الداخلية للدولة في كل القطاعات تارة أخرى، نرى أن القطاع الخاص أقحم في كل المجالات تقريبا الصناعة والتجارة والزراعة كقطاعات حساسة في التنمية، وساعدت عدة عوامل في هذا التميز هو لجوؤها إلى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه فأملى شروطه التي من بينها خصخصة المؤسسات العمومية واستقلالية المؤسسات إلى جانب أنها حققت قفزة كبيرة في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال المشاريع المذكورة آنفا.

المطلب الثالث: آثار عائدات النفط على الإقتصاد الجزائري

خلال سنوات السبعينيات، ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة، والجزائر خاصة تدفقات، أو عائدات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان، وقد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية، واجتماعية باهضة، إلى جانب الأزمات التي تعصف بالخزينة، والاقتصاد عموما جراء الهزات النفطية من انخفاض أسعار البترول في كل مرة. وسنحاول رصد هذه الآثار بعد التطرق لدراسة تطور أسعار النفط التي هي تحصيل حاصل للعائدات على الإقتصاد الوطني. وهذه الدراسة التفصيلية ستكون على فترات منذ سبعينات القرن الماضي إلى غاية أزمة 2014وما نتج عنها [1].

1- المرجع نفسه.

1- الدراسة التفصيلية لآثار عائدات النفط على الإقتصاد الوطني منذ (1970-2010)

أولا: أثر تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1970-2010)

أ- المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986 (1970-1985)

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك (الجزائر) خلال فترة السبعينيات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج، والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر 1973، واستخدم النفط كسلاح. كما كانت للحرب الإيرانية العراقية 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات. والجدول التالي يرصد لنا تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر:

الجدول رقم (2-1): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985) / الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

المصدر[1]: OPEC Anual statestical Bulletin 2005

1- OPEC Anual statestical Bulletin: متحصل عليه من الموقع: www.opec.org>2005>failez>CEILINCY، تاريخ الاطلاع: 2018/07/10.

ب-المرحلة الثانية: تطور العائدات النفطية في الجزائر (1986-2009)

ويمكن تناول هذه الوحدة على مرحلتين:

1-الأزمة النفطية سنة 1986 وآثارها على الإقتصاد الجزائري

فاجأت أزمت انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الإقتصاد الجزائري وكانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية، وبالتالي انحصار مصادر تمويل الإقتصاد الوطني المعتمد بشكل كبير على المداخيل البترولية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000) / الوحدة: مليون دولار

السنة	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.350	5.691	8.314	14.204

المصدر[1]: OPEC Anual statestical Bulletin 2005

2-تطور العائدات المالية (2000-2009)

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة، والجزائر خاصة. وبات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى على الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الإقتصاد الوطني. والجدول التالي يوضح سعر البترول الجزائري:

1- المرجع نفسه.

الجدول رقم (3-2) تطور سعر البترول الجزائري (2000-2009)

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009
البترول الجزائري	28.8	24.8	38.4	54.6	74.7	98.9	61

المصدر[1]: تقرير الأمين العام لمنظمة أوبيك، أعداد مختلفة

ثانيا: أثر تطور أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (1986-2009)

1- أثر تطور أسعار البترول على الصادرات

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الوطنية من المحروقات

الجدول رقم (4-2): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1986-2009) / الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات من المحروقات	أسعار البترول (دولار/ب)
1986	7621	13.53
1987	8019	17.73
1988	7685	14.24
1989	8572	17.31
1990	10865	22.26
1991	11726	18.62
1992	10388	18.44
1993	9612	16.33
1994	8053	15.53
1995	9731	16.86

1- تقرير الأمين العام السنوي، أوبيك، متحصل عليه من الموقع: www.opec.org>home,reports تاريخ الاطلاع: 2018/07/10.

1996	12494	20.29
1997	13378	18.68
1998	9855	12.28
1999	12084	17.48
2000	21419	27.60
2001	18484	23.12
2002	18091	24.36
2003	23939	28.10
2004	31302	36.05
2005	45094	50.64
2006	53429	61.08
2007	58206	69.08
2008	77345	94.50
2009	42600	61.10

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات[1]

2- أثر تطور أسعار البترول على الواردات

تلعب أسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة، وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي. والجدول التالي يوضح تطور الواردات وأسعار البترول:

الجدول رقم (2-2): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2009-1986)، الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات الإجمالية (مليون)	أسعار البترول (دولار/ب)
1986	9213	13.53

1- " إحصائيات التجارة الخارجية"، متحصل عليه من الموقع: https:www.commerce.gov.dz>statestique تاريخ الاطلاع: 2018/07/12.

17.73	7064	1987
14.24	73	1988
17.31	9208	1989
22.26	9684	1990
18.62	7680	1991
18.44	8406	1992
16.33	8789	1993
15.53	9365	1994
16.86	10761	1995
20.29	9098	1996
18.68	8687	1997
12.28	8403	1998
17.48	9164	1999
27.60	9173	2000
23.12	9940	2001
24.36	12009	2002
28.10	13534	2003
36.05	18308	2004
50.64	20357	2005
61.08	21456	2006
69.08	27439	2007
94.50	39470	2008
61.10	39100	2009

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات[1]

3- أثر تطور أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات، والواردات. والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1986-2009)

الجدول رقم (6-2) تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1986-2009)

السنوات	الواردات الإجمالية (مليون)	أسعار البترول (دولار/ب)
1986	1393-	13.53
1987	1177	17.73
1988	781	14.24
1989	240-	17.31
1990	1620	22.26
1991	6040	18.62
1992	2432	18.44
1993	1302	16.33
1994	1025-	15.53
1995	521-	16.86
1996	4277	20.29
1997	5202	18.68
1998	810	12.28
1999	3358	17.48
2000	12558	27.60

(1) المرجع نفسه.

2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05
2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32079	69.08
2008	39820	94.50
2009	4550	61.10

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات[1]

ثالثا: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2009)

الجدول التالي يوضح تطور أسعار البترول وتأثيرها على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2009):

الجدول رقم (7-2): تطور الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (1986-2009)

الوحدة: مليار دينار جزائري/مليار دولار أمريكي

السنوات	سعر البترول (دولار للبرميل)	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دينار جزائري)	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)
1986	13.53	296.6	63.1
1987	17.73	312.7	64.6
1988	14.24	347.7	58.8

1- المرجع نفسه.

55.5	442.0	17.31	1989
61.8	555.4	22.26	1990
46.7	862.1	18.62	1991
49.1	1074.7	18.44	1992
51.0	1189.7	16.33	1993
42.4	1487.4	15.53	1994
43.1	2005.0	16.86	1995
46.9	2570.0	20.29	1996
48.2	2780.2	18.68	1997
48.2	2830.5	12.28	1998
48.6	3238.2	17.48	1999
54.8	4123.5	27.60	2000
54.7	4227.1	23.12	2001
56.7	4521.8	24.36	2002
67.8	5247.5	28.10	2003
85.2	6135.9	36.05	2004
102.8	7544.0	50.64	2005
116.5	8460.15	61.08	2006
135.09	9374.2	69.08	2007
171.09	-	94.50	2008
138.11	-	61.10	2009
162.08	-	78.09	2010

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات[1]

2- المرجع نفسه.

رابعا: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1986-2006

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تزايد مستمر، نظرا لارتفاع أسعار البترول، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (8-2) تطور الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1986-2006)، الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
1986	89.70	101.82	-12.13
1987	92.98	103.98	-10.99
1988	93.60	119.70	-26.20
1989	116.40	124.50	-8.10
1990	152.50	136.50	16
1991	248.90	212.10	36.80
1992	311.86	420.13	-108.27
1993	313.95	476.63	-162.68
1994	477.18	566.33	-89.15
1995	611.73	759.62	-147.89
1996	825.16	724.61	100.55
1997	926.67	845.20	8147
1998	774.51	875.74	-101.23

1999	950.49	961.68	-11.19
2000	1578.16	1178.12	400.04
2001	1505.53	1321.03	184.50
2002	1603.19	1550.65	52.54
2003	1974.40	1690.20	284.20
2004	2229.70	1891.80	337.90
2005	3082.60	2052	1030.60
2006	3582.30	2428.50	1153.80

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات[1]

*بعدما استوفينا المعطيات سنقوم بتحليلها وتمثيلها في منحنيات بيانية من أجل إيضاحها أكثر فأكثر.

***أولا: تحليل أثر تطورات العائدات النفطية خلال الفترة (1970-2009)**

- من خلال المعطيات في شكل الأرقام الواردة في الجدول رقم (2-1)، نلاحظ أن التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973، فقد بلغت سنة 1974 قيمته 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981، وقد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية. فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دينار جزائري سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دينار جزائري سنة 1974، والملحق رقم (2) يوضح تطور الجباية البترولية خلال الفترة 1970-2009.

أما خلا الفترة 1986-2000، وحسب الأرقام الواردة في الجدول رقم (2-2)، نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية، فقد بلغت ما قيمته 8.464 مليار دولار لتنخفض

1- المرجع نفسه

بعد ذلك سنة 1993، 1994، 1995 إلى مستوى 6 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5.691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000، وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الإقتصادية للواقع الدولي، والإمكانيات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدني في الأسعار.

أما خلال الفترة 2000-2009 وحسب الأرقام أو المعطيات الواردة في الجدول رقم (3-2)، نلاحظ بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000 وقد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004، والتي عرفت بثورة أسعار النفط، وقد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولارا للبرميل سنة 2008، ولكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 للبرميل سنة 2009، ثم يعود للصعود في سنة 2010، حيث وصل إلى 80.35 دولارا للبرميل، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الإقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، والشكل(1-2) يوضح بدقة تطور أسعار البترول الجزائري[1].

الشكل (1-2) يوضح تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة (2000-2009)، الوحدة: دولار / ب

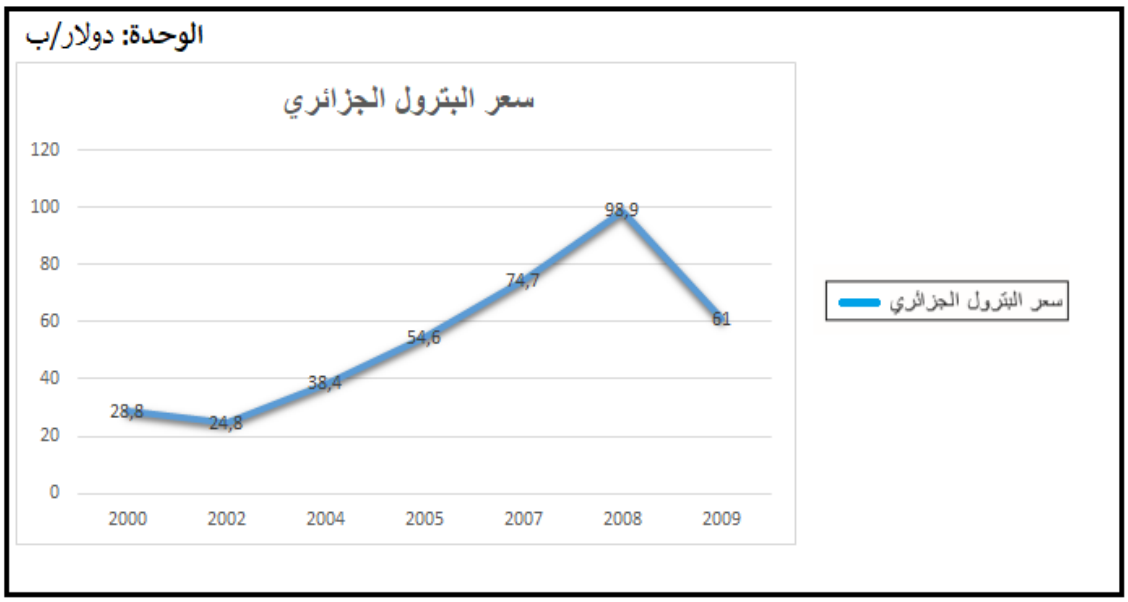

1- المرجع نفسه

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقرير الأوبك

ثانيا: تحليل أثر أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2009-1986)

1- تحليل أثر أسعار البترول على الصادرات

أما عن تطور الصادرات الكلية، ومن خلال أرقام الجدول رقم (4-2)، فإنها عرفت هي الأخرى تغيرات مستمرة، وذلك نتيجة ارتباطها بأسعار البترول، ولأن نسبة كبيرة منها تتمثل في المحروقات، فقد تميزت الفترة ما بين 1986-1989 بانخفاض حصيلة الصادرات، حيث عرفت أقصى قيمة لها خلال هذه الفترة بما يقدر ب 8968 مليون دولار، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول، والتي لم تتجاوز 18 دولارا للبرميل خلال هذه الفترة، في حين سجلت حصيلة الصادرات ما قيمته 11304 مليون دولار سنة 1990 بسبب بلوغ سعر البترول مستوى 22.26 دولارا للبرميل، وقد سجلت انخفاضا سنوات 1993/1992 حيث سجلت على التوالي ما قيمته 10838، و 10091 مليون دولار أمريكي، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 1990، والذي عرف فيه سعر البترول ما قيمته 22.26 دولارا للبرميل، ولقد سجلت أضعف حصيلة للصادرات سنة 1994 بقيمة 8340 مليون دولار أمريكي. حيث عرفت هذه السنة انخفاضا حادا في أسعار البترول حيث سجل سعره 15.53 دولارا للبرميل لتتحسن بعض الشيء سنة 1995. أما في سنتي 1996 و1997 فقد سجل ارتفاعا واستقرارا في حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت على التوالي سعر 20.29 و18.16 دولارا للبرميل، لتعاود لانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون دولار أمريكي بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له (12.28 دولار للبرميل).

أما الفترة 2000-2009 عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 الى 1050 مليون دولار سنة 2009، وهذا ما يفسر جهود الدولة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، والمتمثلة في برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الإقتصادي، إلا أن حجم هذه القيم تبقى بعيدة عن آمال السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينات، والمتمثل في الوصول إلى تصدير

2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية في آفاق سنة 2000. أما فيما يتعلق بالصادرات الإجمالية فإن قيمها عرفت تزايدا طول الفترة المدروسة، مرافقة مع الزيادة المستمرة مع الصادرات النفطية، والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول خلال هذه الفترة حيث عرفت أرقاما قياسية. لقد انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية، والتي تمثل الصادرات النفطية فيها أكثر من 96% خلال فترة الدراسة من 22031 مليون دولار سنة 2000 إلى 43650 مليون دولار سنة 2009. وهذا التطور في حصيلة الصادرات مرتبط بالتزايد المستمر بأسعار المحروقات والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009. ومن خلال هذه القراءة يتبين أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات، وذلك لأن التغيرات التي تمس قيمتها متعلقة بالتغيرات التي تمس أسعار البترول في الأسواق الدولية والشكل رقم (2-2) يوضح لنا تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009:

الشكل رقم (2-2) يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة ما بين (1986-2009)، الوحدة: مليون دولار

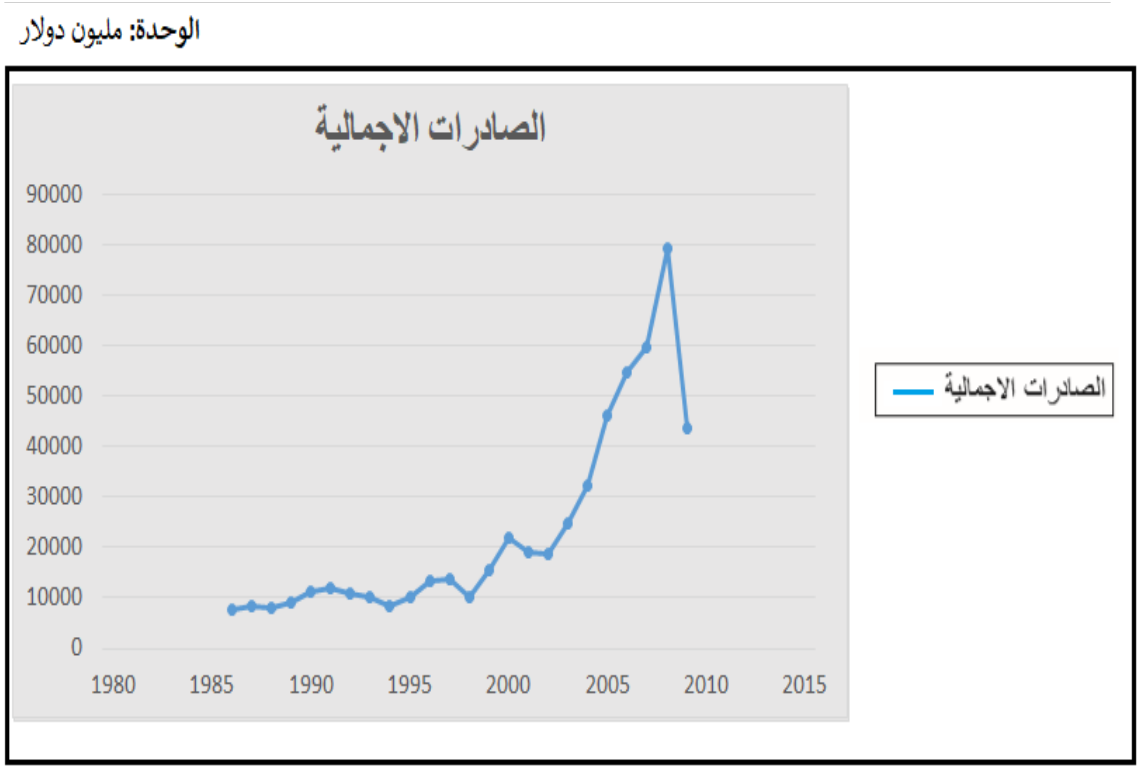

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (2-4)

2- أثر أسعار البترول على الواردات

من خلال الجدول (5-2) يتبين لنا أن حصيلة الواردات هي الأخرى تتميز بالتقلبات مثلها مثل الصادرات، وذلك لأن جزءا منها يتوقف على حجم الصادرات وأن هذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط التي تتميز بعدم الاستقرار وأن الجزء الآخر من الواردات متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة. لقد سجلت حصيلة الواردات قيما منخفضة سنوات 1987 و1988 وذلك بقيمة 7064 و7323 مليون دولار على التوالي، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار البترول والتي بلغت مستوى 17.33 و14.24 دولارا للبرميل على التوالي، ونتيجة سياسة التقشف التي طبقتها الجزائر نتيجة ارتفاع الحصيلة المخصصة من الصادرات لخدمة المديونية، وبالتالي توقف مخططات التنمية، لعاود الارتفاع سنة 1989 وذلك نتيجة حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الاستعدادي السري الأول.

لقد سجلت حصيلة الواردات سنة 1990 ما قيمته 9098 مليون دولار، وهي حصيلة مرتفعة وسبب ارتفاعها يعود إلى ارتفاع سعر البترول بالإضافة إلى تدابير التحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي تندرج ضمن الإصلاحات الإقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في حين عرفت انخفاضا سنة 1991 رغم بقاء أسعار البترول مرتفعة، وذلك نتيجة ترشيد الدولة لوارداتها، لترتفع سنة 1992، 1993 مسجلة ما قيمته 8406 و8789 مليون دولار، ولكن حصيلتها بقيت منخفضة وهذا راجع إلى عودة سياسة الضغط على الواردات. فيما سجلت حصيلة الواردات سنتي 1994 و 1995 ما قيمته 9365 و 10761 مليون دولار وهي حصيلة مرتفعة مقارنة ب 1996 و 1997 رغم انخفاض أسعار البترول والتي سجلت على التوالي 15.53 و 16.86 دولارا للبرميل، والسبب في ذلك يعود إلى التدابير الواسعة لتحرير التجارة الخارجية، وبالأخص العمليات الاستيرادية مما نتج عنه إفراط وفوضى في الاستيراد، ثم عرفت انخفاضا سنتي 1996 و 1997 حيث سجلت ما قيمته 9098 و8687 مليون دولار، وذلك رغم ارتفاع أسعار البترول ، حيث سجلت على التوالي ما قيمته 20.69

و 18.68 دولارا للبرميل، ذلك نتيجة هبوط الواردات الغذائية نتيجة زيادة الإنتاج الزراعي ونتيجة تصفية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات.

وعرفت سنة 1998 حصيلة منخفضة من الواردات هي الأخرى نتيجة انخفاض سعر البترول، والذي عرف أدنى قيمة له، إلا أنه في سنة 1999 عاودت الارتفاع، ووصلت إلى 9164 مليون دولار، وبذلك يمكننا قراءة حصيلة الواردات بأنها ليست مرتبطة بشكل كلي بأسعار المحروقات خلال هذه الفترة، حيث أن جزءا منها يرتبط بأسعار المحروقات من خلال تأثيره على الصادرات بينما الجزء الآخر مرتبط بسياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية، وسياسة الضغط على الواردات. أما خلال الفترة 2000-2009 فإن حصيلة الواردات عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا منتقلة من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى ما يقدر ب 39100 مليون دولار سنة 2009. وهذا الارتفاع والتطور في حجم الواردات مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.10 دولار للبرميل سنة 2009، وأن هذا الارتفاع كذلك يعود إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة، والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو، والتي اعتمد فيها على زيادة حجم الواردات.

ومما يلاحظ لنا أيضا أن حصيلة الواردات خلال الفترة 2000-2009 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع حصيلة الواردات مع ارتفاع أسعار البترول، والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة، والشكل رقم (3-2) يوضح تطور الواردات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009.

الشكل رقم (3-2) يوضح تطورات الواردات الإجمالية خلال الفترة 1986-2009، الوحدة: مليون دولار

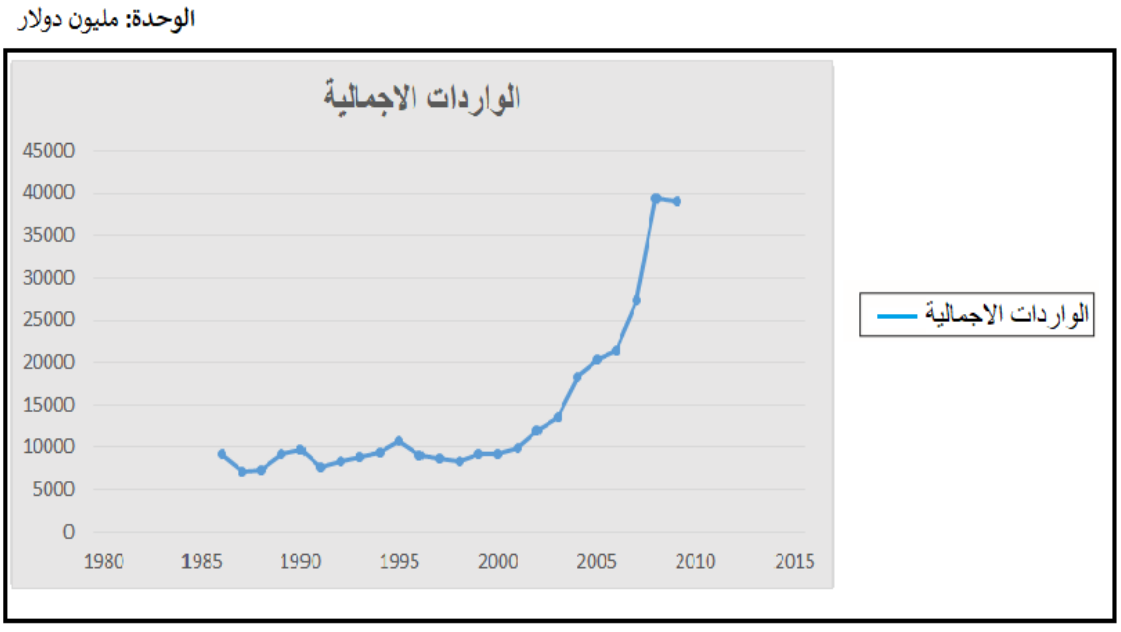

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (5-2)

3- أثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري

من خلال تحليلنا للجدول رقم (6-2) نلاحظ تقلبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1986-1999، والذي هو نتاج التقلبات في حصيلة الواردات والصادرات خلال هذه الفترة. لقد عرف رصيد الميزان التجاري تقلبا كبيرا خلال الفترة 1986-1989 حيث سجل عجزا حادا سنة 1986 مقداره 1393 مليون دولار، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البترول، ليسجل فائضا خلال السنوات 1987 و1988 نتيجة تحسن أسعار البترول، في حين عرفت سنة 1989 عجزا طفيفا في الميزان التجاري قدر ب 240 مليون دولار رغم ارتفاع أسعار البترول التي سجلت مستوى17.31 دولار للبرميل وسبب ذلك يعود إلى ارتفاع فاتورة الواردات نتيجة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية. ولقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا طوال الفترة 1990- 1999 ماعدا سنتي 1994 و 1995 والتي سجل خلالهما عجزا قدره 1025 و 521 مليون دولار، والسبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول والتي سجلت قيمة 16.33 و 15.53 دولارا للبرميل على التوالي، والتي خفضت من حصيلة الصادرات، ونتيجة الفوضى في الاستيراد نتيجة تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من حصيلة الواردات إلا أنه في السنتين التاليتين عاد الميزان التجاري إلى تحقيق رصيد موجب، حيث حقق فائضا قيمته 4277 مليون دولار سنة 1996 و 5202 مليون دولار سنة 1997 وذلك نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول والتي تعود إلى سياسة الضغط التي مارستها الدولة على الواردات، في حين أن سنة 1998 عرفت انخفاضا في رصيد ميزان المدفوعات حيث قدر رصيده ب 810 مليون دولار، وذلك نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات، والتي تعود بدورها إلى انخفاض أسعار البترول حيث سجل في هذه السنة أدنى مستوى له بقيمة 12.28 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع سنة 1999 بسبب ارتفاع أسعار البترول وارتفاع الصادرات إلى 15522 مليون دولار.

أما خلال الفترة 2000-2009 تبين لنا أن رصيد الميزان التجاري عرف قيما مرتفعة، كما عرفت تزايدا مستمرا، حيث انتقل رصيد الميزان التجاري من 12558 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 39820 مليون دولار سنة 2008. وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.50 دولار للبرميل سنة 2008، لينخفض في سنة 2009 إلى قيمة 4550 مليون دولار.

وما تجدر به الإشارة كذلك أن رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2009 يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول حيث تزامن ارتفاع رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول، والتي عرفت أرقاما قياسية خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (4-2) يوضح بدقة تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1986-2009)، الوحدة: مليون دولار

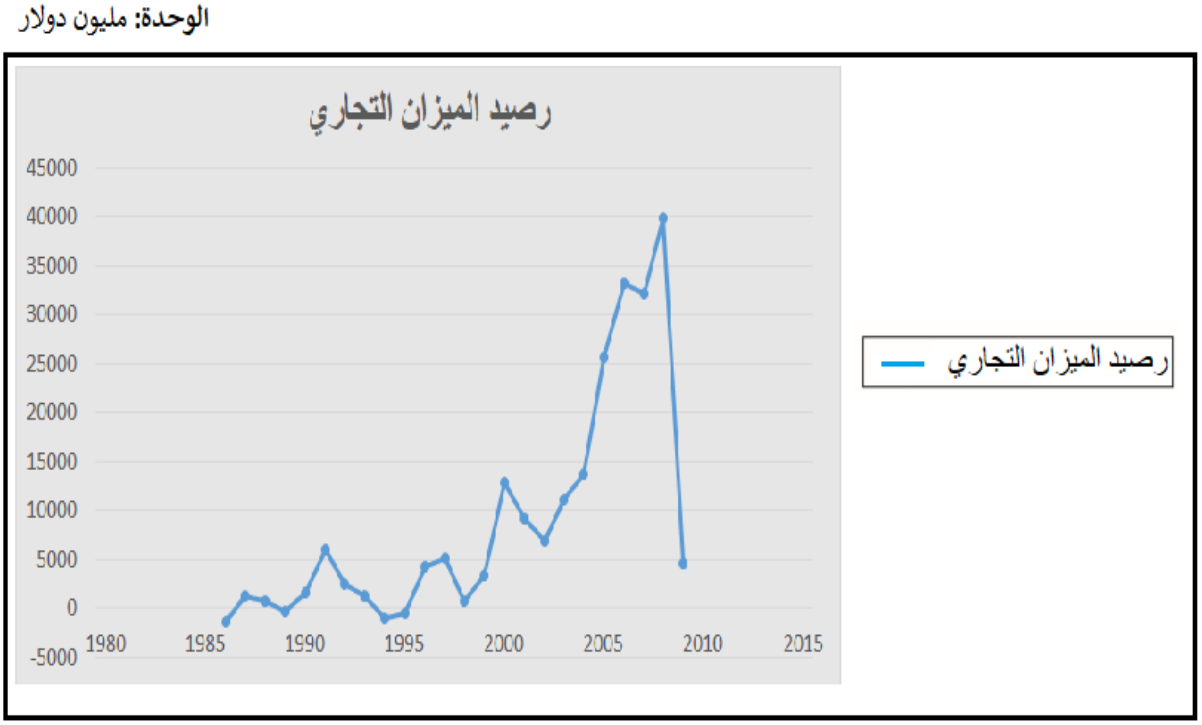

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (6-2)

ثالثا: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2010)

من خلال الجدول رقم (7-2) نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول. والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الإقتصادي بشكل عام، ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية. ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات، وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي.

وللإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج الداخلي 30.18% خلال الفترة 1986-2009، مما يعني أن حوالي 30.18% من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه، فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية التي تكون أساسا على المحروقات تنعكس على مستوى النشاط الإقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته، وينكمش بتراجعه. وتراوحت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 12.39% و46.89%، وعرفت هذه النسبة معدلات مرتفعة خلال الفترة 2000-2009، وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، والتي بلغت في متوسطها 41.08%، والشكل (5-2) يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2010.

الشكل (5-2) : تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1986-2010 ، الوحدة: مليار دولار

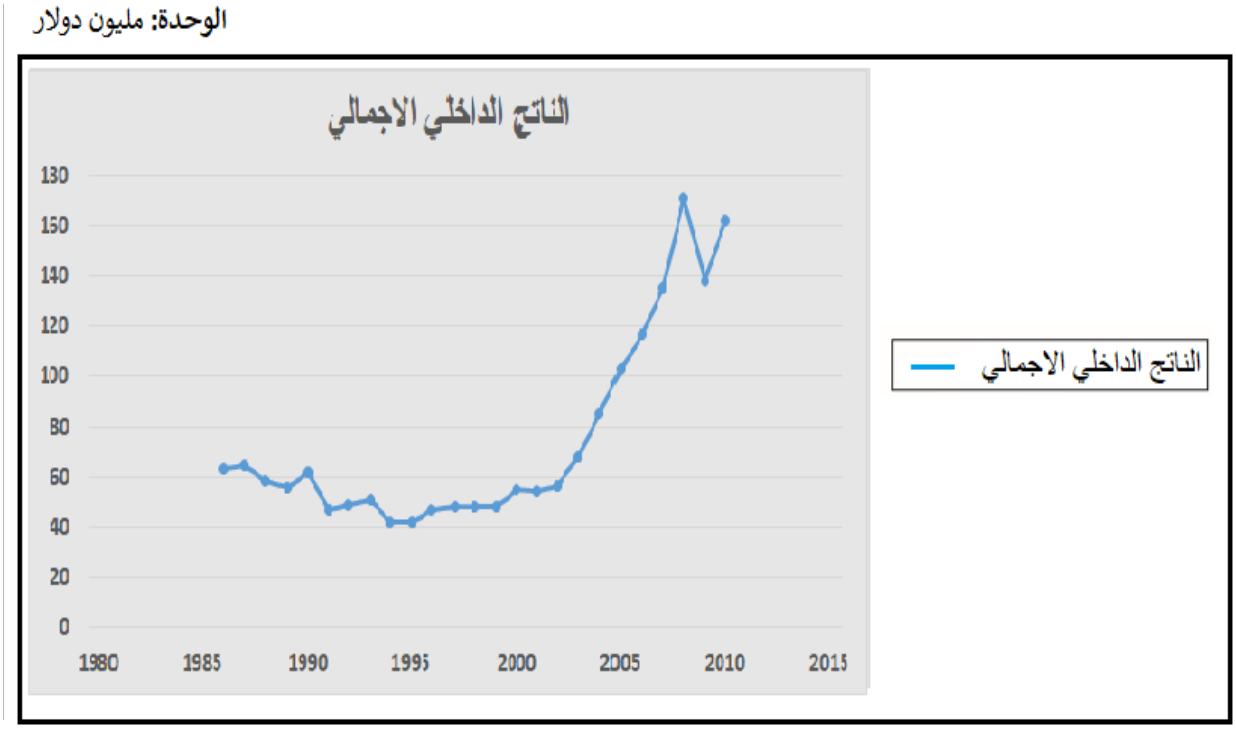

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (7-2)

رابعا: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1986-2006)

إن الحساسية المفرطة لمداخيل الخزينة جراء تغير أسعار النفط هي جلية وواضحة، فكلما ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية إلا وصاحبتها ارتفاع مواز في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية العامة، وهذا ما حدث في السنوات من 1990 إلى 1992، ومن 1995 إلى 1997، والعكس يحدث لما تنخفض الأسعار البترولية، وهذا ما حدث في أزمة 1986 و1993 و1998. ففي الفترة 1985-1988، عرفت الميزانية عجزا دائما، أين انتقل من 12.1 مليار دج سنة 1986 إلى 26.2 مليار دج سنة 1988، والسبب في ذلك راجع إلى الانخفاض الذي عرفته الإيرادات العامة بفعل أزمة البترول سنة 1986، فتدهورت الموارد المالية الجزائرية بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من 40 دولار سنة 1981 ألى 17 دولار سنة 1986 مما أدى إلى عجز ميزانية الدولة في هذه الفترة.

وفي الفترة 1989-1992 بدأ الرصيد يتحسن، وذلك أن عجز سنة 1989 المقدر ب 1.7 مليار دج تحول إلى فائض سنة 1990، واستمر على هذا النحو إلى غاية 1992، أين بلغ 811 مليار دج وهذا راجع إلى أن التغيرات التي مست هذه الفترة كانت إيجابية بالتفاق Standby الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية، وكذا زيادة إيرادات الجباية

البترولية من خلال انتعاش سعر برميل النفط الذي وصل سنة 1991 إلى 19 دولار للبرميل، والإيرادات التي خصت مجال النفقات العامة من أجل التحكيم في زيادتها، وذلك من خلال رفع الدعم عن الإنجاز في إطار قانون نظام الأسعار.

ليعود رصيد الميزانية إلى الانخفاض، ويصل إلى 811 مليار دج سنة 1992، ويدخل حالة عجز في السنتين 1993 و1994، حيث كان لانخفاض أسعار النفط التي انتقلت من 20.4 دولارا للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار سنة 1992، ليزيد انخفاضها إلى 17.8 دولار سنة 1993. فبعد أن كانت تشكل إيرادات الميزانية 32.3% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1991 انخفضت إلى 30.3% سنة 1992 لتصل إلى 27.6% سنة 1993، وهو أحد الأسباب التي أدت إلى إحداث عجز الميزانية.

لتعرف الميزانية فائضا في الفترة 1994-1997 أين وصل إلى 11.8 مليار دج سنة 1995، و 100.1 مليار دج سنة 1996 و 81.5 مليار دج سنة 1997، وجاءت هذه النتيجة بفضل التقييد الصارم للنفقات العامة خصوصا بالنسبة للأجور، وإعانات دعم الاستثمارات، بالإضافة إلى الزيادات في الإيرادات العامة التي استفادت كثيرا من انخفاض قيمة الدينار الجزائري وكذلك من ارتفاع الجباية النفطية على إثر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد أن كان متوسط سعر برميل البترول سنة 1997 يبلغ 19.5 دولار أنخفض في سنة 1998 ليبلغ في السداسي الأول 16 دولار في المتوسط، وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليبلغ 11.9 دولار في المتوسط. وهكذا عكست ميزانية الدولة هذا الانخفاض، بحيث بلغت قيمة العجز الكلي 108 مليار دج، أي ما يعادل 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن الأثر السلبي لانخفاض سعر البترول على المالية العامة قد ازداد حدة خلال السداسي الأول عام 1999 ليبلغ 23 دولارا للبرميل، لتسجل الوضعية المالية للخزينة العمومية تحسنا في الثلاثي الرابع لهذه السنة، بحيث بلغ عجز الخزينة 0.5% أي أقل من المستوى الذي بلغه في 1998، وأقل من المستوى المتوقع في قانون المالية، وهو 2.4%.

ومنذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا مطردا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الإقتصادي، ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول. ونلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106 ما بين سنة 2000% إلى سنة 2006 وارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته 67% في سنة 2006، كما سجل رصيد الميزانية فائضا مهما خلال هذه الفترة وارتفع بصفة مستمرة مسجلا سنة 2006 لفائض قدر ب 1158 مليار دج رغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2428 مليار دج.

كما يتبين أيضا في هذه القراءة عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له الدور الأساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الجباية البترولية وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار البترول تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات، والشكل رقم (5-2) يرصد لنا الميزانية خلال الفترة 1986-2006.

الشكل رقم (5-2): تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1986-2006 الوحدة: مليار دج

الوحدة: مليار دج

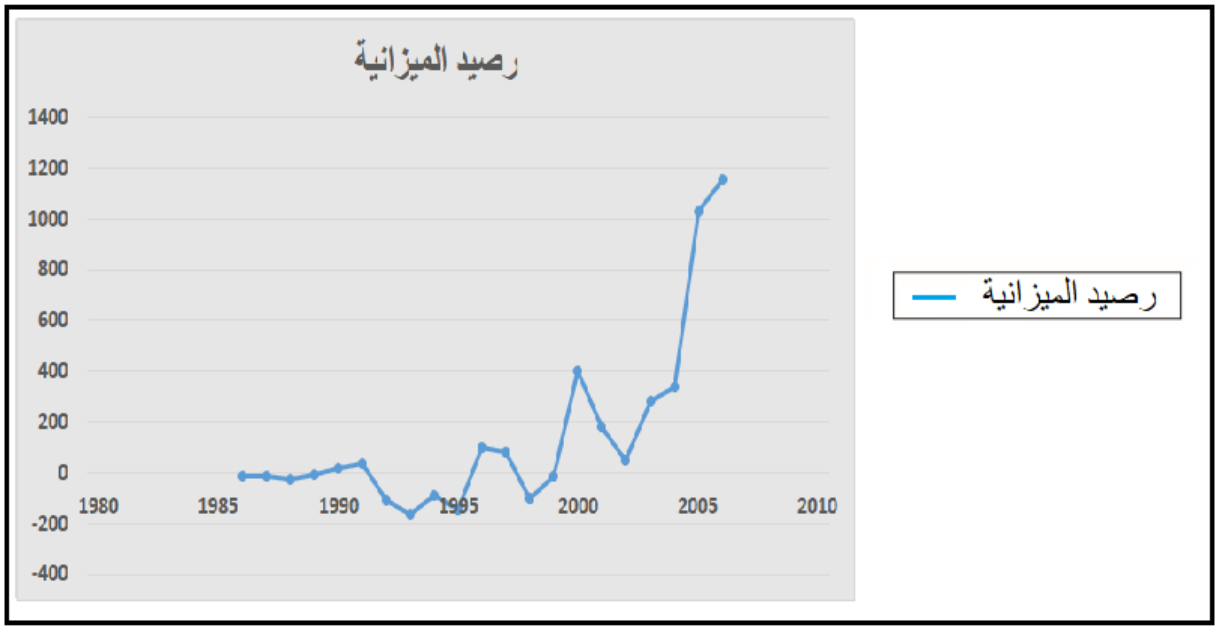

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (8-2)

II- الدراسة التفصيلية لآثار عائدات النفط على الإقتصاد الوطني خلال أزمة 2014

حتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة، أو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات" الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، وقد استخدمت هذه الاحتياطات لدعم النشاط الإقتصادي. ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

1. **انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط:** فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل في سنة 2015 سوى 37.27 مليار دولار مقابل 91.14 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض[1]

1- عبد الحميد مرغيت، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، الملتقى الأول حول أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر، جامعة جيجل، 2017، ص ص 3-4، متحصل عليه من الموقع: www.univ-tebessa.dz›commerce.pdf بتاريخ: 2018/07/15.

قدره 47.45%، ووفق هذه الإحصائيات التي تمثل الفترة من جانفي إلى ماي 2016، فإن صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 93% من الصادرات الإجمالية للجزائر بعدما كانت 97%.

2 خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة:

حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد زاد اتساع هذا العجز في عام 2016، حيث سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا قيمته 9.8 مليار دولار خلال الخمس أشهر الأولى لـ 2016 مقابل 7.23 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2015 أي بارتفاع في العجز ب 35.5% حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.

3 عجز في الحسابات الخارجية:

حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71%.

4 انخفاض احتياط الصرف:

انخفاض احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013[1].

ومن خلال هذا ندرك أن صندوق ضبط الإيرادات أهم حل لجأت إليه الحكومة لمواجهة أي انخفاض في المداخيل النفطية، والوفاء بالنفقات العامة [1].

1- المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الأزمات النفطية في الجزائر وتداعياتها

في هذا المبحث سنحاول أن نتطرق الى أهم الأزمات النفطية في الجزائر منذ 1986 الى غاية 2014، وقبل أن نعرج على أهم هذه المحطات، يجب أن نتطرق أولا الى الخلفيات التاريخية قبل هذا الإطار الزماني والتي كانت سببا في حدوث أزمة البترول أو النفط 1986 وما تلاها من هزات ارتدادية بين الفترة والأخرى، الى غاية آخر أزمة أو عاصفة أثرت على الاقتصاد الجزائري في كل المجالات تقريبا. وقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة للمبحث الثاني الى ثلاث أجزاء محورية في شكل مطالب لهذه المعالجة السياسية الاقتصادية، وهي كالتالي:

- المطلب الأول: مسار الأزمة النفطية
- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمة النفطية 2014
- المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للأزمة النفطية 2014

المطلب الأول: مسار الأزمة النفطية

عرفت أسعار النفط تطورات حادة يعود سببها الى مجموعة من الأزمات عرفتها السوق النفطية، كانت أولها أزمة 1973 (حرب العرب) وفيها فرضت دول الأوبك سيطرتها على السوق النفطية من خلال وقف إمداد أمريكا بالبترول العربي، ثم توالت الأزمات ولكن أبرزها أزمة 1986 حيث عرفت انهيارا مريعا في أسعار النفط كان سببها هو زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي، فانعكس بالسلب على المداخيل والحصص السوقية لدول الأوبك، الأمر الذي حفز دول المنظمة على التعاون فيما بينها فانتعشت الأسعار وبقيت في مستوى متذبذب الى غاية 1998 حيث انهارت الأسعار مرة أخرى بسبب انخفاض الطلب على النفط في دول شرق آسيا الناشئة ولكنها عاودت في الارتفاع مرة أخرى وتضاعفت بمعدلات مرتفعة إلى غاية أكتوبر 2014 أين انهارت الأسعار لعدة أسباب.

أولا: فترة الثمانينات

بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب في السوق العالمية للنفط والاقتصاد العالمي في نفس الوقت لتأتي بعدها فترة الثمانينات التي كانت أسعار البترول في ارتفاع خلال الاعوام 1980 حتى منتصف عام 1981 فقد تم تحديد سعر خام القياسي من 24 دولار الى 26 دولار في عام 1980 ورغم ذلك فإن الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع الى أن وصلت في ديسمبر 1980 الى 40.60 دولار لخام القياس بينما لم [1]

1- نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، (جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009)، ص 57.

يستطع حتى ذلك التاريخ أن يلحق السعر* الرسمي بالسعر الفوري*، حيث بلغ السعر الرسمي في نهاية عام 1980 الى 32 دولار للبرميل ومن أسباب ذلك نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وقد استمرت الأسعار الرسمية لخام القياس على مستواها الذي قررت الأوبك في جنيف في أكتوبر 1981 وهو 34 دولار لخام القياس في نهاية 1981، إلا أن الأسعار أخذت في الانخفاض في نهاية العام بمعدل قدره 3 دولار لتصل الى 30.92 دولار في نهاية عام 1982.

وفي عام 1983 ازداد تأثير السوق الفورية وتلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون وانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك مما أدى بالمنظمة الى خفض الأسعار بصورة جوهرية ولأول مرة بعد رفعها في عام 1983، حيث تم خفض سعر خام القياس من 34 دولار الى 30 دولار في شهر فيفري 1983.

وفي عام 1984 استمرت الأسعار الرسمية ب 29 دولارا بينما انخفضت الأسعار الفورية الى 27.75 دولارا للبرميل في نهاية ذلك العام، ووصل 28 دولارا للبرميل عام 1985 نتيجة قرار اجتماع أعضاء المنظمة في جانفي 1985 بجنيف[1].

- **الأزمة النفطية 1986**

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بترول بحر الشمال 17.70 دولارا للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت أسعار النفط الى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد [2]. وفي هذا العام بالذات 1986 عرف تذبذبا عنيفا في الأسعار النفطية نتج عن الفوضى التي عمت السوق النفطية بسبب ضرب الأسعار، فقد شهدت السوق النفطية تحسنا طفيفا على مستوى الأسعار بسبب حرب الأسعار، حيث تراوحت بين 13 و 15 دولار للبرميل، واختتم هذا العام أحداثه باجتماع ديسمبر بالاتفاق على تخفيض إنتاج للنصف الأول من عام 1987 قدره 15.8 مليون برميل يوميا وبدء العمل بسعر الإشارة البالغ 18 دولار للبرميل في شهر نوفمبر 1988 عقدت الأوبك اجتماعا في فيينا قررت فيه تحديد سقف الإنتاج ب 15.8 مليون برميل لليوم ستة شهور وتنتهي في شهر جويلية 1989 والالتزام بسعر رسمي عند 18 دولار للبرميل[3].

---

1 مرجع نفسه.

* السعر الرسمي: هو مقياس عملة إحدى البدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد اخر

*السعر الفوري: عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

2 السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة ماستر، (جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013/2012)، ص 27-68

3 نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 57.

ثانيا: فترة التسعينات

تعرضت السوق البترولية في بداية التسعينات لأزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية، ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب فقط حتى بلغت سقف 40 دولارا للبرميل قد بدأت رحلة الهبوط والتآكل وشكل نظام النفط مقابل الغذاء الصادر عن الأمم المتحدة نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة مرة أخرى انخفاض مريع لأسعار الزيت الخام حتى وصلت الى أدنى مستوى لها بما يقل عن نيويورك، وواشنطن ولاحت في الأفق أزمة أمريكية متعددة الأبعاد على الوطن العربي[1].

- **الأزمة النفطية 1998**

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية الى هزة سعرية أدت الى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة [2]. إن أزمة 1998 كانت لها آثار على وضع الاقتصاد الكلي للجزائر وخاصة من جانب الخزينة العمومية. أدى التراجع الكبير لأسعار البترول الى انخفاض الإيرادات النفطية لتصل الى 46 مليون دولار بدلا من 50 مليون دولار لسنة 1997 (الجباية البترولية)، ومن ثم الى حدوث انخفاض كبير في الإيرادات العامة يقدر ب 2.871 مليون دولار لتصل الى 18.613 مليون دولار مقابل 16.057 مليون دولار سنة 1997 [3].

ثالثا: فترة الألفية الثالثة

بعد أزمة 1998 وما نتج عنها من تدهور في أسعار النفط وتراجع الاقتصاد الوطني، لترتفع الأسعار بعدها بسنوات قليلة وتعرف الخزينة العمومية بالجزائر انتعاشا كبيرا بسبب النزاعات والحروب ، كسقوط برجي التجارة العالميين والذي نتج عن هذه الحادثة احتلال الو.م.أ لأفغانستان في إطار الحرب ضد الإرهاب

---

1 – وهيبة مشدن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع النقود والمالي، 2005)، ص 106.

2– السعيد رويجع، مرجع سابق، ص 27–68.

3– "أثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري"، متحصل عليه من الموقع: kang-redhablogspot.com›2011/08›bl... تاريخ الاطلاع: 2018/03/30.

* سعر الإشارة: يعبر سعر الإشارة عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

2001/09/11 فكان حدثا مفصليا في تاريخ العلاقات الدولية والتكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية ومنعطفا حددت به الو.م.أ الحليف والعدو، فالتهبت الأسعار في السوق النفطية وتجري بذلك عجلة الاقتصاد، وسياسة المخططات الخماسية، لكن سرعان ما يتأزم الوضع مجددا وذلك ما يعرف بأزمة 2004 وأثرها على الاقتصاد الوطني بالرغم من ارتفاع الأسعار إثر حرب العراق عن طريق الو.م.أ وإنجلترا في شهر مارس من عام 2003، لكن الأزمة كانت لها عوامل وأسباب ساهمت في إحداثها.

الأزمة النفطية 2004

تميزت هذه السنة 2004 بالذات بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت الى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية* للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك الى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987). وقد عرفت هذه الفترة بثورة الأسعار النفطية[1]، غير أن الأزمة تجددت لعوامل ساهمت في إحداثها كما أسلفنا الذكر تتلخص فيما يلي:

- تأثير الإضرابات والصراعات في نيجيريا بشأن الإنتاج البترولي ثم هناك الإضراب الذي شل فنزويلا في 2003 وأسهم في خفض الإنتاج
- الاختناقات في عملية تكرير البترول في العديد من البلدان المستهلكة لها والناجمة عن إهمال تخصيص استثمارات تلبي توسيع الأسواق في هذا الصدد[2]
- قرار الأوبك بخفض سقف الإنتاج الى 32.5 مليون برميل في اليوم بالرغم من الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر غير أنه لم تخفض فعليا، وهكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب، ولم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الخبراء

1 – السعيد رويجع، مرجع سابق، ص 27–68.

2– ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 32.

* الأسعار الإسمية: عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الإسمي الى التصحيح بإزالة تغيرات الأسعار النسبية.

الأزمة النفطية 2008

أدت الأزمة العالمية لسنة 2008 الى ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو مما أدى الى تقلص الطلب العالمي على المواد الأولية الطاقوية، كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لا سيما البترول، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال العشر أشهر الأولى من سنة 2009 بأكثر من 10% وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول الأوبك في اجتماعها خلال شهر أكتوبر 2008، كما تراجع سعر برميل نفط الجزائر من 108.6 دولار للبرميل في شهر أكتوبر 2008 الى 59.2 دولار في نفس الشهر من سنة 2009. وقد انعكس هذا التراجع سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42% مع العلم أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 725 مليون دولار أي ما نسبته 2.94% فقط من إجمالي الصادرات[1].

الأزمة النفطية 2014

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار الى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات. فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء الى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة الى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50% منذ جوان الفارط، شهدت أسواق النفط حالة من الركود الحاد أدت الى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات

1- "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2001"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2011.

الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر[1].

من خلال الدراسة والمعالجة التاريخية لمسار الأزمات في الجزائر من 1986 الى غاية 2014، سلطنا الضوء على أهم الأحداث التي كانت سببا أو ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إحداثها ونستعرضها فيما يلي:

* مما نستخلصه من الأزمة النفطية لسنة 1986، أنها كانت للأزمة خلفيات تاريخية قبلها بسنوات أثرت بشكل كبير عليها ولا بد من ذكرها في نقطتين رئيسيتين:

– حرب الخليج الأولى (العراق وإيران) وآثار الحرب على منظمة الأوبك على أساس أن إيران والعراق دولتان في منظمة الأوبك ولهما وزنهما في المنظمة من حيث الإنتاج ونوعية النفط. ونشوب الحرب بينهما أثر على سعر النفط بشكل سلبي في السوق النفطية العالمية من حيث النقص في الإنتاج، وبالتالي الدول العظمى هي من تتحكم في سعر النفط من جانب العرض والطلب.

– المخزون الذي تمتلكه الدول العظمى أدى الى زيادة العرض وقلة الطلب.

* أما بالنسبة لأزمة 1998 بعد ارتفاع الأسعار مرة أخرى في بداية التسعينات، ودائما مع معضلة العرض والطلب أي القاعدة التجارية المعروفة كلما زاد العرض قل الطلب وبالتالي ينخفض سعر النفط في السوق النفطية العالمية، وذلك انعكس سلبا على اقتصاد الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر.

* وأيضا بالنسبة لأزمة 2004، كانت الأسعار قبلها لسنوات قليلة مرتفعة لأن بعد أزمة 1998 ارتفعت الأسعار لتهوي مرة أخرى لأسباب تم ذكرها في مرحلة الأزمة النفطية 2004.

* ما إن ارتفعت الأسعار مجددا لما بعد أزمة 2004 وعرف الاقتصاد الوطني الجزائري توجها وسياسة رشيدة في المشاريع التنموية لتعصف به مرة أخرى رياح 2008 وتزلزل به الاقتصاد، وكانت هذه الأزمة عالمية

1- مريم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، 14 ماي 2015، ص 5.

وليست داخلية فقط، وذلك بسبب ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل كبير في تراجع معدلات النمو وبالتالي تقلص الطلب على المواد الطاقوية ومن ثم تهاوت الأسعار في السوق النفطية العالمية.

* أما أزمة 2014 فهي من أشد الأزمات وأعسر المخاضات التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك للتخمة النفطية المعروضة من هذه المادة الحيوية، إضافة الى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار الى جانب ظهور منتجين جدد ومنتجات بديلة لهذه المادة الحيوية الى جانب التوازنات الإقليمية والجيوسياسية.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمة النفطية 2014

بدأت جليا تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود سياسة احتياطية مالية وقائية، وهو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات" الذي أنشأته الجزائر عام 2000 مع انطلاق طفرة أسعار النفط لكن مخرجات هذه الأزمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم، وكانت أهم هذه التداعيات هي:

- انخفاضات مستمرة في إيرادات تصدير النفط، فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت سنة 2015: حولي 14.91 مليار دولار فقط مقابل 27.35 مليار دولار عام 2014 أي بانخفاض قدر بحوالي 45.47% بيد أنه لا يزال في انخفاض حتى ديسمبر 2016.

1-"سياسة الجزائر اتجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد، البدائل المطروحة"، متحصل عليه من الموقع: الاقتصادية ‹...‹democraticac.de ، تاريخ الاطلاع: 2018/03/28.

- خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة:

حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا الى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016 بحيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر البترول عند مستوى 110 دولار وهو أمر مستبعد حاليا.

- عجز في الحسابات الخارجية:

حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.87 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات الى 71% عوض 11% في النصف الأول من عام 2014 كما انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

- انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار والأورو، وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع الجزائري [1].

*نستنتج من خلال دراستنا لآثار الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الوطني الجزائري أنها أتت على الأخضر واليابس بالرغم من السياسة الوقائية للاحتياط المالي في إطار صندوق ضبط الإيرادات الى جانب انخفاض في التصدير لمادة النفط وبالتالي تراجع المداخيل.

- خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة
- انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار والأورو، وذلك ما نجم عنه ضعف في القدرة الشرائية للمواطن في المجتمع الجزائري

1- المرجع نفسه

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للأزمة النفطية 2014

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي، وهذا ما قد نفرزه في أهم النقاط:

1) تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية:

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014، هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية في سنة 2015، وعلاوة على ذلك تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحضي بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورشات الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى الى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة خمس سنوات [1]

1- مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص 9

2) انخفاض القدرة الشرائية للموطنين

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستتراجع من 3% الى 5% خلال عام 2015 مقارنة بنسبة 2014 خاصة وأن أسعار المواد الغذائية المستوردة تشهد ارتفاعا يصل لنحو 10% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 [1]، إضافة الى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.

ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر عاملا رئيسيا في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون الزيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3) تهديد السلام الاجتماعي

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر الى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية. كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي الى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي [2]

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها

2- المرجع نفسه، ص 10

4) تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة الى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية الى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها الى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي الى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو.

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل ثمانين مليون دولار، وسينخفض الى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية. ويستثنى من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو 14 دولة إفريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا[1].

*ما يمكننا استخلاصه من الآثار الاجتماعية للأزمة النفطية 2014 على المجتمع الجزائري أنها باءت بالسخط في أوساط المواطنين لأنها مست غالبية شريحة المجتمع أو المواطن البسيط لأنه أول من يتضرر من نتائج الأزمة بسبب انخفاض سعر النفط والذي كانت له أسبابه، والذي أفرز آثارا سلبية تمثلت في أبرز المؤشرات التي تم التطرق إليها والتي نكتفي بذكرها على شكل نقاط وهي كما يلي:

- تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية.
- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.
- تهديد السلم الاجتماعي.

1- مرجع نفسه، ص11.

خلاصة:

من خلال الفصل الثاني، ودراسة السياسات الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر، كانت الدراسة حول تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى ما بعد الأزمة النفطية 2014 حول السياسات والاستراتيجيات والمخططات في العهد الاشتراكي، واقتصاد السوق الرأسمالي، وكذا خصائص الاقتصاد الجزائري، أي كيف كانت طبيعة الاقتصاد الجزائري وبماذا يتنوع في غير المحروقات من زراعة وصناعة، وفي الجانب التجاري، أي المعاملات التجارية في الاستيراد، والتصدير، وكذلك آثار عائدات النفط على الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات السوق العالمية.

الفصل الثالث

نتائج إدارة الأزمة الاقتصادية

في الجزائر 2014

تمهيد

تعد الأزمة النفطية 2014 في ظل انخفاض أسعار الريع المعتمد بالدرجة الأولى (البترول) من أشد الأزمات في تاريخ المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال، وذلك لعدم وجود بديل حيوي للاقتصاد الجزائري قبل حدوث هذه الانتكاسة، والتي جاءت مفاجئة، إلا أن الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، وفي ظل ارتفاع أسعار النفط آنذاك قامت بمخططات وبرامج وقائية استباقية لردع أي هزة قد تحدث مستقبلا، كالتي حدثت في هذه الأزمة. ومن خلال ذلك سندرس في هذا الفصل الأزمة النفطية 2014 وما الخيارات الاستراتيجية التي قامت بها الجزائر من احتواء للأزمة وإدارتها، والحلول البديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري في ضل انخفاض أسعار النفط.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم دراسة هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين قصد المعالجة وتقصي واقع الأزمة وهما كالتالي:

- الخيارات الاستراتيجية لإدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر
- بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة الاقتصاد الريعي

الفصل الثالث: نتائج إدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: الخيارات الاستراتيجية لإدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر

باعتبار النفط مصدرا هاما للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية من جهة، ومصدرا بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة من جهة أخرى، وباعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة أيضا، فإن البترول أخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال، غير أن الأزمات النفطية التي تحدث في كل مرة سعت الجزائر إلى طرق أو حلول بديلة من أجل ترشيد النفقات وتنويع الاقتصاد وآليات أخرى للنهوض بالاقتصاد كسياسة وقائية.

وفي هذا المبحث سنتطرق لدراسة أو معالجة أهم هذه السياسات والتي تعتبر سياسات رشيدة قامت بها الدولة، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث عناصر جوهرية في شكل مطالب وهي كالتالي:

- سياسة ترشيد النفقات العمومية.
- السياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية.
- زيادة الضرائب كآلية لسد عجز الموازنة.

المطلب الأول: سياسة ترشيد النفقات العمومية

في ظل ظروف الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط تم التوجه الحالي نحو سياسة التقشف مع برنامج خماسي للفترة 2015-2019، والمشاكل التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة بسبب الأزمة النفطية العالمية، والجزائر من بين البلدان المتضررة بشكل خاص بسبب تضاعف حجم الاستهلاك وارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد والتي بلغت عام 2013 حوالي 60 مليار دولار. وأهم سياسة اتبعتها الحكومة الجزائرية من أجل ترشيد النفقات لمواجهة الأزمة هي:

1- ترشيد الواردات (سياسة رخص الاستيراد)

سارعت الحكومة الجزائرية إلى إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة وضع كهذا بين مجموعة من الإجراءات أغلبها أخذت طابعا إداريا لإعادة تنظيم التجارة الخارجية، ومن أهم الإجراءات[1] التي أعلنت عنها وزارة التجارة هي إخضاع نشاط الاستيراد لنظام الرخص بحيث يتم في عام 2014 إعداد مشروع قانون حول * رخص الاستيراد، سيعرض على المجلس الشعبي الوطني للمصادقة قريبا ويهدف هذا المشروع بالدرجة الأولى إلى ضبط قائمة المواد الضرورية المسموح باستيرادها وبالكميات التي تكفي احتياجات المواطن الجزائري وفي نفس الوقت يمكن كل الجهات المعنية بالقطاع بالتحكم في الواردات لوضع حد لظاهرة خروج العملة الصعبة وبمبالغ ضخمة مقابل منتجات تصنف ضمن خانة الكماليات مثلما نبه إليه وزير التجارة مصطفى بن بادة بحيث كشف عن الكثير من العيوب التي تشوب قطاع الاستيراد منذ سنوات والفوضى التي ميزته بدخول منتجات غير ضرورية لكنها تستهلك أموالا معتبرة من الخزينة العمومية وكذلك قضية تضخيم فواتير الاستيراد وغيرها.

بما أن القوانين الجديدة ستسمح بتحكم أفضل في المصاريف فهي ستطبق فقط على المنتجات التي أصبحت تثقل كثيرا فاتورة الاستيراد ومنها المواد الاستهلاكية المصنعة كليا سواء كانت مواد غذائية أو غير غذائية والتي تمثل قيمتها ثلث الفاتورة، وبالتالي فإن تدخل الوزارة يشمل هذا النوع من الواردات بغرض التحكم فيها إضافة إلى ذلك مواد البناء ومنها الإسمنت والسيارات كذلك.

1- بوشليط هاجر أميرة، "إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07، 2016، ص 178.

* رخص الاستيراد: هي رخصة أو تصريح تصدرها إلى المستورد سلطة حكومية مختصة تسمح له بموجبها بجلب كميات محددة من بضائع وسلع محددة لا يمكن استيرادها إلا بمثل هذه الرخصة، وهي أداة حكومية لضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود الوطنية وهي آلية للتأكد من السياسات التجارية وتنفيذ ما فيها يتعلق بمنح معاملة تفصيلية وضمان استيفاء متطلبات ما قبل الموافقة وكذلك متطلبات الصحة والسلام الإجبارية، متحصل عليها من الموقع:
رخصة...http://ar.m.wikipedia.org›wikis، تاريخ الاطلاع: 2018/07/22.

1- المرجع نفسه، ص 180.

وحسب مصادر مطلعة من القطاع فإن قائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد ستدخل حيز التطبيق وذلك في إطار رخص الاستيراد، كما أن قائمة بحوالي 24 مادة غذائية مصنعة كليا منعت من الاستيراد كونها تنتج محليا وليست ضرورية ولا ذات استهلاك واسع ومنها التونة المصبرة والقهوة المعلبة و "الشيبس" والشكولاتة[1].

ونشير هنا بأن وزير التجارة مصطفى بن بادة كان قد أكد في عدة مرات بأنه قد حان الوقت للتحكم في الواردات التي الحقت الأذى بصحة المواطن وبالاقتصاد الوطني كما أصبح من غير المعقول في الظروف الاقتصادية الراهنة الاستمرار في جلب منتجات كمالية مقابل أموال معتبرة وأعطى مثالا عن " المايونيز" والموتارد" اللذين يكلفان الخزينة العمومية حوالي 39 مليون دولار سنويا.

واتساع نشاط الاستيراد أصبح يثقل الخزينة العمومية والأدهى أن الكثير من السلع تنتج محليا، فقيمة المنتجات الغذائية المصنوعة كليا والمستوردة بلغت حوالي 15 مليار دولار سنويا إلى جانب حوالي 5 ملايير دولار لاستيراد السيارات و1.6 مليار دولار لأغذية الحيوانات و600 مليون دولار قيمة الأدوات الكهرو منزلية وأزيد من 600 مليون دولار لاستيراد مواد التجميل وغيرها. كما يذكر كذلك بأن تشكيلة الواردات أصبحت واضحة المعالم، فثلثها عبارة عن مواد أولية والثلث الآخر مواد للتجهيز أما الثلث الأخير فيمثل مواد الاستهلاك وهي المعنية أكثر بالإجراءات التنظيمية سالفة الذكر كونها تستورد بعشوائية حسبما أقرته وزارة التجارة. فهذه السلع تدخل التراب الوطني دون قيد ودراسة فأغرقت الأسواق بأنواع معينة دون حاجة غذائية إليها فساهم هذا الوضع في زيادة استهلاك المواطن لها ومنها ما تسبب في ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وخاصة داء السكري[2].

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- المرجع نفسه، الصفحة 180.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن الحكومة لا تملك هامش مناورة كبير للتحكم بفعالية في التجارة الخارجية، حيث تملي الاتفاقيات المبرمة بينها وبين الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الكبرى للتبادل الحر مثلا مجموعة من الشروط الواجب احترامها من الطرفين وأهمها مسألة الحرية التجارية وهو ما أكد بشأنه عمارة بن يونس خلال لقائه الأخير بأرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين قائلا حسب ما جاءت به وكالة الأنباء الجزائرية يجب أن تكون الأمور واضحة للغاية: أي أن حرية التجارة مضمونة ولكن لا يمكننا الاستمرار في السماح باستيراد المواد عشوائيا وفيما يخص الرخص الجديدة سواء المتعلقة بالمواد الاستهلاكية أو السيارات أو بمواد البناء فستمكن من تحديد حجم الواردات حسب الاحتياجات الوطنية قصد تجنب الوقوع في الفائض الذي يثقل الخزينة ويضر الإنتاج المحلي[1].

2- تبني معايير الكفاءة المالية

تمثل النجاعة الاقتصادية أحد التدابير المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة أزمة تدني أسعار النفط منذ نهاية 2014 وذلك عن طريق محاربة كل أشكال التبذير، التصدي لمختلف أنواع الفساد، تبني معيار الكفاءة المالية في إتمام المشاريع أو إنجازها.

إن تطبيق قواعد الحوكمة في الاقتصاديات الكفؤة يؤدي بالضرورة إلى ترشيد النفقات لكن في الدول الريعية كالاقتصاد الجزائري، فإن البيئة مناسبة لتفشي التبذير داخل المجتمعات مما يتطلب سياسة صارمة لترشيد النفقات والتسيير الفعال لاحتياطي الصرف الذي تملكه هذه الاقتصاديات.

محاربة التبذير والحفاظ على العملة الصعبة من الأهداف المنتظرة في السياسة الجزائرية في هذه الفترة وذلك بترشيد الاستهلاك عن طريق توجيه سلوك المستهلك لاقتناء المنتج المحلي والتخفيض من فاتورة الواردات بالنسبة للسلع المنتجة محليا بهدف الحفاظ على العملة الصعبة، كما تشرع الجزائر في تسطير سياسة متعلقة بالتصدير لتعويض ما فقدته من إيرادات بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية وذلك عن طريق:

1- المرجع نفسه.

- **ضمان الجودة**

أشارت السيدة ربيعة حرفي الأمينة العامة لوزارة الصناعة والمناجم أن الجزائر سجلت تأخرا كبيرا في مجال التقييس لأن مطابقة المنتج المحلي للمعايير الدولية لا يتعدى 10% من 7500 معيار وهو ما أضعف المنتج الجزائري محليا ودوليا وترتب عنه خسارة تقارب حوالي 128 مليار دولار بين 1963 و2013 بسبب عدم مطابقة المنتج المحلي لمعايير التقييس العالمية. فضمان الجودة للمنتج الجزائري لا يتأتى إلا بتفعيل اللجان التقنية على مستوى كل المؤسسات لتتمكن من فرض جودتها بالمواصفات الدولية وفرض وجودها محليا ودوليا[1].

- **دعم المنتج المحلي**

تستوجب عملية دعم المنتج المحلي ظروفا اجتماعية معينة وذلك، تتعلق بالقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حتى يتسنى له اقتناء هذا المنتج، مما دفع بالسلطات النقدية إلى عودة القروض الاستهلاكية بعد توقفها لمدة خمس سنوات وذلك وفق الإجراءات التالية:

- ❖ تعريف وتوصيف المنتج الجزائري (تحديد نسبة الاندماج).
- ❖ وضع الآليات المتعلقة بسياسة القروض.
- ❖ تحديد قائمة المنتجات القابلة للدعم[2].

*نستنتج مما سبق ومن خلال واقع السياسة البديلة التي قامت بها الجزائر عقب تهاوي أسعار النفط 2014 والأزمة أو الصدمة النفطية التي خلفتها من خلال الآثار السلبية، وكان لابد على الحكومة الجزائرية أن تتخذ موقفا أو حلا وقائيا يحمي اقتصادها، وأن تدير الأزمة بكل عقلانية، ومن بين هذه الحلول سياسة ترشيد النفقات العمومية من خلال الجانب التجاري "الواردات" وكيفية تنظيمها، وتقنينها، والرخص التي يتم من

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه، ص 181.

خلالها الاستيراد، أي الواردات في تحديد توجيه السلع، وبالتالي ضبط الميزان التجاري، ومراعاة الجودة، والسلع التي تناسب المواطن، السلع التي تنتج هنا داخل الوطن لا داعي من استيرادها لأنها فقط خسارة، وليست مكسبا سواء للحكومة أو للمواطن من حيث ماهية السلع التي يستهلكها صحيا في المواد الغذائية، أو التي يستعملها كمواد التجميل إلى غير ذلك[1].

المطلب الثاني: السياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية

منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي قامت الدولة الجزائرية بجملة من الإصلاحات الهيكلية، والسياسات التصحيحية، وذلك لمعالجة الضعف الكبير الذي كان يعاني منه الاقتصاد ، وخاصة فيما يتعلق بعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، والقدرة على دخول الأسواق الخارجية، وهذا ما نتج عنه ضرورة ملحة، وفي ظل الأزمات المتوالية جراء انخفاض في أسعار البترول كعادتها، وضعف الميزان التجاري قامت الجزائر، وخاصة بعد أزمة 2014 بإسهامات في التجارة الخارجية من أجل رفع من مستوى الاقتصاد الجزائري من خلال الصادرات والواردات كمؤثرين هامين في حساب عملية الميزان التجاري، وهذا ما سنحاول التطرق إليه ومعالجته في السياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية.

وقبل أن نتطرق إلى عمق التجارة الخارجية، سنتطرق إلى أهم الاتفاقيات الدولية بين الجزائر وشركائها الاقتصاديين على سبيل الذكر فقط:

- الاتفاقية التجارية بين الجزائر والأردن: توقيع الاتفاقية في 19 ماي 1997 بالجزائر العاصمة.

1- "قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة، بخصوص كل المجالات لسنة 2014 –الجريدة الرسمية–، متحصل عليه من الموقع: https: www.joradp.dz›TRV›A201... تاريخ الاطلاع 2018/07/25.

- الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس في تونس 04 سبتمبر 2008 ودخلت حيز التطبيق في 01 مارس 2014[1].
- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: تم الإمضاء على الاتفاقية في إسبانيا في أفريل 2002 ودخلت الاتفاقية حيز التطبيق في 01 سبتمبر 2005.
- انضمام الجزائر لمنطقة التجارة العالمية سنة 1987

الإنجازات المحققة فيما يخص الصادرات الجزائرية

1- موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات

تأثرت تجارة السلع والخدمات في العالم بوجه عام، وخاصة في الدول العربية بتراجع أسعار النفط ما بين عامي 2014 و2016، حيث تراجعت بمعدل 8.5% أي من 2519 مليار دولار عام 2014 إلى 1933 مليار دولار عام 2016. والجدول التالي يرصد لنا إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016.

الجدول رقم (1): إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016[2]

الدولة	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغيير
الإمارات	173.29	375.00	271.00	265.90	-10.8
السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	-20.1
قطر	52.99	131.72	77.29	57.9	-24.1
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	-23.3
العراق	42.17	84.63	492	43.74	-19.8
الجزائر	47.65	62.89	34.67	28.88	-22.8
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	-1.7

2- منظمة التجارة العالمية: (wto)، أفريل 2017، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني:
www.comcec.org›uploads›2017/07 تاريخ الاطلاع: 2018/07/26.

سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	-22.0
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	-1.6
تونس	12.61	16.76	14.07	13.57	-6.8
البحرين	12.38	20.13	14.17	11.96	-15.9
الأردن	5.31	8.38	7.83	7.51	-3.6
ليبيا	32.79	21.00	10.20	6.00	-34.1
لبنان	3.28	4.55	3.98	3.93	-4.8
السودان	5.82	4.45	3.17	2.37	-19.0
سوريا	8.34	2.30	1.70	1.80	-7.8
موريتانيا	1.32	1.94	1.39	1.30	-12.4
اليمن	6.10	7.80	1.00	1.00	-49.6
جيبوتي	0.06	0.13	0.13	0.14	2.8
إجمالي الدول العربية	731.6	1.290.2	826.3	740.2	-16.9
العالم	12.316	19.005	16.489	15.955	-5.7
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	5.9	6.8	5.0	4.6	-11.9

المصدر: منظمة التجارة العالمية، (WTO)، أفريل 2017[1]

*نستنتج من خلال معطيات الجدول أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا بخصوص إيرادات الصادرات بما فيها إيرادات المواد البترولية سنة 2016 لكن بمتوسط تغير عن سنة 2014 سالب، وبمقدار -22.8% وهذا راجع أساسا إلى نهج سياسة إنتاج النفط بالحصص من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط "أوبك".

1- المرجع نفسه.

2- حالة التجارة الخارجية الجزائرية

سنستعرض في هذا الجزء الميزان التجاري كملخص لحالة الصادرات والواردات (2016-2015) وما استطاعت الجزائر القيام به خلال التجارة الخارجية، والجدول رقم (3) يبين لنا ذلك.

الجدول رقم (2): ملخص الميزان التجاري لسنتي (2016-2015) / القيمة بالمليون

	سنة 2015		سنة 2016		التطور (%)
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	
الواردات	5193460	51702	5115135	46727	-9.62
الصادرات	3481837	34668	3161344	28883	-16.69
الميزان التجاري	-1711623	-17034	-1953791	-17844	-
نسبة التغطية (%)	67		62		

Source: Centre national de l'informatique et des statistiques, (Statistiques du commerce extérieures de L' Algérie (période année 2016), direction générale des douanes, Algérie[1].

*نستنتج من خلال الجدول رقم (2)، تشير النتائج المحققة فيما يخص التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2016 إلى عجز في الميزان التجاري بمقدار 17.844 مليار دولار، بما يعادل ارتفاعا طفيفا بنسبة 4.8% مقارنة بسنة 2015. كما تقدر تغطية الواردات بالنسبة للصادرات ب 62% في سنة 2016 مقابل 67% مسجلة في سنة 2015.

3- تطور الصادرات الجزائرية

فيما يخص تطور الصادرات الجزائرية لدينا جدول يرصد ذلك من خلال تطور الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين (2016-2005).

1- المرجع نفسه

الجدول رقم (3): تطور الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين (2005-2016)/ القيمة بالمليون دولار [1]

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1056	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	20048	21256	27631	39479	39294	404473	47247	50376	54352	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	262422	21490	11065	4306	17034-	17844-

المصدر: عن الموقع الإلكتروني[2]: http://www.andi.dz/indea.php/ar/statistiq

*نستنتج من خلال الجدول رقم (3) أن صادرات الجزائر عرفت سنة 2016 تطورا معتبرا فيما يخص الهيكل السلعي خارج المحروقات، فمن 1969 مليون دولار سنة 2015 إلى 27102 مليون دولار سنة 2016 بنسبة زيادة 1276.43%، بخلاف المحروقات التي عرفت تراجعا محسوسا في صادراتها فمن قيمة 32699 مليون دولار سنة 2015 إلى قيمة 1781 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة -94.55%.

4- توزيع التجارة الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (الواردات/الصادرات)

تتوزع من الصادرات والواردات الجزائرية على دول العالم حسب الجدول التالي رقم (5):

الجدول رقم (4): توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية/القيمة بالمليون دولار

1- "حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر"، ماي 2016، متحصل عليه من الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/indea.php/ar/statistiq تاريخ الاطلاع: 2018/07/27.

2- المرجع نفسه.

المناطق الاقتصادية	الواردات		التطور	السنة		التطور
	السنة					
	2015	2016	(%)	2015	2016	(%)
دول الاتحاد الأوروبي	25485	17921	12.97-	22976	16739	27.15-
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	7363	6295	14.50-	5288	6251	18.21
الدول الأوروبية الأخرى	1225	909	25.80-	37	80	116.22
دول أمريكا الجنوبية	2822	2857	1.24	1683	1678	0.30-
آسيا	11850	11618	1.96-	2409	2331	3.24-
الدول العربية	1918	1934	0.83	572	385	32.69-
الدول المغاربية	680	697	2.50	1550	1368	11.74-
الدول الإفريقية	359	238	33.70-	82	51	37.80-
المجموع	51702	46727	9.62-	34668	28883	1669-

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)[1]

* يمكننا قراءة الجدول من خلال المعطيات المسجلة، فنلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تعد الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 47.47% من حيث الواردات و95.57% من حيث الصادرات. فقد سجلت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفاضا بنسبة 12.97% مقارنة مع عام 2015، أي من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار في عام 2016. في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي، أي 27.15%.

1- "المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك"، متحصل عليه من الموقع:
https://www.vitaminedz.com›articles_1...
تاريخ الاطلاع: 2018/07/30

كما تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.47% من واردات الجزائر من هذه البلدان و21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان، وبلغت الزيادة في الصادرات مع هذه الدول 5.29 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 6.25 مليار دولار أمريكي في عام 2016 أي ما يعادل 18.21%. في حين أن واردات الجزائر من هذه الدول سجلت انخفاضا يقدر ب 14.5% في حين تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الأخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

5- أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2015 لدينا جدول يمثل أهم الشركاء الاقتصاديين في مجال التصدير لسنة 2015 من مختلف دول العالم.

الجدول رقم (5): الشركاء الاقتصاديون في مجال التصدير لسنة 2015/القيمة بالمليون دولار أمريكي

بلد التصدير	2015	الهيكل (%)
إسبانيا	6565	17.37
إيطاليا	8369	22.15
فرنسا	4921	13.02
بريطانيا العظمى	2883	7.63
هولندا	2281	6.04
تركيا	2071	5.48
أمريكا	1977	5.23
البرازيل	1393	3.69
بلجيكا	12.82	3.39
الصين	2179	5.77
البرتغال	1009	2.67
تونس	856	2.27
كندا	746	1.98
كوريا	671	1.78
المغرب	667	1.77
اليابان	602	1.59
المجموع العربي	34093	90.220
المجموع	37787	100

المصدر : http://www.andi.dz/index.php/statistique/bilan-du-commerce-exterieure[1]

1- "إحصائيات وزارة الخارجية" ، متحصل عليه من الموقع:

يمكننا قراءة وتفسير الجدول من خلال المعطيات المسجلة بأن الدول الرئيسية للجزائر في سنة 2015 نجد على الترتيب:

- إسبانيا بقيمة 6.56 مليار دولار أمريكي.
- إيطاليا بقيمة 8.36 مليار دولار أمريكي.
- فرنسا بقيمة 4.92 مليار دولار أمريكي.
- بريطانيا العظمى بقيمة 2.88 مليار دولار أمريكي.
- هولندا بقيمة 2.28 مليار دولار أمريكي.
- تركيا بقيمة 2.07 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثالث: زيادة الضرائب كآلية لسد عجز الموازنة

وكأي حل تلجأ اليه دولة ما عند تعرضها لنكبات أو أزمات اقتصادية للخروج منها وهي الجباية أو الضرائب لتفادي العديد من الانزلاقات الكارثية الاقتصادية منها والاجتماعية وتفادي الاستدانة من البنوك والنوادي الدولية. والجزائر لجأت إلى الجباية كحل للخروج من هذه الأزمة. وهذا التقرير يؤكد ما يلي:

- فوجئت الأوساط الاقتصادية والشعبية في الجزائر بتفاصيل موازنة عام 2018، التي لجأت إلى خفض جديد للدعم الحكومي لأسعار الوقود ورسوم جديدة على الأجهزة الإلكترونية والأجهزة المنزلية، إضافة إلى زيادات في الضرائب الانتقائية على بيع السلع. وقد وقع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الأربعاء 2017/12/02 على قانون الموازنة العامة للبلاد لعام 2018، الذي تضمن ضرائب جديدة، زيادات في أسعار التبغ والوقود للعام الثالث على التوالي إثر الأزمة النفطية 2014[1].

http://www.andi.dz/index.php/statistique/bilan-du-commerce-exterieure

1- العرب، "موازنة الجزائر 2018 تغامر بزيادة الضرائب وخفض الدعم الحكومي"، متحصل عليه من الموقع:

http://alarab.co.uk تاريخ الاطلاع: 2018/04/03

وكان البرلمان الجزائري قد صادق في نوفمبر 2017 بالأغلبية على قانون الموازنة العامة، التي بدأ تنفيذها مع بداية السنة المالية مطلع جانفي 2018، وتتوقع الموازنة الجديدة أن يبلغ حجم الإنفاق الإجمالي في عام 2018 نحو 80 مليار دولار، في مقابل إيرادات متوقعة تصل الى 65 مليار دولار لتترك ثغرة كبيرة للعجز المتوقع أن يصل إلى 21 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 24% وهي مستويات مرتفعة جدا مقارنة بالمعدلات العالمية.

- 86 مليار دولار حجم الإنفاق القياسي في موازنة 2018 والذي قد تموله الحكومة بطباعة النقود:

كانت مسودة الموازنة قد تضمنت مقترحا بفرض ضريبة على الثروة لأول مرة في البلاد لكنه أسقط لاحقا في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان) بحجة عدم توفر الآليات الكافية لفرض تلك الضريبة.

وتضمنت الموازنة العامة رسوما جديدة على الهواتف الجوالة المستوردة والأجهزة الكهربائية المنزلية وزيادة في الرسوم المفروضة على منتجات التبغ، إضافة إلى خفض الدعم الحكومي لأسعار البنزين والديزل ولكنها أعفت وقود الغاز المسال من أي زيادات. وتشير موازنة عام 2017 إلى زيادات كبيرة في جميع أبوابها مقارنة بموازنة عام 2016، التي بلغ حجم الإنفاق فيها نحو 71 مليار دولار وإيرادات بنحو 60 مليار دولار. في حين بلغ العجز فيها نحو 11 مليار دولار.

وخصص قانون موازنة عام 2018 ما يصل إلى 17 مليار دولار للضمان الاجتماعي ودعم السكن والصحة وأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب والحليب والسكر والزيوت الغذائية، بزيادة تصل إلى 8% عن العام الحالي.

وتعيش الجزائر منذ أكثر من ثلاثة أعوام في ظل أزمة اقتصادية خانقة بسبب انخفاض عوائد صادرات النفط والغاز التي تعتمد عليها البلاد بشكل شبه كلي، وتشير البيانات الحكومية إلى أن عوائد صادرات الطاقة انحدرت من نحو 60 مليار دولار في عام 2014 إلى نحو 27 مليارا في العام الماضي، ولم تعد كافية لتسديد فاتورة الواردات السنوية[1].

1- المرجع نفسه.

- وأكد رئيس الوزراء الجزائري "أحمد أويحيى" في حديثه أمام مجلس الأمة (البرلمان) عن أي مشروع موازنة البلاد لعام 2018 سيتضمن لأول مرة تطبيق ضريبة على الثروة في ظل مساعي البلاد لاحتواء آثار تراجع إيراداتها من نشاط النفط. وانعكس الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية منذ عام 2014 على الوضع المالي في الجزائر التي شكلت صادراتها البترولية نحو 60% من إيرادات موازنة الدولة[1].

وتم تعيين أويحي رئيسا لوزراء الجزائر في أغسطس 2016، وهو المعروف بخبراته في تطبيق سياسات التقشف الموصى بها من صندوق النقد الدولي خلال حقبة التسعينات. وقال أويحي، "إن تطبيق الضريبة على الثروة سيؤثر على نحو عشرة في المائة من سكان الجزائر، مؤكدا أمام نواب البرلمان أن" 90% من الجزائريين غير معنيين بهذه الضريبة" بحسب ما نقلته عنه وكالة "رويترز".

وأثنى صندوق النقد الدولي في تقريره عن البلاد في يونيو 2016 تحول البلاد عن تبني السياسات المالية التوسعية والاتجاه لضبط الوضع المالي.

وأبرز التقرير بعض الإجراءات الضريبية التي أبقتها الدولة لزيادة الإيرادات، والتي تمثلت في زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في موازنة 2017، إضافة إلى زيادة الضرائب على التبغ وبعض منتجات الرفاهية. كما اشتملت إجراءات الإصلاح المالي على تطبيق زيادات في أسعار الوقود والغاز والكهرباء في عام 2016، التي تعد الزيادة الأولى منذ عام 2005 وتبني زيادات جديدة في أسعار الوقود في موازنة 2017.

وترتكز الميزانية العامة لسنة 2018 على سياسات تقشفية وتمويل غير تقليدي عبر التوسع في طباعة النقود لسد مستحقات الشركات التي تنفذ أعمالا للدولة[2].

*نستنتج من خلال الدراسة في هذا المطلب أنه بالرغم من الحلول التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية من

1- الشرق الأوسط، "توجه جزائري لفرض" ضريبة الثروة" لمواجهة العجز المالي"، الجمعة، 29 سبتمبر 2017، العدد 14185، متحصل عليه من الموقع:
https://m.aawsat.com›home›article
تاريخ الاطلاع: 2018/04/04.

2- المرجع نفسه.

أجل سد عجز الموازنة عن طريق الضرائب، إلا أن ذلك أثار سخطا في وسط الشارع الجزائري لأنه هو من يدفع الضريبتين، الضريبة على الرسوم الجمركية، وضريبة دفع ثمن انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة النفطية التي حلت منذ 2014، وكأنه هو السبب الأول والأخير فيها، وإعفاء أرباب المال منها لدواعي اقتصادية بحتة.

المبحث الثاني: بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة الاقتصاد الريعي

إثر الأزمة النفطية 2014 التي مست الاقتصاد الجزائري جراء انخفاض أسعار النفط، انتهجت الجزائر سبل أخرى، أو بديلة في الدخل الوطني عوض المحروقات، ومن بين هذه البدائل التي لجأت إليها لتنويع الاقتصاد هي: القطاع السياحي والقطاع الفلاحي، والمجال الصناعي. ومن أجل الدراسة والمعالجة لهذه الحلول البديلة، قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية كانت على النحو التالي:

- تفعيل القطاع السياحي
- أهمية القطاع الفلاحي
- السياسات الحكومية في مجال الصناعة

المطلب الأول: تفعيل القطاع السياحي

مع التراجع الأخير لأسعار النفط في الأسواق العالمية، برزت الضرورة الملحة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، ووجدت الحكومة نفسها أمام تحديات كبرى لتحويل الإمكانات السياحية إلى عروض سياحية قادرة على تلبية متطلبات الأسواق العالمية ومواكبة اتجاهاتها، وهو التحدي الذي ظلت الحكومات المتعاقبة ترفعه دون تطبيق ملموس، كان آخرها اعتماد الحكومة سنة 2008 استراتيجية للنهوض بالسياحة إلى غاية آفاق 2030 ترتكز على دعم هياكل الاستقبال كما، ونوعا والعمل على الارتقاء بالخدمات إلى مستوى المعايير الدولية، وعصرنة المنظومة التكوينية، وتشجيع الابتكار، وإعداد البرامج الاتصالية والترويجية العصرية[1].

1-MATET, 2008, Schéma Directeur D'aménagement Touristique-SDAT 2025-, Livre 01: Le diagnostic Au dit du tourisme Algérien, Ministère de l'Aménagement du Territoire de l' Environnement et du Tourisme, Algérie, p: 04

ومن أجل معالجة ذلك كان لا بد من تقسيم هذه الدراسة إلى نقاط أساسية بمثابة معايير نستند عليها لمعرفة الإنجازات ومدى فاعليتها:

- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- أهم الهياكل والهيئات السياحية في الجزائر.
- مؤشرات السياحة في الجزائر.

أولا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

- **التعريف بالمخطط**

يدخل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حتى سنة 2025، بحيث يعد الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، الذي تم وضعه سنة 2008 إلى غاية 2025. قسم ذلك المخطط إلى ثلاث فترات: المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015) والمدى الطويل (2025).

تم وضع المخطط بهدف الحفاظ على التوازن بين ثلاث أبعاد للتنمية المستدامة، بدءا بالعدالة الاجتماعية مرورا بالفعالية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة على مستوى الوطن لمدة عشرين عاما إلى غاية 2025، وذلك من خلال تجنيد كل الفاعلين، كل القطاعات وكل المناطق الجهوية في ذلك المخطط، خاصة أنه كان ينظر له كوسيلة لتثمين الإمكانات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للجزائر وجعلها مركزا للتميز السياحي في منطقة الشرق الأوسط[1]. كما يتكون المخطط من خمسة أجزاء وهي: (تشخيص السياحة الجزائرية، الخطة الاستراتيجية، الأقطاب السياحية السبعة، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والمشاريع ذات الأولوية السياحية)[2].

1-المرجع نفسه

2- جودة السياحة الجزائرية، وثائق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) ، وزارة السياحة والصناعات التقليدية،

- **تعريف السياحة وفقا لمخطط التهيئة السياحية**

تعرف بأنها: "لا تشبه أي نشاط آخر، فهي تشكل مجموعا مركبا من الخدمات (النقل، المبيت والترفيه بالاعتماد أساسا على الموارد البشرية من مؤهلات، واتجاهات وقدرات، في هذا المعنى، فهو يتطلب ثقافة، خدمة، وضيافة فهي تمثل سلسلة من المكونات، كالنقل، المعلومات، المبيت، والترفيه التي ينبغي التكامل والتنسيق بينها لضمان النجاح".

ولا ينظر المخطط للسياحة على أنها فرع أو قطاع نشاط فحسب، بل هي صناعة حديثة، وتربط السياحة بالبيئة في إطار التنمية، كما لا تعد خيارا لكنها أولوية وطنية هامة جدا، يجب أن توجد لها الإمكانيات لتنميتها، وتطويرها باعتبار أهميتها المتزايدة في الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة ككل سواء كانت داخلية، أو إقليمية أو حتى عالمية[1].

- **أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**

حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة، وهي:

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات
- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز
- تنشيط التوازنات الكبرى، وانعكاساتها على القطاعات الكبرى
- تثمين التراث التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني
- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة[2]

الجزائر، متحصل عليه من الموقع: http://qualitetourisme.com-cg.net/ar/sdat-2030.html تاريخ الاطلاع: 2018/07/20

1- MATET, 2008, Schéma Directeur D'aménagement Touristique-SDAT 2025-ap.ci, p: 07.

2- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، متحصل عليه من الموقع: http://www.andt-dz.org/ar/index.php تاريخ الاطلاع: 2018/07/21

ولتحقيق تلك الأهداف يتم التركيز على خمس مخططات أساسية. يتعلق الأول بمخطط الجزائر كوجهة سياحية، بينما يرتبط الثاني بالأقطاب السياحية ذات الامتياز، في حين خصص الثالث لمخطط الجودة، والرابع لمخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ليقر في الأخير تخصيص الخامس لمخطط تمويل السياحة.

كما بينت تلك المخططات الخمس على توقعات أن يدخل الجزائر 2.5 مليون سائح، لذلك كانت المجهودات المخصصة لهم عبارة عن 75000 سرير من الدرجة الأولى، ما يقارب 40000 سرير وفق المعايير الدولية، 10000 سرير على المدى المتوسط. كما أنه من المتوقع أن تخلق حوالي 400000 منصب عمل مباشر وغير مباشر مع خلق 91000 مقعد بيداغوجي للتكفل بتكوين المتخصصين في القطاع[1]، وقدرت الاستثمارات للفترة 2015/2008 بحوالي 2,5مليار دولار أي بمعدل 350 مليون دولار سنوي، وجهت إلى مشاريع ذات أولوية كالفنادق السلسلة، أرضيات التوسع السياحي، والقرى السياحية (20 قرية)، حضائر إيكولوجية وسياحية (05 حضائر)، ومراكز الصحة والعلاج والتقوية البدنية، إضافة إلى إطلاق 80 مشروعا سياحي على مستوى أقطاب الامتياز البالغ عددها 07 أقطاب[2]. أما عن الفروع الواجب تطويرها فهي: الفندقة، المطاعم، والمنتجعات، الحمامات المعدنية، السياحة الساحلية، السياحة الجبلية، السياحة الصحراوية، تنويع منتجات السياحة، تطوير علامة الجودة السياحية في الجزائر.

- **أبعاد السياحة المستدامة وفقا للمخطط:**

يعرف القانون 03-01 الخاص بتنمية السياحة على أنها: "نمط تنمية تتضمن فيه الخيارات، وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة، والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة[3]. لكن تكثيف مجهودات صانعي السياسة بموضوع التنمية المستدامة يسبق بكثير ذلك القانون، بحيث يرجع لسنة 2002 واعتبارا من

1- أحسن العالي، عبود زرقين، أهمية السياحة ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 04، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 303.

2- المرجع نفسه، ص 304

3- المادة 03 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 11، الصادر في 19 فيفري 2003، ص 05.

قمة جوهانسبورغ حول البيئة، و التنمية المستدامة السياحية، أين تم وضع أول استراتيجية وطنية للبيئة، ومخطط وطني للبيئة والتنمية السياحية المستدامة[1].

بما أن مخطط التهيئة السياحية ما هو إلا جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فإن أهم أهداف هذا الأخير يحققها المخطط الأول، وخاصة وأن التحديات التي توجهها السياحة في الجزائر ترتكز على الرهانات الاقتصادية، ورهانات التشغيل، ورهانات الإقليم والتنمية المحلية، والرهانات الثقافية[2]. لذلك تظهر أهمية التنمية المستدامة للسياحة وأبعادها من خلال الخطط التوجيهية الاستراتيجية الخمسة للمخطط الوطني وفقا لما يلي:

1- على المستوى البيئي والثقافي

تتميز الجزائر بتنوع كبير في نظامها البيئي، ومناخها بحيث نجد الساحل، الهضاب، الجبال، والواحات، والصحراء. وتحمل تلك المناطق إمكانات هائلة في غناها وتنوعها من الناحية السياحية في إطار التنمية المستدامة، لذلك جاء الخط التوجيهي الأول بعنوان "ضمان اقليم مستدام" بحيث تم التركيز على ديمومة المياه، الحفاظ على التربة ومحاربة التصحر والمحافظة على التوازن البيئي، والمخاطر الكبرى، والحفاظ على التراث الثقافي، ولذلك تم إنشاء حضائر وطنية كالطاسيلي والهقار، وحضائر الواحات، والمناطق المحمية من التلوث الصناعي...الخ.

2- على المستوى الاقتصادي

يعد انفتاح الاقتصاد الجزائري تحديا كبيرا ينبغي التكيف والتأقلم مع إفرازاته، لذلك تعتبر السياحة نشاطا اقتصاديا مهما للجزائر من خلال الشركات التي يمكن أن تساهم في مجال السياحة[3] من خلق قيمة مضافة

1-CCD, 2011, Rapport national de l'Algérie sur le développement durable, 19ème Session de la commission du développement durable des nations, Vuies (CCD-19), Algérie, Mai 2011.

2-MATET, 2008, Schéma Directeur D'aménagement Touristique-SDAT 2025-ap.ci, p: 09-24.

3- الأمانة التقنية لمخطط جودة السياحة، 2014، جودة السياحة وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، متحصل عليه من الموقع: www.datissemsilt38.com›qualite تاريخ الاطلاع: 2018/07/22.

اقتصادية للبلد، وآثار السياحة الكبيرة على ميزان المدفوعات. لذلك جاء المخططان التوجيهيان الثاني والثالث ليؤكدا على أنه يجب ضمان جاذبية وتنافسية أكبر للإقليم، وللاقتصاد ككل من خلال عصرنة الهياكل في القطاعات الهامة بما فيها السياحة، وخلق أقطاب تنافسية، وتميز في المجال السياحي، وإيجاد مناطق جديدة وفضاءات واعدة للتنمية السياحية، إضافة إلى التركيز على التنمية المحلية وانفتاحيته تجاه الفضاء المغاربي الدولي.

3- على المستوى الاجتماعي

تعد المساهمة الفعلية للسياحة في مجال تلبية طلبات الأجيال الحالية والمستقبلية في الجزائر مصدرا مهما للفرص بالنسبة للشباب خاصة في مجال سياحة الأعمال، سياحة الصحة، سياحة الصحراء، والسياحة الثقافية، وهذه كلها روافد لخلق مناصب شغل، ونوعية حياة جديدة، وتحقيق التوازن الجهوي بفتح مناطق سياحية جديدة خاصة في الجنوب. لذلك جاء المخطط التوجيهي الرابع ليؤكد على العدالة بين الأقاليم أو الجهات من خلال التركيز على نمط الحياة، والتجديد الريفي، وتنمية المناطق المتخلفة.

- **مخطط جودة السياحة الجزائرية POTA**

يهدف مخطط جودة السياحة الجزائرية لمرافقة ودعم السلطات العمومية ممثلة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية كل الفاعلين الجزائريين العاملين في القطاع السياحي، الذي أعد من أجل مهنيي القطاع، وبالاشتراك معهم وفق المعايير الدولية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي عن طريق الانخراط الإداري في مسار الجودة في المجال، وبما يسمح بتحقيق جملة من الأهداف وهي: - دعم كفاءة الموارد البشرية مع تحفيز العاملين في القطاع وتثمينهم.

- عصرنة البنية التحتية والتجهيزات، والاستفادة من جميع المساعدات والحوافز التي توفرها الدولة[1]

1-المرجع نفسه.

– تحديد معالم الطريق نحو التحسين التدريجي للخدمات السياحية وتطوير القدرة التنافسية للقطاع، والزيادة في نشاط المؤسسة السياحية وتحقيق أرباح التحكم في الكلفة، وتحسين مردودية أفضل لفائدتها

- أما بالنسبة لقطاع السياحة فإنه، يمكن من إنجاز خطوة كبيرة نحو اكتساب مهنية متزايدة للخدمات المقدمة في السياحة الجزائرية، سواء محليا، أو دوليا، إضافة إلى تحقيق عامل من عوامل التنافسية والجاذبية للعرض السياحي الوطني، كما يمكن من كسب ورقة النجاح للنهوض بالثروات الوطنية والخصوصيات الإقليمية والمحلية خاصة بإنشاء مصدر هام لخلق مناصب شغل والحد من البطالة.

ثانيا: أهم الهياكل والهيئات السياحية في الجزائر

منذ إصدار قانون التنمية المستدامة في الجزائر بموجب القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، تم توجيه كل الهيئات، والمؤسسات، والهياكل تحت الوصاية إلى هذا المفهوم الجديد، بحيث صدرت العديد من القوانين التي تنظم عملها، والتي يمكن اختصار أهمها في الجدول التالي[1]:

الجدول (1-1): الهيئات والهياكل السياحية المتخصصة في الجزائر

الرقم	الهيئة أو المؤسسة	القانون الخاص بها
	القوانين الخاصة بتطوير وتنمية السياحة	
01	التنمية السياحية المستدامة	القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة
02	المخطط التوجيهي القطاعي للتهيئة السياحية	قرار وزاري مشترك مؤرخ في 09 جوان 2006 المتعلق بتشكيلة اللجنة المركزية لإعداد مشروع المخطط التوجيهي القطاعي للسياحة وكيفيات عملها

1- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 11، الصادر في 19 فيفري 2003، ص ص 04.

	المؤسسات المكلفة بالتطبيق	
01	الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي	مرسوم رقم 83-208 المؤرخ في 26 مارس 1983
02	الديوان الوطني للسياحة	مرسوم تنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988
03	الوكالة الوطنية للتنمية السياحية	مرسوم تنفيذي 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998
	التكوين في المجال السياحي	
01	المدرسة الوطنية العليا للسياحة	مرسوم تنفيذي رقم 94-255 المؤرخ في 17 أوت 1994
02	المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية	مرسوم تنفيذي رقم 94-256 المؤرخ في 17 أوت 1994
03	مركز الفندقة والسياحة	مرسوم تنفيذي رقم 94-237 المؤرخ في 17 أوت 1994
	النشاطات السياحية	
01	نشاط الفندقة	قانون رقم 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة
02	نشاط وكالات السياحة والأسفار	قانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار
03	استغلال المياه الحموية	مرسوم تنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 19 فيفري 2007
04	استغلال أماكن التخييم	مرسوم رقم 85-14 المؤرخ في 26 جانفي 1985
05	الاستغلال السياحي للشواطئ	قانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003
06	نشاط الدليل السياحي	مرسوم تنفيذي رقم 06-224 المؤرخ في 21 جوان 2006

	مناطق التوسع والمناطق السياحية	
01	الاستشارة المسبقة في مجال رخص البناء	مرسوم تنفيذي رقم 04-421 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004
02	ممارسة حق الشفعة	مرسوم تنفيذي رقم 06-385 المؤرخ في 28 أكتوبر 2006
03	منح حق الامتياز	مرسوم تنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 28 جانفي 2007
04	مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية	مرسوم تنفيذي رقم 15-78 المؤرخ في 12 مارس 2015
05	التحديد والتصريح والتصنيف لمناطق التوسع السياحي	مرسوم تنفيذي رقم 11-77 المؤرخ في 16 فيفري 2011
	مبادرات ترقية النشاط السياي	
01	بنك معطيات السياحة	مرسوم تنفيذي رقم 04-81 المؤرخ في 14 مارس 2004
02	صندوق الترقية السياحية	مرسوم تنفيذي رقم 14-19 المؤرخ في 21 جانفي 2014
03	المهرجان الدولي للسياحة الصحراوية	مرسوم تنفيذي رقم 08-224 المؤرخ في 14 جويلية 2008
04	المهرجان الدولي للسياحة والأسفار	مرسوم تنفيذي رقم 08-384 المؤرخ في 26 نوفمبر 2008
05	اليوم الوطني للسياحة	قرار مؤرخ في 29 مارس 2011 يتضمن إحداث اليوم الوطني للسياحة

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية. 2015 مصنف النصوص التشريعية والتطبيقية المتعلقة بالسياحة، والصناعة التقليدية، الجمهورية الجزائرية 2015 [1]

*نستنتج من خلال جدول الهيئات والهياكل السياحية المتخصصة في الجزائر أن هناك تدابير ومجهودات تتخذها الجزائر، أو الدولة إن صح التعبير في مجال تعزيز دور السياحة في الاقتصاد، وتطبيق

(1) المرجع نفسه.

مفهوم السياحة. كما أنه يبين بوضوح التزام الدولة ووعيها بأهمية هذا القطاع للاقتصاد الجزائري الذي يحتاج للتنويع، والخروج من أزمة البترول، وتذبذب أسعاره. كما شمل أيضا التشريعات والإجراءات، الهياكل، والموارد البشرية والدعم.

ثالثا: مؤشرات السياحة في الجزائر

يمكن متابعة مؤشرات السياحة في الجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية (2008-2015)، كما يمكن متابعة مؤشرات السياحة أيضا من خلال ثلاث مؤشرات أساسية وهي: عدد الوافدين والمغادرين للفترة (2015-2025)، وإيرادات السياحة الدولية، وعدد الوافدين الأجانب للجزائر بحسب البلد والغرض.

I- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لقطاع السياحة خلال الفترة (2008-2015)

ظل القائمون على القطاع السياحي في الجزائر يشيدون بالنتائج المحققة في قطاع السياحة خلال الفترة الأولى من تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حيث ارتفع عدد المستثمرين الذين سجلوا مشروعاتهم في الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار السياحي كما أشادوا بارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال هذه الفترة، والذي فاق في السنوات القليلة الماضية التوقعات الموضوعة. لكن لا يمكن أن نحكم على نجاح سياسة السياحة الجديدة المنتهجة لتنمية القطاع من عدمه إلا من خلال الدور الذي تلعبه المداخيل السياحية من العملة الصعبة في الناتج الوطني، ومساهمة القطاع في توفير فرص العمل وغيرها من المؤشرات[1].

1- المؤشرات الاقتصادية

وهي مختلف الآثار الناجمة في الاقتصاد الوطني وأهمها:

1-شرفاوي عائشة. «السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية «، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير)، 2015، ص 219

- **تطورات الإيرادات السياحية**

تهدف السياسة التنموية التي شرعت فيها الجزائر لتطوير السياحة كقطاع مهم للتنمية ورفع الإيرادات حتى تصل في سنة 2015 من 1500 إلى 2000 مليون دولار، وسوف نعرض تطورها خلال السنوات المذكورة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2013)[1]، الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3

Source : Office National des Statistiques

*نستنتج من خلال المعطيات بالجدول أن الإيرادات متقاربة في كل السنوات إلا سنة 2012 حيث انخفضت دون 200 مليون دولار إذ بلغت 196.4 مليون دولار بمتوسط إنفاق حوالي 84 دولار لكل سائح سنة 2013. أما إذا استثنينا الجزائريين المقيمين بالخارج فإن نسبة متوسط الإنفاق بلغت 238.86 دولار للسائح الأجنبي بينما التقديرات سنة 2015 حسب توقعات المداخيل تشير من 1500 إلى 2000 مليون دولار مقابل 2.5 مليون سائح أي بمتوسط إنفاق 600 إلى 800 دولار للسائح الواحد مهما كانت جنسيته. وهذا يدل على أن الإيرادات المحققة ما زالت بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة، وأن ارتفاع عدد السياح القادمين إلى الجزائر لم يصاحبه ارتفاع في الإيرادات. ويبقى هذا التدفق إلى الداخل دون تأثير موجب.

1-المرجع نفسه ص 220.

- **مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي**

تظهر مساهمة المداخيل السياحية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الفترة الأولى من تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الإجمالي الخام (خارج قطاع المحروقات)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الإجمالي الخام (PIB) %	2.05	2.3	2.3	2.4	2.6	2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

*بالنظر إلى بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي جاءت متقاربة في كل السنوات، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنتائج المسطرة (3%) في 2015 حتى أنها انخفضت في سنة 2013 إلى (12%) أقل من السنوات السابقة مما يعني ضعف أداء هذا القطاع في الاقتصاد الوطني مقارنة بارتفاع الأداء العالمي لصناعة السياحة وعدم استفادة الجزائر من هذه الزيادة.

- **وضعية الميزان السياحي**

الجدول (1-3): تطور الميزان السياحي للفترة (2008-2013)[1] ، الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3
النفقات	468.6	456.6	574.3	501.7	427.8	410.2
الرصيد	-144.1	-190.2	-355.2	-293.3	-231.4	-179.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

*جاءت نتيجة الميزان السياحي سالبة في كل السنوات مما ينعكس سلبا على مساهمة مداخيل القطاع السياحي في ميزان المدفوعات. ففي كل السنوات كانت النفقات السياحية أكبر من الإيرادات مما يدل على أن السياحة العكسية في تطور وزيادة مستمرة، وهذا لضعف الخدمات المقدمة في الداخل كما أن منتجاتنا السياحية لا تجذب السياح الأجانب مما يعني إخفاق السياسة السياحية الجديدة في تنمية القطاع رغم المجهودات المبذولة.

2- المؤشرات الاجتماعية والبيئية

إن ارتباط السياحة بعملية التنمية المستدامة للحفاظ على المقومات الطبيعية لصناعة السياحة جعل كل الدول تهتم بتنمية سياحية مستدامة تؤثر إيجابيا على المجتمع من كل النواحي حيث تساهم في التخفيف من حدة البطالة، وتضمن الاستمرارية للأجيال الحاضرة، وفي المستقبل.

- **مساهمة السياحة في توفير مناصب الشغل**

كانت التوقعات للفترة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تهدف إلى توفير 400.000 منصب عمل خلال الفترة بين 2008-2015، والجدول الموالي يوضح عدد المناصب الموفرة في قطاع السياحة[1]:

الجدول رقم (4-1): تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة[2] (2008-2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العدد 10[3]	230	-	396	420	450	400

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

*يتضح من خلال الجدول أن عدد العمال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى إلا في سنة 2013 أين انخفض بنسبة 11% عن سنة 2012، إلا أن هذه الإحصائيات لا توضح المناصب المباشرة، وغير

1- المرجع نفسه، ص 221.

المباشرة كما أنه لم يتم تحقيق الأهداف المتوقعة بالنسبة لخطة الأعمال الخاصة بالمرحلة الأولى (400.000 منصب عمل خلال الفترة (2008-2015) إلى غاية 2013 تم توفير 80000 منصب عمل فقط.

II- مؤشرات السياحة حسب المعايير المسطرة (2015-2025)

كما يمكن متابعة مؤشرات السياحة أيضا من خلال ثلاث مؤشرات أساسية وهي: عدد الوافدين والمغادرين للجزائر للفترة (2015-2025)، وإيرادات السياحة الدولية، ولكن كنسبة من الصادرات لبعض الدول العربية مع الجزائر اعتمادا على تقارير ومعطيات منظمة السياحة العالمية. بينما كان المؤشر الثالث مرتكزا على عدد الوافدين الأجانب للجزائر بحسب البلد والغرض.

أ- على أساس عدد الوافدين والمغادرين للجزائر

السائحون الدوليون الوافدون زوار المبيت بأنهم عدد السائحين المسافرون إلى بلد آخر غير البلد الذي به إقامتهم المعتادة، ولكن خارج بيئتهم المعتادة لفترة لا تزيد عن 12 شهرا، وغرضهم الرئيسي من الزيارة ليس إشغالهم بنشاط لا يحصلون مقابله على تعويض بالبلد الذي تمت زيارته. ويمكن أن نوضح عدد الوافدين للجزائر والمغادرين منها بين 2005-2015 من خلال الجدول التالي [1]:

الجدول (1-1): يوضح عدد الوافدين والمغادرين للجزائر بين (2005-2015)/ الوحدة: مليون نسمة[2]

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الوافدين	144300	163800	174300	177200	191200	207000	239500	263400	273300	230100	171000
عدد المغادرين	151300	134900	149900	153900	167700	175700	171500	191100	213600	283900	363800

المصدر: منظمة السياحة العالمية

1- منظمة السياحة العالمية، 2018/01/25، الكتاب السنوي للإحصائيات السياحية- موجز الإحصاءات السياحية وملفات البيانات- تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للصادرات، مؤشرات التنمية الدولية، متحصل عليه من الموقع: https://data.albankaldouli.org/indicator/ST.INT.RCPT.xp.LS، تاريخ الاطلاع: 2018/07/23.

الشكل: (1) عدد الوافدين والمغادرين للجزائر بين 2005-2015

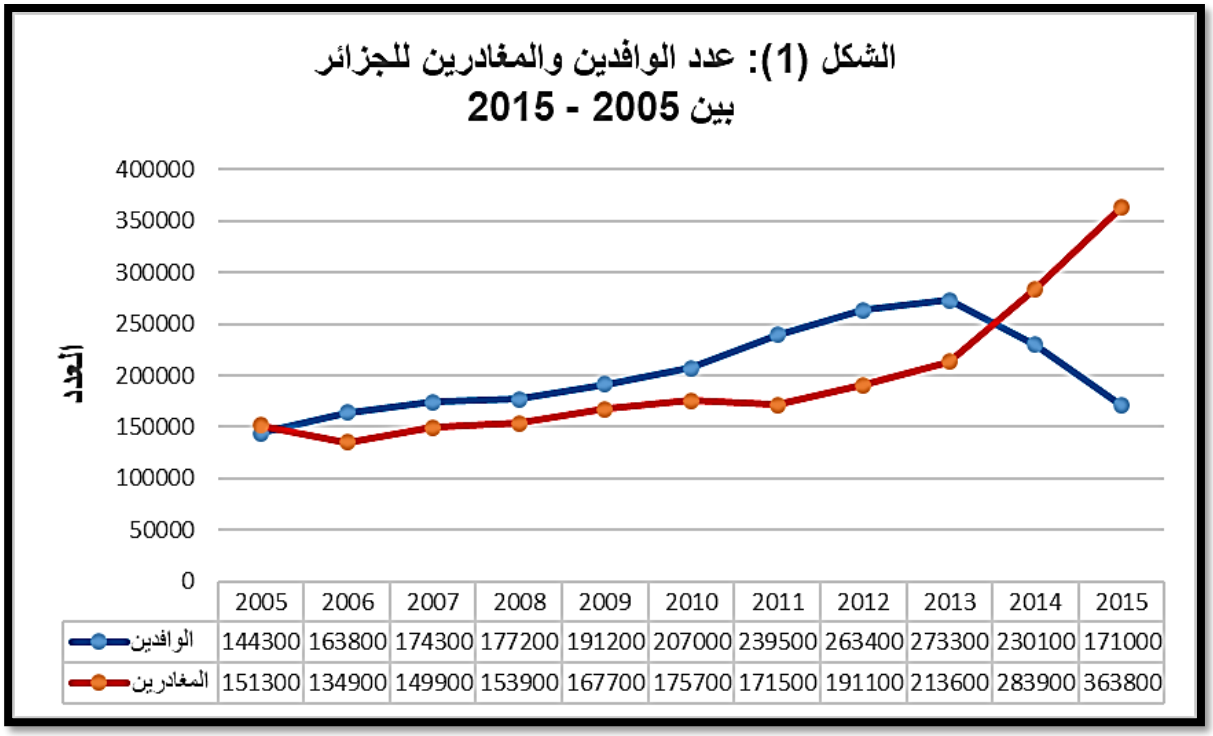

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول من خلال منظمة السياحة العالمية[1]

*بعد الاستعانة بالجدول تمكنا من إنشاء منحنى بياني قصد توضيح عدد الوافدين والمغادرين للجزائر، فلاحظ أن سنة 2005 قد شهدت تقاربا نسبيا بين عدد الوافدين والمغادرين للجزائر حيث سجل عدد قدر ب 1443000 من الوافدين و 1513000 من المغادرين، لتسجل آخر سنة أي 2015، 1710000 للوافدين مقابل 3638000للمغادرين، أي نسبة المغادرين كانت أعلى من نسبة الوافدين لسببي رئيسيين: الأوضاع، أو الأزمة الاقتصادية للجزائر بسبب تراجع أسعار البترول، وغلاء المعيشة وارتفاع أسعار في المواد الاستهلاكية للمواطن، وقدرة رفاهيته، مما دفع بالكثير للمغادرة، إضافة إلى ضعف الخدمة السياحية في الجزائر، مما دفع بالكثير للبحث عن وجهات سياحية بديلة خاصة (تونس، المغرب) كأقرب نقطتي جذب في منطقة شمال إفريقيا بالنسبة للجزائر.

1- المرجع نفسه.

ويمكن تقسيم هذا المنحنى إلى ثلاث فترات رئيسية للدراسة:

- شهدت الفترة (2011-2005) تقاربا نسبيا واضحا بين عدد الوافدين والمغادرين، لكن بتفوق طفيف لعدد الوافدين بسبب تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية بتحسن أسعار البترول في السوق الدولية.
- أما الفترة الثانية (2011-2013) فشهدت تواصلا سواء في الزيادة الخاصة بعدد الوافدين أو المغادرين، ومع مواصلة عدد الوافدين بالتفوق على عدد المغادرين، ولقد شهدت الفترة تحسنا كبيرا في الأوضاع السياحية للجزائر من خلال السياحة الصحراوية والجبلية، إضافة إلى أن الجزائر استفادت من الجانب السياحي جزئيا من خلال فترة الربيع العربي في أكبر الوجهات السياحية، كمصر، وسوريا، والأردن، كذلك زيادة الوافدين من إفريقيا.
- بينما شكلت الفترة الأخيرة (2014-2015) تدهورا كبيرا في عدد الوافدين الذي انتقل من 2733000 سنة 2013، لينخفض إلى 2301000 سنة 2014 وينخفض بنسبة معتبرة إلى 1710000 سنة 2015. في حين أن عدد المغادرين إتجه عكس عدد الوافدين، فانتقل عددهم من 2136000 إلى 2839000 سنة 2014 إلى 3638000 سنة 2015، وأصبح بذلك عدد المغادرين أكثر من عدد الوافدين بسبب أزمة الجزائر الاقتصادية بانخفاض البترول، واحتدام أزمة الساحل الإفريقي (مالي) وانعدام الأمن فانخفضت السياحة الصحراوية، والجبلية بدرجة كبيرة.

ب- السياحة الدولية، إيرادات (% من إجمالي الصادرات)

تتكون إيرادات السياحة الدولية من نفقات الزوار الدوليين القادمين، بما في ذلك، المدفوعات الموجهة لشركات النقل الوطنية لغرض النقل الدولي. يجب أن تشمل هذه الإيرادات أية مبالغ مدفوعة مقدما نظير سلع أو خدمات يتم الحصول عليها في البلد الوجهة. والجدول (2) التالي يبين إيرادات الجزائر كنسبة من الصادرات:

الجدول (2-1): نسبة إيرادات السياحة من الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية بين (2005-2015)[1]

الوحدة: %

الدولة	السنوات										
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	%0.98	%0.69	%0.53	%0.58	%0.75	%0.53	%0.39	%0.39	%0.48	%0.55	%0.95
لبنان	%45.13	%37.67	%35.49	%28.6	%33.92	%38.72	%29.08	%36.56	%35.2	%36.26	%36.42
الأردن	%26.2	%29.58	%29.34	%27.87	%31.39	%34.43	%31.66	%35.81	%36.16	%36.26	%36.42
المغرب	%32.7	%35.54	%34.69	%29.08	%33.25	%30.23	%28.58	%26.26	%25.15	%24.15	%23.52

المصدر: منظمة السياحة العالمية

الشكل (02): نسبة إيرادات السياحة من الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية بين 2005-2015

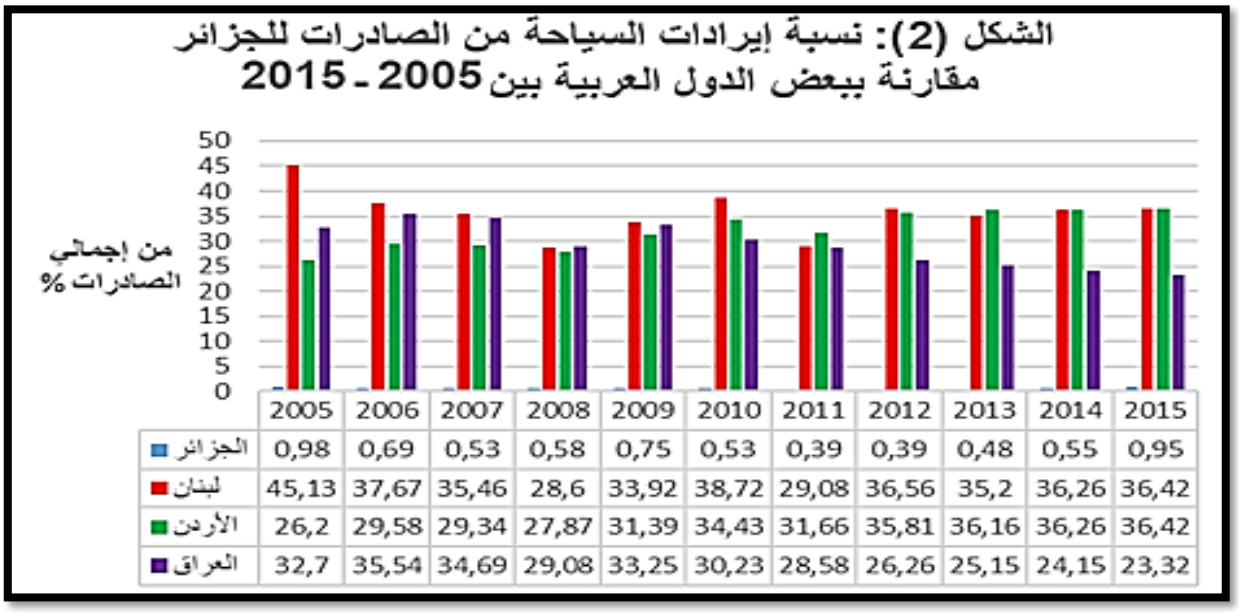

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول من خلال المنظمة السياحية

تم التركيز في الشكل (02) على مقارنة تلك النسبة مع ثلاث دول عربية، وهي: لبنان، الأردن والمغرب، باعتبارها من دول المنطقة العربية الأكثر استقطابا للسياح، ولقد تم اختيار المنطقة العربية على اعتبار أن الجزائر لو قورنت عالميا مع بلدان أوروبا، وآسيا، والأمريكيتين، فإن المقارنة قد تصبح غير فعالة باعتبار الفوارق في الإمكانيات والشروط السياحية المتوفرة، لذلك كان الخيار على اختيار عينة من المنطقة العربية التي تعتبر الجزائر جزءا منها. كما أن هناك قواسم مشتركة لغويا ودينيا، وثقافيا، فالهدف هو: أين

1- المرجع نفسه.

وضع الجزائر في هذا المؤشر في منطقتها؟ خاصة وأن المناطق العربية ككل تحتل مراتب دنيا في إيرادات السياحة عالميا.

ومن خلال الرسم البياني في الأعمدة، الشكل (02) يتضح لنا مدى تأخر الجزائر في هذا المؤشر مقارنة بلبنان، الأردن والمغرب. بل أن نسبة مساهمة السياحة في الصادرات انتقلت من 0.98 % سنة 2005 إلى 0.39% سنة 2012 كأدنى معدل انخفاض، فتذبذب المعدل الذي لم يتجاوز 0.98% كأقصى حد واضح بين 0.29% سنة 2006 ثم 0.53% سنة 2007 ثم 0.39% سنة 2012، ثم ارتفع المعدل سنة 2013 إلى 0.48% ليستقر في آخر سنة مجددا عند التسعينات "العشرية" أي 0.98% فقط.

يعد معدل المساهمة في الجزائر منخفض جدا بل وضعيف بدرجة كبيرة، وهي سمة تعاني منها كل كل القطاعات في الجزائر، باستثناء قطاع النفط باعتباره ثروة للبلد، في المقابل كانت نسبة مساهمة السياحة في صادرات لبنان قد فاقت 45.13% سنة 2005 لتستقر في نهاية المدة (2015) عند 36.42% بسبب أوضاع المنطقة المتقلبة سياسيا واقتصاديا وأمنيا. في حين في الأردن كانت مساهمة إيرادات السياحة قد بلغت 26.2% سنة 2005 لتستقر عند 36.42% سنة 2015، وبتحسن ملحوظ، وبنسبة متزايدة مقارنة بلبنان.

ولقد استفاد الأردن لاستقراره النسبي من أوضاع منطقة الشرق الأوسط ككل، بينما يعد إسهام السياحة من حيث إيراداتها في الصادرات كنسبة محصورا ما بين 32.7% كحد أقصى، و32..32% كحد أدنى.

لكن مقارنة الجزائر بنسبة المساهمة في تلك البلدان الثلاث، توضح التأخر الكبير في الجزائر في هذا المجال. إذ تعتبر الأردن، لبنان والمغرب وجهات سياحية دولية بامتياز، كما أن درجة استقطابها للسائحين العرب خاصة من الخليج تكاد تكون شبه كاملة. بينما تبقى الجزائر بعيدة في هذا المؤشر، وتحتاج للمزيد من المجهودات، والتحسينات وهو أمر واضح في وضعية القطاع بالجزائر رغم مجهودات الدولة في هذا المجال من صياغة سياسات، وتحديد أولويات، وخطط دعم مالي، وهيكلي[1].

1- المرجع نفسه.

ج- عدد الوافدين الأجانب للجزائر بحسب البلد والغرض

الجدول رقم (1-3): عدد الوافدين الأجانب للجزائر بحسب البلد والغرض

	2013			2014			2015		
الغرض / البلد	**راحة واستجمام**	**رحلات أعمال**	**في إطار مهمة**	**راحة واستجمام**	**رحلات أعمال**	**في إطار مهمة**	**راحة واستجمام**	**رحلات أعمال**	**في إطار مهمة**
تونس	520127	13015	80	455454	18491	11	557397	17857	46
فرنسا	55087	63010	629	63284	57733	255	79549	69945	175
المغرب	13601	13151	08	20025	17936	0	34768	18663	06
الصين	1548	22784	112	274	27294	52	534	47468	54
إسبانيا	10668	23735	52	12515	24782	17	6652	25715	14
تركيا	2285	12051	213	3746	17377	184	6535	25833	165
إيطاليا	5836	16497	127	2997	17214	40	2319	18325	51
ألمانيا	1450	8664	74	1675	9475	42	2138	7412	12
البرتغال	699	7672	42	793	7429	30	842	8028	02
بريطانيا	1334	5799	50	537	7204	16	1182	6494	10
المجموع	612635	186378	1387	561300	204935	647	691916	244740	535

Source[(1)]: Direction des systèmes d'informations et des statistiques, 2017

*من خلال المعطيات المستوفات من الجدول يتبين لنا أن الدول العشر الأولى التي يتوافد منها السائحون للجزائر ما بين 2013-2015، بقيت هي نفسها، كما أن أول جنسية للسائحين تأتي من تونس، ثم فرنسا بحكم القرب الجغرافي للأولى، والإرث التاريخي للثانية، في حين تتوزع باقي الجنسيات بين عدد من دول الاتحاد الأوروبي كإسبانيا، وإيطاليا، وبين الصين وتركيا والمغرب، فمن بين 612635 وافدا للجزائر سنة 2013 بغرض الراحة والاستجمام غالبيتهم من تونس بعدد بلغ: 520127 سائحا تليها فرنسا: 55087 سائحا بينما أحتلت البرتغال المرتبة

1- Direction des systèmes d'informations et des statistiques, 2017. Production des statistiques du tourisme en Algérie, programme régional de renforcement des capacités en matière des statistiques du tourisme, de l'OMT, Ministère de l'Aménagement du territoire du tourisme et de l'Artisanat, Palais des Nations, Alger, 13/15 Février
https://www.insee.fr › statistique : متحصل عليه من الموقع
تاريخ الاطلاع: 2018/07/20

الأخيرة لنفس السنة ب: 699 سائحا في حين أن الأمر تغير للسياح بغرض القيام بالأعمال بحيث أن فرنسا احتلت الصدارة بعدد تجاوز خمسة وخمسون ألفا، تلتها كل من إسبانيا، والصين، وإيطاليا على التوالي، وكان نصيب السياحة في إطار مهمة من طرف الأجانب منخفضا جدا لنفس السنة.

وعلى العموم تمثل تونس، وفرنسا أهم مصدر للسياح للجزائر خلال السنوات الثلاث على الرغم من التذبذب أحيانا فيها، أو حتى انخفاضها. ولكن تمثل السياحة بغرض الراحة الأكثر تمثيلا في الجزائر، تتبعها بغرض القيام بالأعمال، ليكون نصيب السياحة في إطار مهمة منخفضا جدا.

المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تعتمد عليها أي دولة في نمو اقتصادها، ودخلها الوطني القومي، والاستراتيجي. والجزائر من الدول التي سعت منذ استقلالها على دعم هذا القطاع. وقد مر بعدة مراحل منذ تسعينيات القرن الماضي فيما درسنا سابقا في تطور الاقتصاد الوطني منذ الثورة الزراعية إلى غاية سياسة الدعم الفلاحي في الألفية الثالثة في ظل ارتفاع أسعار البترول تلك السنوات، حتى قامت الجزائر بعدة مخططات للاقتصاد الوطني شملت القطاع الفلاحي. وفي ظل انخفاض أسعار البترول وأزمة 2014 زادت الجزائر من اهتمامها أكثر لهذا القطاع واعتبرته أحد القطاعات البديلة في تنويع الاقتصاد عن المحروقات، وأولته أهمية كبرى. وهذا ما سنتطرق أليه في دراستنا من خلال المخطط الخماسي الأخير 2015-2019. والتقرير الذي يشمل الفترة (2000-2017) وما هي القفزات التي حققتها الجزائر في هذا القطاع.

- أكد مسؤول بوزارة الفلاحة يوم الثلاثاء 27 ديسمبر 2017 السيد "بلقاسم شادي" الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بالجزائر العاصمة أن الجزائر تؤمن أكثر من 70% من غذائها عن طريق الإنتاج الوطني وأن التحدي يكمن في رصد الفروع الاستراتيجية لتلبية الاحتياجات الغذائية لأساسية للسكان وتقليص الواردات وبعض الصادرات [1].

1- "الإنتاج الفلاحي الوطني يغطي 70في المئة من الحاجيات"، 27 ديسمبر 2017، متحصل عليه من الموقع: www.eco.algeria.com›content...، تاريخ الإطلاع: 2018/07/30.

كما أوضح ذات المصدر خلال لقائه حول الفلاحة والصناعة الغذائية على هامش الطبعة 26 لمعرض الإنتاج الوطني أن الجزائر تسجل فائضا في بعض المواد التي تسمح لها بالتموقع في السوق الدولية على غرار التمور، زيت الزيتون، البقول، البطاطا والفاكهة. وأضاف ذات المسؤول أن الإصلاحات التي باشرتها وزارته خلال العشريتين الماضيتين في إطار مختلف البرامج الخماسية الرامية لبعث النمو الاقتصادي سمحت للقطاع بتحقيق نتائج "جد مشجعة." ولدى تقديمه لحصيلة إنجاز القطاع منذ سنة 2000 إلى 2016، أشار إلى أن إنتاج الحبوب انتقل من 34.3 مليون قنطار في سنة 2000 إلى 34.3 مليون قنطار في سنة 2016 أي زيادة بنسبة 268%، وانتقل الإنتاج الوطني للقمح الصلب من 4.86 إلى 19.3 مليون قنطار (+298%) مقابل ارتفاع بنسبة 83% بالنسبة للقمح اللين الذي انتقل من 2.7 إلى 5.02 مليون قنطار.

وبخصوص الطماطم الموجهة للتحويل الصناعي، فإن إنتاجها انتقل من 4.7 إلى 12.3 مليون قنطار (+160%) بينما انتقل إنتاج البقوليات من 33.08 إلى 131 مليون قنطار. أما إنتاج البطاطا فقد انتقل من 12.07 إلى 47.8 مليون قنطار خلال الفترتين المقارنتين في حين سجلت التمور ارتفاعا بنسبة 182% منتقلة من 3.6 إلى 10.2 مليون قنطار[1].

كما سجلت اللحوم زيادة في إنتاجها منتقلة من 2.5 مليون قنطار (+114%) في حين بلغت اللحوم البيضاء 5.1 مليون قنطار في 2016 مقابل 1.9 مليون قنطار سنة 2000، وبلغ إنتاج الحليب 3.5 مليون لتر في سنة 2016 مقابل 1.5 مليون لتر سنة 2000 (+127%). وسجلت زيادات أخرى في إنتاج البيض (+231%) والشوفان (+783%)، والاعلاف (+987%)، والخضر الجافة (+241%)، والتبغ (38%)، والبصل (383%) وزراعة الكروم (180%).

1- المرجع نفسه

لكنه أوصى بتعزيز حركية الإنتاج من خلال تعزيز قدرات التحويل، والحفظ والتخزين عبر التبريد للمنتجات الفلاحية لاسيما بالنسبة للخضر والفواكه. وركز على أهمية تأطير عملية تحسين سير مسارات توزيع المواد الفلاحية والغذائية من خلال تنظيم مهني ناجع للفروع واعتماد التوزيع الحديث على أوسع نطاق الذي يفترض أن يفضي لتحويل إيجابي لسلم القيم الخاص بالفروع الفلاحية والصناعية الغذائية.

وأشار إلى أن قيمة الإنتاج الفلاحي بلغت أكثر من 3000 مليار دج من سنة 2016 أي ما يعادل نحو 30 مليار دولار مقابل 359 مليار دج (05 مليار دولار) سنة 2000 أي مساهمة هامة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 12% مقابل 8% سنة 2000.

وحسب الامين العام "بلقاسم شادي" فإن القطاع يشغل 1.24 مليون عامل دائم فضلا عن إدماج الشباب الحائزين على شهادات في القطاع، وإنشاء 22,253 مؤسسة مصغرة في فرع دعم المستثمرات الفلاحية. في نفس السياق، أكد ذات المسؤول أنه من بين التحديات التي يتعين على قطاع الفلاحة رفعها هناك ضمن سياسة ملموسة للإنتاج الوطني وتثمينه الأمثل عن طريق التعبئة العقلانية للوسائل المتوفرة، "واستهداف الفروع الاستراتيجية قصد الاستجابة لحاجيات السكان الغذائية، وتقليص الاستيراد تدريجيا وتشجيع التصدير".

ولدى تطرقه إلى المحاور الاستراتيجية للسياسة الفلاحية، ذكر السيد "شادي" دعم سياسة فلاحية دائمة، وتقليص اختلال الميزان التجاري للمنتوجات الفلاحية الأساسية والمساهمة في التنويع الاقتصادي. ويتعلق الأمر كذلك بترقية الأعمال الموجهة لسكان الريف، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها، والتطوير والتنمية المستدامين لنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.

وفي هذا الإطار أوضح الأمين العام أن استراتيجية الوزارة تهدف إلى الاستجابة لتحدي الأمن الغذائي بواسطة "نموذج فلاحي جديد يتمحور أساسا حول الاستثمار الخاص كمحرك جديد للنمو الفلاحي لاسيما في

1-المرجع نفسه.

إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبين الخاص والخاص". كما يعتمد هذا النموذج على تطوير متزايد للفروع الاستراتيجية بما في ذلك الحبوب، والحليب، والأعلاف واللحوم [1].

وترتكز كذلك على السقي بنظام مقتصد للمياه، والإدماج الفلاحي الصناعي وتعزيز أنظمة الضبط، واستخلاف استيراد الكميات الكبيرة لبعض المنتوجات، وتشجيع تصدير المواد الفلاحية، والزراعية الغذائية بشكل يسمح بتنويع الموارد المالية الخارجية. وفي هذا السياق، دعا السيد الأمين العام " شادي" المتعاملين الاقتصاديين إلى اغتنام الفرصة المتاحة بموجب القرار الأخير للحكومة المتمثل في منع استيراد 851 منتوجا بما فيها 400 منتوج فلاحي. كما أشار إلى تنفيذ برنامج أخر يتضمن إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة بهدف زيادة القدرة العقارية المنتجة التي تنتقل على المدى المتوسط 8.5 مليون هكتار إلى 9 مليون هكتار.

وأوضح ذات المسؤول في نفس السياق أن 853.300 هكتار خصصت لفائدة 19.875 صاحب امتياز. حيث ستوجه 520,000 هكتارا (61% من المساحة الإجمالية) لفائدة 1.532 مستثمر حامل مشاريع هيكلية، ومتكاملة في الفروع الاستراتيجية بقيمة استثمار تقدر ب 700 مليار دج. وبخصوص آفاق القطاع على المدى المتوسط، أكد السيد "شادي" أن مخطط التطوير المحدد يعتمد على محاور مختلفة على غرار توسيع المساحات المسقية، وتطوير الميكانيك وتقليص فترات البور [1].

كما أوضح أيضا "شادي" أن حجم الإنتاج في الفروع الأساسية يستمر في النمو في آفاق 2022 ،(53 مليون قنطار حبوب، و 69.5 مليون قنطار بطاطا، و 11 مليون قنطار تمور، و 6.3 مليون قنطار لحوم حمراء، و 6.7 مليون قنطار لحوم بيضاء، و 4.8 مليون لتر من الحليب الطازج[2])

*نستنتج من خلال ما سبق حسب المعطيات من التقرير في تصريحات الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية السيد "بلقاسم شادي" أن الجزائر قد حققت قفزات وخطوات معتبرة إذا ما قارنا من سنة 2000

1- المرجع نفسه.

إلى سنة 2016 من خلال الإنتاج في الخضر، والفواكه، ومشتقات الحليب، والثروة الحيوانية، اللحوم، البيض، وكذلك التسيير الحسن في ترشيد الأموال اتجاه هذا القطاع من أجل تقليص الواردات قدر الإمكان إلى جانب الهيكلة المنظمة لهذا القطاع الفلاحي، وتسخير كل ما يستوجب النهوض به.

المطلب الثالث: السياسات الحكومية في مجال الصناعة

بعد الأزمة النفطية الأخيرة 2014 أعطت الجزائر أولوية هامة لعدة قطاعات كبديل عن قطاع المحروقات، على اعتبار أن الجزائر ذات الاقتصاد الريعي (النفط)، ومن بين هذه القطاعات، قطاع الصناعة، والذي اعتمدته كبديل لتنويع الاقتصاد عن المحروقات، وبذلك انتهجت الحكومة سياسات في هذا المجال سنتطرق إليها في هذه المعالجة قصد النهوض بهذا القطاع.

شهد القطاع الصناعي دفعة جيدة فيما بعد 2014 بفضل إطلاق عدة مشاريع في عدة شعب تمس القطاع الصناعي على رأسها قطاع السيارات متبوعا بصناعات الإسمنت والصلب والعديد من الصناعات المتنوعة.

- **شعبة السيارات**

شهدت شعبة السيارات جهودا متسارعة في 2014 من خلال إطلاق عدة مشاريع، ودخول حيز الخدمة لعدة مصانع تركيب في الوقت الذي لم تمنح فيه أي رخصة استيراد[1]. ولتأطير أفضل لشعبة تركيب، وإنتاج السيارات في الجزائر تم إصدار مرسوم تنفيذي يتضمن دفتر شروط ممارسة هذا النشاط. وكانت المنطقة الصناعية لسيدي خطاب بغليزان عرفت تدشين مصنع تركيب جديد كثمرة للاتفاق بين مجمع سوفاك الجزائر، والمصنع الألماني فولكسفاغن، والتزم الطرفان ببلوغ نسبة إدماج وطني تتجاوز 40% مقابل 15% لسنة 2017 بعد خمس سنوات من دخول المصنع مرحلة الإنتاج.

1- "القطاع الصناعي في الجزائر "، 17/12/ 2017 – 16:35، متحصل عليه من الموقع:
www.radiologerie.dz>news>article، تاريخ الاطلاع: 2018/08/02

كما تم التوقيع على اتفاقية المساهمين بين المجمع العمومي بي أم أو قسنطينة، والمجمع الخاص كوندور، وشراكة بالبابرو مع المجمع الفرنسي بي أس أ بيجو لإنتاج السيارات علامة الأسد ابتداء من عام 2018 باستثمار تتجاوز قيمته 100 مليون يورو. وكذلك اتفاقية مجمع طحكوت سيما موتورز إلى تشكيلة سيارات هيونداي التي يركبها سيارة (هيونداي هانتشبارك). وأطلق ذات المجمع في ولاية سعيدة مشروع مصنع لتركيب السيارات من علامة سوزوكي بالشراكة مع اليابانيين سنة 2018.

وفضلا عن السيارات السياحية فإن الحيوية التي تعرفها شعبة الميكانيكا إمتدت لفرع السيارات النفعية، وفي هذا الإطار تم إطلاق إنجاز مصنع بمفتاح "البليدة" لتركيب سيارات صناعية من علامة رونو تراكس وفولفو نتيجة للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المجمع الجزائري بي أس أف سواكري ونظيره الفرنسي رونو تراكس. وشمل النشاط الذي ميز الشعبة في عام 2017 أيضا الصناعة العسكرية حيث شرع في انتاج عدة أصناف من السيارات الموجهة لحاجيات قطاع الدفاع فضلا هيئات المجتمع المدني العام والخاص[1].

- **الحديد والصلب**

لا يغطي الإنتاج الوطني من الحديد والصلب حاليا سوى 30 إلى 35% من حاجيات السوق بينما تقدر الفاتورة السنوية لاستيراد هذه الفئة من المنتجات بحوالي 5 ملايير دولار بحجم وصل إلى 6 ملايين طن. ولسد هذا العجز تم إطلاق عدة عمليات في 2017 ويتعلق الأمر بدخول حيز الخدمة لخط الإنتاج الأول لمركب بلارة (جيجل) وإعادة تجهيزات مركب الحجار (عنابة) للخدمة وتوسعة المركب الجزائري التركي "توسيالي الجزائر" (وهران) وكذا إطلاق مصنع لإنتاج الأنابيب المعدنية ببطيوة (وهران).

ويتوج مركب بلارة الشراكة التي تربط شركة سيدار، والصندوق الوطني للاستثمار، وقطر سيتل الدولية باستثمار تقدر قيمته ب 2 مليار دولار. أما مركب الحجار فقد استفاد من عملية عصرنة تجهيزاته الصناعية مع تأهيل كلي للفرن العالي، ووحدة تحضير المادة. وفيما يخص مركب توسيالي، فقد تم إجراء توسعة في حين

1- المرجع نفسه.

عرف مصنع إنتاج الأنابيب دخول حيز الخدمة. وبخصوص مركب الأنابيب المعدنية ببطيوة (وهران) فيتعلق الأمر باستثمار خاص تابع لمجمع سيدار للأشغال العمومية بقيمة 21 مليار دج يهدف لإنتاج 450 ألف طن من الأنابيب سنويا موجهة لنقل المياه، والغاز والنفط.

- **تنشيط قطاع البيتروكيماويات (سوناطراك والشراكة الخارجية)**

من أجل تطوير قطاع البتروكيمياء من خلال تثمين المحروقات، ومنتجات نشاط التكرير محليا وقعت شركة سوناطراك اتفاقية مع شركة فيرساليس الإيطالية (فرع مجمع إيني) وعقد مع الشركة الهندية 'انجينرانديا ليميتد" (إيل) لإجراء دراسات حول مشاريع في قطاع البيتروكيمياء. ويتعلق بروتوكول الاتفاق مع "فيرساليس" بدراسات الجدول لإنجاز مجمعات بتروكيمياوية في الجزائر وتعزيز التعاون بين الشركتين في هذا المجال.

أما بالنسبة للعقد الذي تم التوقيع عليه مع المجمع الهندي "إيل" فهو يتعلق بإنجاز دراسات المتابعة، والاستشارة لتهيئة وحدة "الإثيلينيا" في مجمع "سي بي 1 كا " بسكيكدة. كما وقعت مجموعة سوناطراك، وشركة توتال الفرنسية إتفاقا من شأنه توسيع التعاون بين الطرفين في مجال البتروكيماويات. كما أطلق مجمع سوناطراك أيضا ثلاثة مشاريع بمبادرة أولها مشروع إعادة تأهيل وحدة "الإيثيلين" في مجمع سكيكدة للبتروكيماويات لإنتاج 120,000 طن من "الإيثيلين "سنويا، ولأيضا إنجاز مجمع ميثيل ثلاثي بيوتيل إنتاج الإيثر (مي تي بي أو) بطاقة إنتاج 200000 طن/السنة، ومشروع مركب إنتاج الألكيل (LAB) بقدرة 100000 طن/سنة[1].

1- المرجع نفسه

- **مشاريع جديدة لإنجاز مركبات الإسمنت وإنتاج الأدوية والنسيج**

حققت صناعة الإسمنت تقدما ملحوظا في عام 2017 مع الدخول في حيز الخدمة للخط الثاني لإنتاج الإسمنت بعين الكبيرة (سطيف) التابع للمجمع العمومي "جيكا"، كما تم إفتاح مصنع الإسمنت "سيلاس" التابع للقطاع الخاص، والكائن ببسكرة، وتدشين آخر في "تيمقطن" (بأدرار) وهدف الحكومة هو تحقيق الاكتفاء الذاتي، والحد من فاتورة الواردات التي بلغت 260 مليون دولار في عام 2016، وكذا العمل لتصدير هذا المنتوج.

ومن مشاريع الأدوية، مصنع الرحمانية (الجزائر العاصمة) فرع المخبر الأردني دار الدواء متخصص في إنتاج الأدوية لعلاج أمراض العيون والقلب والأوعية الدموية، والأعصاب والمسالك البولية، في حين أنه تم توقيع اتفاقية الشراكة لإنشاء شركة أدوية لأمراض العيون مشتركة بين المخبر الجزائري لتصنيع الأدوية "هوب فارما"، وشركة الأدوية السعودية جامجوم فارما"[1].

1- المرجع نفسه.

خلاصة الفصل

اعتمدت الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط (الأزمة النفطية 2014) على العديد من الخيارات، والاستراتيجيات، والمشاريع، والبرامج والمخططات المالية، والتنموية، وبدائل لتنويع الاقتصاد الوطني منذ 2014 إلى غاية إعداد هذه الدراسة 2018.

وكان الهدف الرئيسي لتلك المخططات والبرامج، والمشاريع المعتمدة والحلول البديلة لتنويع الاقتصاد هو من أجل عدم انزلاق الجزائر في فخ المديونية للمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والنوادي المالية الأوروبية، كنادي باريس وما لهذه المؤسسات من تبعات، ونتائج سلبية كالتدخل في السياسة الداخلية للبلاد، وبالتالي تقزيم السيادة إلى غير ذلك.

وبالرغم من تحقيق بعض الإنجازات التنموية في مجالات الصناعة والسياحة، والزراعة، وترشيد النفقات، وتصعيد الجباية والضريبة إلا أنها تبقى هذه الاستراتيجيات محتشمة جدا وغير مرضية، ولم تحقق بعد الهدف المرجو الذي تصبو إليه الجزائر، ألا وهو الرفاهية والتخلص من شبح الاقتصاد الريعي.

الخاتمة

الخاتمـة

التنويع الاقتصادي، أو تنويع النشاط كمصدر للدخل المحلي مما لا شك فيه أصبح أمرا مهما جدا في ترقية الدول، ومجتمعاتها، والتنويع الاقتصادي يعتبر من أهم الميكانيزمات والآليات، والحلول خاصة في الدول النامية التي تعاني من معضلة الاعتماد على الريع كمصدر اولي وأساسي في بناء الدولة وتشييدها والجزائر من بين تلك الدول التي يعتمد اقتصادها على مصدر واحد فقط (ريع النفط)، فهي لم تستثنى عن باقي الدول ذات الاقتصاد الريعي، ومنذ استقلالها سنة 1962، وهي تعتمد على ذات الدخل كمصدر أساسي في بناء الدولة، وترقية اقتصادها، وترقية مجتمعها، غير أنها منذ انضمامها في منظمة الأوبيك سنة 1969، ومن ثمة تأميمها للمحروقات في 24 فيفري 1971 في عهد الرئيس الراحل "الهواري بومدين"، أصبحت الجزائر رائدة في إنتاج النفط "البترول"، وانتفعت به في بناء البنية التحتية للبلاد، وكذلك تشييد المؤسسات التعليمية وكذلك إنشاء السدود، وبناء السكنات الاجتماعية، والأماكن الترفيهية، والكثير من المنشآت الاقتصادية (المصانع...إلخ)، لكن هذا ما أدى إلى تفشي ظاهرة الكسل، والجمود لدى المواطن، وخاصة في العهد الاشتراكي على أساس أن الدولة هي الوحيدة التي تتحكم في تلك الثروة، وتسييرها، والمواطن مؤتمن عنها فقط، وليس هذا العامل الوحيد الذي يؤثر بشكل سلبي على الانهيار الاقتصادي للدولة ككل، ولكن المشكلة أعمق من ذلك أن أسعار النفط كما هي نعمة أيضا، هي نقمة، نعمة يمكن تفسيرها لدى خبراء الاقتصاد، والسياسة ما إن ارتفعت الأسعار، وبالتالي يطلق عليها بحبوحة الخزينة العمومية، والنقمة ما إذا انخفضت تلك الأسعار في السوق الدولية، وبالتالي الانهيار الشبه التام لمؤسسات الدولة، والانعكاسات السلبية على المجتمع ككل، وذلك يؤدي إلى تفشي الأمراض، وارتفاع الوفيات، والبطالة، وتذبذب التعليم، وأزمة السكن، وتفشي الجريمة.

والجزائر بالرغم من اعتمادها على هذا الريع بشكل كبير إلا أن اهتمامها بقطاعات أخرى ستينيات القرن الماضي في قطاع الزراعة، والصناعة، والمبادلات التجارية، والسياحة أيضا، إلا أن ذلك الاهتمام ليس بالأرقام التي كان من المفروض أن تكون.

والجزائر تعرضت للعديد من الهزات الارتدادية في أسعار النفط منذ سبعينات القرن الماضي إلى آخر أزمة في محل الدراسة 2014، وما اتخذته الجزائر من تدابير استباقية، ووقائية لها، وأن الظروف تتغير، والسياسات تتنوع، اتخذت الجزائر نهجا آخرا كبديل، وتنويع لاقتصادها بشكل حاسم لاستعادة أنفاسها.

ومن خلال دراستنا لموضوع إدارة الأزمات في الدول الريعية وكنموذج عن دراستنا قمنا بتسليط الضوء على الجزائر، فكانت محطة المعالجة والتشخيص للأزمة النفطية 2014 ضمن المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، ومنه تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات، ويمكن إدراجها في النقاط التالية:

1- **نتائج الدراسة:** وتتمثل فيما يلي:

- سياسة ترشيد النفقات بمعنى وضع الأغلفة المالية في محلها، وعدم إسرافها في الأماكن الغير المستحقة، وتجميد المشاريع الغير المستعجلة، مع مراعاة الأولوية في ذلك.
- السياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية، وخاصة التقليل من استيراد قرابة 1000 منتوج الدولة في غنى عنه، إلى جانب أنه ينتج محليا، وذلك يدخل في الاستيراد العشوائي، وكانت الحكومة قد قامت بفرض رقابة في تطبيقها لإجراءات صارمة قبل عملية الاستيراد، إلى جانب زيادة الضرائب كآلية لسد عجز الموازنة على السلع المستوردة، وكذا التجار المحليين، وحتى على الموظفين في القطاع العمومي من أجل انعاش الخزينة العمومية، وتوجيه تلك المداخيل (الأموال) من الضرائب إلى المشاريع التي هي في طور الإنجاز (مما يثبت صحة الفرضية الأولى).
- السياسات والاستراتيجيات التي قامت بها الحكومة الجزائرية أيضا كحلول وقائية قبل وقوع الأزمة ساهم في عدم استفحالها مخططات الخماسي الثالث (2014-2019)، وذلك صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر سنة 2000 يصنف ضمن الصناديق الخاصة، وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر من أجل ضبط نفقات، وتوازن الميزانية، والحد من المديونية، (مما يثبت صحة الفرضية الثانية).

- المبادرات الاقتصادية الرشيدة التي قامت بها الحكومة الجزائرية كبديل عن المحروقات، وكانت تلك المبادرات جوهرية، مثل تنويع الاقتصاد في مجال الزراعة، في إطار الدعم الفلاحي، وتشجيع الزراعة، وتسخير كل الآليات من أجل الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع، وحتى تصدير المنتجات الغذائية الطبيعية، كالخضر والفواكه، إلى خارج الوطن، للدول العربية المجاورة، وحتى الدول الأوربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.
- وكذلك مجال الصناعة ضمن الاستمرار في الشركات لتركيب السيارات نوع (رونو) الفرنسية، وقطاع الاسمنت في إطار الشراكة الجزائرية الفرنسية مثل شركة لافارج، وغيرها، وأيضا مشاريع الأدوية، والنسيج مثل مصنع الرحمانية بالجزائر العاصمة وفرع المخبر الأردني دار الدواء متخصص في إنتاج الأدوية لعلاج أمراض العيون. وتنشيط قطاع البتروكيماويات (سوناطراك، والشراكة الخارجية) من خلال المحروقات في تكرير المنتجات البتروكيمياء محليا، واتفاقية فيرساليس الإيطالي (فرع مجتمع إيني) إلى غير ذلك.
- القطاع السياحي هو الآخر ليس بمنئ عن القطاعات الأخرى البديلة عن المحروقات، فهو من القطاعات التي اعتمدتها الجزائر في ظل الأزمة الأخيرة 2014، وإن كانت المجهودات المبذولة محتشمة جدا، فذلك راجع للسيولة التي كانت تمول هذا القطاع أكثر ما يقال عنها غير مرضية، وبالرغم من هذا الجزائر قامت بتنشيط هذا القطاع من خلال المخطط لتهيئة السياحة الذي بناء عليه جسدت المشاريع المخطط لها، ومن بين ما قامت به ما يلي:

- بناء المعاهد الوطنية للتهييئات الفندقية والسياحة من أجل الاستثمار في الجانب البشري وتصدير كفاءات عملية لخدمة هذا القطاع بجودة عالية.
- استغلال الشواطئ للسياحة وأماكن التخييم.
- تحقيق التوازن الجهوي بفتح مناطق سياحية جديدة خاصة في الجنوب كالمنتج السياحي بمدينة بسكرة (حديقة الزيبان المائية،...إلخ).

وبناء على هذه المجهودات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في قطاع الزراعة، والصناعة، والسياحة، وزيادة الضرائب كبديل عن المحروقات، (ذلك مما يثبت صحة الفرضية الثالثة).

2- التوصيات:

وبناء على النتائج المتوصل إليها ندرج مجموعة من التوصيات، والاقتراحات التالية:

- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام، والخاص بإقحام ممثلين عن القطاع الخاص في الجهاز الإداري.
- ضرورة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الحكومية، وغير الحكومية في كل المجالات (الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية) من أجل تكوين الإطارات، والنخبة للجوء إليها في هكذا أزمات.
- ضرورة سلاسة القوانين، وعدم التعسف خاصة في مجال الاستثمار، والمستثمرين الدوليين في الجزائر، وبالتالي تخويفهم، والهروب إلى الدول المجاورة كما حدث في المشروع الألماني للطاقة الشمسية، وترحيب المغرب له.
- وجوب مكافحة الفساد، واستئصاله من جذوره بكل أنواعه (الرشوة، والمحسوبية، والاختلاسات وتبييض الأموال)
- ضرورة تفعيل آليات الحكم الراشد (كالمساءلة والاستجواب).
- يجب توفير إطار تنظيمي، وقانوني لبيئة الأعمال الالكترونية مع توفير البنية التحتية للأزمة خاصة في مجال السياحة الالكترونية أصبحت ضرورة، وحتمية في المعاملات الدولية.
- ضرورة تفعيل أيضا قطاع الزراعة أكثر فأكثر، وترقيته من خلال كفاءة اليد العاملة بطرق عملية، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في هذا القطاع من أجل ارتفاع نسبة المردود فيه.
- يجب الاهتمام بقطاع الصناعة في كل المجالات (الصناعة الغذائية، والنسيج، والصناعات التحويلية (البتروكيماوية)، والصناعات الثقيلة).

- تفعيل قطاع السياحة من خلال تكوين كفاءات في هذا المجال، وبالتالي العمل بشكل علمي، وتقني، وحضاري، وإنشاء الهياكل السياحية (كالقرى السياحية، والمنتجعات الكبرى، وترميم المعالم الأثرية المهددة بالاندثار).
- تطوير مجال النقل في الجزائر لأنه يعاني الكثير من العجز في الطرق بحد ذاتها، وكذلك وسائل النقل التي أقل ما يقال عنها أنها بدائية وخاصة وسائل السلك الحديدية.
- العمل على إنشاء المزيد من المؤسسات المصغرة، والمتوسطة لما لها من دور في خلق مناصب شغل، والعمل على تأهيل هذه المؤسسات حتى تتمكن من المساهمة في الاقتصاد الوطني المحلي، وحتى الدولي.

3- آفاق الدراسة:

في الختام نشير إلى أن موضوع إدارة الأزمات في الدول الريعية، في إطار الأزمة النفطية 2014 يطرح الكثير من الجدل، ويجب أن تعمق له الدراسات ويسلط الضوء عليه من كل الجوانب، ومن بينها على سبيل المثال:

- حوكمة القطاعات البديلة لتوزيع الاقتصاد عن المحروقات (الزراعة، الصناعة، السياحة).
- إدارة الأزمات الريعية، وكل القطاعات البديلة لها.
- دور التسيير الحسن في بناء الدولة، وترقيتها إلى مصاف الدول المتقدمة، والتجربة التركية نموذج لذلك، وما حققته في فترة وجيزة.

تـــمت بحمد الله

الملاحق

الملاحق

الملحق (1): جدول رقم (1-2): النفقات العامة الخاصة بدعم الأسعار من ميزانية الدولة

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المبلغ	10	10	-	176.5	295	227

المصدر: قوانين المالية، 1988، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993

الملحق (2): الجدول رقم (1-5) توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنفاق الاقتصادي/ الوحدة: مليار دينار جزائري

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية	%8.95	%12.38	%21.52	%40	%17.14

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001

الملحق (3): الجدول رقم (2-1): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985) / الوحدة: مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

المصدر: OPEC Anual statestical Bulletin 2005

الملحق (4): الجدول رقم (2-2): تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000) / الوحدة: مليون دولار

السنة	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.350	5.691	8.314	14.204

المصدر: OPEC Anual statestical Bulletin 2005

الملحق (5):

الجدول رقم (3-2) تطور سعر البترول الجزائري (2000-2009)

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009
البترول الجزائري	28.8	24.8	38.4	54.6	74.7	98.9	61

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة أوبيك، أعداد مختلفة

الملحق (6):

الجدول رقم (1): إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016

الدولة	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغيير
الإمارات	173.29	375.00	271.00	265.90	-10.8
السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	-20.1
قطر	52.99	131.72	77.29	57.9	-24.1
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	-23.3
العراق	42.17	84.63	492	43.74	-19.8
الجزائر	47.65	62.89	34.67	28.88	-22.8
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	-1.7
سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	-22.0
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	-1.6
تونس	12.61	16.76	14.07	13.57	-6.8
البحرين	12.38	20.13	14.17	11.96	-15.9
الأردن	5.31	8.38	7.83	7.51	-3.6
ليبيا	32.79	21.00	10.20	6.00	-34.1
لبنان	3.28	4.55	3.98	3.93	-4.8
السودان	5.82	4.45	3.17	2.37	-19.0

سوريا	8.34	2.30	1.70	1.80	-7.8
موريتانيا	1.32	1.94	1.39	1.30	-12.4
اليمن	6.10	7.80	1.00	1.00	-49.6
جيبوتي	0.06	0.13	0.13	0.14	2.8
إجمالي الدول العربية	731.6	1.290.2	826.3	740.2	-16.9
العالم	12.316	19.005	16.489	15.955	-5.7
الدول العربية كنسبة من العالم (%)	5.9	6.8	5.0	4.6	-11.9

المصدر: منظمة التجارة العالمية، (WTO)، أفريل 2017

الملحق (7):

الجدول رقم (2): ملخص الميزان التجاري لسنتي (2015-2016) / القيمة بالمليون

	سنة 2015		سنة 2016		التطور (%)
	بالدينار	بالدولار	بالدينار	بالدولار	
الواردات	5193460	51702	5115135	46727	-9.62
الصادرات	3481837	34668	3161344	28883	-16.69
الميزان التجاري	-1711623	-17034	-1953791	-17844	-
نسبة التغطية (%)	67		62		

Source: Centre national de l'informatique et des statistiques, (Statistiques du commerce extérieures de L' Algérie (période année 2016), direction générale des douanes, Algérie.

الملحق (8):

الجدول رقم (3): تطور الصادرات الجزائرية في الفترة ما بين (2005-2016)/ القيمة بالمليون دولار

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1056	1526	2062	2062	2165	2582	1969	27102
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	32599	1781
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	34568	28883
الواردات	20048	21256	27631	39479	39294	404473	47247	50376	54352	58580	51702	46727
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	262422	21490	11065	4306	17034-	17844-

المصدر: عن الموقع الإلكتروني: http://www.andi.dz/indea.php/ar/statistiq

الملحق (9):

الجدول رقم (4): توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية/القيمة بالمليون دولار

المناطق الاقتصادية	الواردات					
	السنة		التطور (%)	السنة		التطور (%)
	2015	2016		2015	2016	
دول الاتحاد الأوروبي	25485	17921	12.97-	22976	16739	27.15-
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	7363	6295	14.50-	5288	6251	18.21
الدول الأوروبية الأخرى	1225	909	25.80-	37	80	116.22
دول أمريكا الجنوبية	2822	2857	1.24	1683	1678	0.30-
آسيا	11850	11618	1.96-	2409	2331	3.24-
الدول العربية	1918	1934	0.83	572	385	32.69-
الدول المغاربية	680	697	2.50	1550	1368	11.74-
الدول الإفريقية	359	238	33.70-	82	51	37.80-
المجموع	51702	46727	9.62-	34668	28883	1669-

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)

الملحق (10):

الجدول رقم (5): الشركاء الاقتصاديون في مجال التصدير لسنة 2015/القيمة بالمليون دولار أمريكي

بلد التصدير	2015	الهيكل (%)
إسبانيا	6565	17.37
إيطاليا	8369	22.15
فرنسا	4921	13.02
بريطانيا العظمى	2883	7.63
هولندا	2281	6.04
تركيا	2071	5.48
أمريكا	1977	5.23
البرازيل	1393	3.69
بلجيكا	12.82	3.39
الصين	2179	5.77
البرتغال	1009	2.67
تونس	856	2.27
كندا	746	1.98
كوريا	671	1.78
المغرب	667	1.77
اليابان	602	1.59
المجموع العربي	34093	90.220
المجموع	37787	100

المصدر: http://www.andi.dz/index.php/statistique/bilan-du-commerce-exterieure

الملحق (11):

الجدول (1-1): الهيئات والهياكل السياحية المتخصصة في الجزائر

الرقم	الهيئة أو المؤسسة	القانون الخاص بها
	القوانين الخاصة بتطوير وتنمية السياحة	
01	التنمية السياحية المستدامة	القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة
02	المخطط التوجيهي القطاعي للتهيئة السياحية	قرار وزاري مشترك مؤرخ في 09 جوان 2006 المتعلق بتشكيلة اللجنة المركزية لإعداد مشروع المخطط التوجيهي القطاعي للسياحة وكيفيات عملها
	المؤسسات المكلفة بالتطبيق	
01	الديوان الوطني للتنشيط والتطوير والإعلام في الميدان السياحي	مرسوم رقم 83-208 المؤرخ في 26 مارس 1983
02	الديوان الوطني للسياحة	مرسوم تنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988
03	الوكالة الوطنية للتنمية السياحية	مرسوم تنفيذي 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998
	التكوين في المجال السياحي	
01	المدرسة الوطنية العليا للسياحة	مرسوم تنفيذي رقم 94-255 المؤرخ في 17 أوت 1994
02	المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية	مرسوم تنفيذي رقم 94-256 المؤرخ في 17 أوت 1994
03	مركز الفندقة والسياحة	مرسوم تنفيذي رقم 94-237 المؤرخ في 17 أوت 1994
	النشاطات السياحية	
01	نشاط الفندقة	قانون رقم 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة
02	نشاط وكالات السياحة والأسفار	قانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار
03	استغلال المياه الحموية	مرسوم تنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 19 فيفري 2007
04	استغلال أماكن التخييم	مرسوم رقم 85-14 المؤرخ في 26 جانفي 1985
05	الاستغلال السياحي للشواطئ	قانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003
06	نشاط الدليل السياحي	مرسوم تنفيذي رقم 06-224 المؤرخ في 21 جوان 2006
	مناطق التوسع والمناطق السياحية	
01	الاستشارة المسبقة في مجال رخص البناء	مرسوم تنفيذي رقم 04-421 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004
02	ممارسة حق الشفعة	مرسوم تنفيذي رقم 06-385 المؤرخ في 28 أكتوبر 2006
03	منح حق الامتياز	مرسوم تنفيذي رقم 07-23 المؤرخ في 28 جانفي 2007
04	مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية	مرسوم تنفيذي رقم 15-78 المؤرخ في 12 مارس 2015
05	التحديد والتصريح والتصنيف لمناطق التوسع السياحي	مرسوم تنفيذي رقم 11-77 المؤرخ في 16 فيفري 2011
	مبادرات ترقية النشاط السياي	
01	بنك معطيات السياحة	مرسوم تنفيذي رقم 04-81 المؤرخ في 14 مارس 2004
02	صندوق الترقية السياحية	مرسوم تنفيذي رقم 14-19 المؤرخ في 21 جانفي 2014
03	المهرجان الدولي للسياحة الصحراوية	مرسوم تنفيذي رقم 08-224 المؤرخ في 14 جويلية 2008
04	المهرجان الدولي للسياحة والأسفار	مرسوم تنفيذي رقم 08-384 المؤرخ في 26 نوفمبر 2008
05	اليوم الوطني للسياحة	قرار مؤرخ في 29 مارس 2011 يتضمن إحداث اليوم الوطني للسياحة

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية. 2015 مصنف النصوص التشريعية والتطبيقية المتعلقة بالسياحة، والصناعة التقليدية، الجمهورية الجزائرية 2015

الملحق (12):

الجدول رقم (1-1): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2013)، الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3

Source : Office National des Statistiques

الملحق (13):

الجدول رقم (2-1): تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الإجمالي الخام (خارج قطاع المحروقات)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج الإجمالي الخام (PIB) %	2.05	2.3	2.3	2.4	2.6	2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الملحق (14):

الجدول (3-1): تطور الميزان السياحي للفترة (2008-2013)، الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإيرادات	324.5	266.4	219.1	208.3	196.4	230.3
النفقات	468.6	456.6	574.3	501.7	427.8	410.2
الرصيد	-144.1	-190.2	-355.2	-293.3	-231.4	-179.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الملحق (15):

الجدول رقم (4-1): تطور عدد العمال في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة (2008-2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العدد 10[3]	230	-	396	420	450	400

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الملحق (16):

الجدول (1-1): يوضح عدد الوافدين والمغادرين للجزائر بين (2005-2015)/ الوحدة: مليون نسمة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الوافدين	144300	163800	174300	177200	191200	207000	239500	263400	273300	230100	171000
عدد المغادرين	151300	134900	149900	153900	167700	175700	171500	191100	213600	283900	363800

المصدر: منظمة السياحة العالمية

الملحق (17): الجدول (1-2): نسبة إيرادات السياحة من الصادرات للجزائر مقارنة ببعض الدول العربية بين (2005-2015)

	السنوات										
الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	%0.98	%0.69	%0.53	%0.58	%0.75	%0.53	%0.39	%0.39	%0.48	%0.55	%0.95
لبنان	%45.13	%37.67	%35.49	%28.6	%33.92	%38.72	%29.08	%36.56	%35.2	%36.26	%36.42
الأردن	%26.2	%29.58	%29.34	%27.87	%31.39	%34.43	%31.66	%35.81	%36.16	%36.26	%36.42
المغرب	%32.7	%35.54	%34.69	%29.08	%33.25	%30.23	%28.58	%26.26	%25.15	%24.15	%23.52

المصدر: منظمة السياحة العالمية

الملحق (18): الجدول رقم (1-3): عدد الوافدين الأجانب للجزائر بحسب البلد والغرض

	2013			2014			2015		
الغرض / البلد	**راحة واستجمام**	**رحلات أعمال**	**في إطار مهمة**	**راحة واستجمام**	**رحلات أعمال**	**في إطار مهمة**	**راحة واستجمام**	**رحلات أعمال**	**في إطار مهمة**
تونس	520127	13015	80	455454	18491	11	557397	17857	46
فرنسا	55087	63010	629	63284	57733	255	79549	69945	175
المغرب	13601	13151	08	20025	17936	0	34768	18663	06
الصين	1548	22784	112	274	27294	52	534	47468	54
إسبانيا	10668	23735	52	12515	24782	17	6652	25715	14
تركيا	2285	12051	213	3746	17377	184	6535	25833	165
إيطاليا	5836	16497	127	2997	17214	40	2319	18325	51
ألمانيا	1450	8664	74	1675	9475	42	2138	7412	12
البرتغال	699	7672	42	793	7429	30	842	8028	02
بريطانيا	1334	5799	50	537	7204	16	1182	6494	10
المجموع	612635	186378	1387	561300	204935	647	691916	244740	535

Source: Direction des systèmes d'informations et des statistiques, 2017

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

I/ المصادر

1- الوثائق الرسمية

- المادة 03 من القانون 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 11، 19 فيفري 2003.

II/ المراجع

أولا: باللغة العربية

أ/ الكتب

1- الخضيري، محسن، إدارة الأزمات: علم امتلاك القوة في أشد لحظات الضعف، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.

2- السيد، عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر، 2001.

3- العجلان، حامد الحمود، الربا والاقتصاد والتمويل الإسلامي، رؤية مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

4- الصيرفي، محمد، إدارة الأزمات، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2008.

5- المساعدة/ ماجد عبد الهادي، إدارة الأزمات المدخل – المفاهيم – العمليات، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

6- الموسوي، ضياء مجيد، "ثورة أسعار النفط"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

7- المومني، نائل، إدارة الكوارث والأزمات، د.ب.ن، دائرة المطبوعات والنشر، 2007.

8- بن شهرة، مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009.

9- بن شهرة، مدني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2008.

10 -زياد، حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

11- شومان، منذر، الإعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عملية، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2003.

12- عامر، محمود، استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات، القاهرة: دار العلوم للنشر، 2006.

13- صالح، ياسر، النظام الريعي وبناء الدولة الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، بغداد: مؤسسة فريديريش إيبرت، 2013.

14- صالح، ياسر، ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، بغداد: مؤسسة فريديريتش ايبرت، 2013.

15- ماهر، أحمد، إدارة الأزمات، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

16- مستردار عتربز، ساماني سيروشنتي، سياسة الاقتصاد الريعي في كردستان، بيروت: الدار العربية ناشرون ، 2013.

17- مهنا، محمد نصر، إدارة الأزمات والكوارث، الإسكندرية: دار الفتح، 2008.

18- مهنا، محمود، إدارة الأزمات، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2003

19- هني، أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

20- قطيش، نواف، إدارة الأزمات، عمان: دار الراية للنشر، 2009.

ب/المجلات

1-أحسن العايب، عبود زرقين، "أهمية السياحة ضمن استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد: 04، جامعة سكيكدة، الجزائر.

2-عباس، أبو شامة. "إدارة الأزمة في المجال الأمني"، الإمارات، شرطة الشارقة، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 4، العدد: 03، 1995.

3-محمد مسعي. "سياسة الإنعاش الاقتصادي الجزائري وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد : العاشر، 2012، جامعة ورقلة.

4-مخلوف عبد السلام، العرابي مصطفى. "برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2004"، مجلة الباحث، العدد: الأول، 2012، جامعة ورقلة.

5-هاجر أميرة، بوشليط. "إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014"، المجلة الجزائرية العولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 07، 2016.

6-" دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة الجزائر 2000-2001"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 05 جوان 2011.

جـ - الدراسات غير المنشورة

أ-الرسائل الجامعية

- **الأطروحات:**

- شرفاوي، عائشة. " السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، 2015) .

- **المذكرات**

1-الشعلان، فهد أحمد، "إدارة الأزمات: الأسس – المراحل – الآليات"، رسالة ماجستير، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 2002).

2-بودخدخ، كريم. " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر 2001-2009"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009).

3-حمادي، نعيمة. "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة ماجستير، (جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009) .

4-رويجع، السعيد. "التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)"، مذكرة ماستر، (جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013).

5-سلام، حمزة. "فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001-2014"، مذكرة ماستر، (جامعة البويرة، 2013- 2014) .

6-طويلب، محمد. " سياسة الميزانية للجزائر خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 1997).

7-مساعدة، جهاد. "عناصر إدارة الأزمات ومعوقاتها في المؤسسات الرياضية في الأردن" رسالة ماجستير، (جامعة اليرموك، كلية العلوم، قسم الإحصاء، 2003).

8-مشدن، وهيبة. "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود والمالية، 2005).

ب-المحاضرات

- علي بن هلول الرويلي، "إدارة الأزمة استراتيجية المواجهة"، محاضرة، القيت على طلبة قسم البرنامج الخاص، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض كلية العلوم الاستراتيجية، 2011/5/14.

د/ المراجع الالكترونية:

أ- **الملتقيات**

1- حامد نور الدين، "العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية: حالة الجزائر"، ملتقى وطني حول ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – الممارسة التسويقية، بشار، 2004، متحصل عليه من الموقع:

commerce www.Univ-tebessa.dz تاريخ الإطلاع: 2018/07/10

2- عماري عمار، محمادي وليد، "آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر" مؤتمر دولي حول تقييم آثار يرنامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف: الجزائر، 21 مارس 2013، متحصل عليه من الموقع:

www.univ-ecosetif.com>seminaire>article تاريخ الإطلاع: 2018/07/10.

3- شطيبي محمود مريم، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة منظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، 14 ماي 2015، متحصل عليه من الموقع:

الآن...https://elbadil-pss.org/2017/07/25/ تاريخ الإطلاع : 2018/06/18

ب- التقارير:

1- تقرير الأمين العام السنوي، أوبك، متحصل عليه من الموقع:

www.opec.org>home,reports تاريخ الإطلاع: 2018/07/16

2- "إحصائيات التجارة الخارجية" متحصل عليه من الموقع:

https://www.commerce.gov.dz>statistique تاريخ الإطلاع: 2018/07/12

3- "منظمة التجارة العالمية (WTO)" أفريل 2017، متحصل عليه من الموقع:

www.comec.org>uploads/2017/07

4- "المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك"، متحصل عليه من الموقع:

https://www.vitaminedz.com/articles.1... تاريخ الإطلاع: 2018/07/30

5- "إحصائيات وزارة الخارجية"، متحصل عليه من الموقع:

https://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce.exterieure

تاريخ الإطلاع: 2018/08/01.

6- منظمة السياحة العالمية 2018/01/25، الكتاب السنوي للإحصائيات السياحية – موجز الاحصائيات السياحية وملفات البيانات تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للصادرات، مؤشرات التنمية الدولية، متحصل عليه من الموقع:
https://data.albankaldawli.org/indicator/st.INI.RcpT.xp.ZS
تاريخ الإطلاع: 2018/07/23.

ج- المواقع الالكترونية

1- "الموسوعة السياسية"، متحصل عليه من الموقع: political-encyclopedie-org>dictionary
تاريخ الإطلاع: 2018/03/02.
2- اقتصاد مالي / مفهوم اقتصاد الريع بواسطة مجد خضر – آخر تحديث 13.23، 18 سبتمبر 2016، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: مفهوم_اقتصاد_الريع... <htttps://mawdoo3.com
3- محمد نبيل، الشيمي، "الحوار المتمدن"، 2012/02/13، متحصل عليه من الموقع: www.m.alhewar.org>S.asp ، تاريخ الإطلاع: 2018/03/16
4- أحمد، بشارة، "ماذا يعني الاقتصاد الريعي"، 2006/09/15، متحصل عليه من الموقع: masralarabia.com ، تاريخ الإطلاع: 2018/03/15.
5- محمد، المرطابي، "إعادة النظر في نظرية الدولة الريعية، صدى أصوات التغيير العربي"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي: 2014/03/03، متحصل عليه من الموقع: carngie-nec.org>about>privacy ، تاريخ الإطلاع: 2018/04/02.
6- حامد عباس محمد، المرزوك، " سمات الدولة العربية الريعية" ، 2011/06/24، متحصل عليه من الموقع: https://law-bob./lonedu.Iq/lectures.aspx?Fid=zSIld=19900 ، تاريخ الإطلاع :2018/04/05
7- "دولة ريعية" ، 2017/02/21، متحصل عليه من الموقع https://noctainyo/page-53069-ar.html ، تاريخ الإطلاع: 2018/03/07.
8- "سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد، البدائل المطروحة"، متحصل عليه من الموقع: democraticat.de…> ، تاريخ الإطلاع 2018/03/28
9- "المحاسبة – المخطط الخماسي للتنمية في الجزائر"، متحصل عليه من الموقع: https://nafucebadc.com/permalide ، تاريخ الإطلاع: 2018/07/10.
10- "إقتصاد الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا" ، متحصل عليه من الموقع: https://www.ouarsenis ، تاريخ الإطلاع : 2018/07/05

11- "الاقتصاد الجزائري" متحصل عليه من الموقع: Islanfing.com.not> t2240-topic ، تاريخ الإطلاع: 2018/07/05.

12-عبد الحميد، مرغني، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف على الصدمة" ، الملتقى الأول حول أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر جامعة جيجل، 2017، متحصل عليه من الموقع: www.univ-tebessa.dz>commerce.pdf ، تاريخ الإطلاع: 2018/07/15

13-"أثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري" ، متحصل عليه من الموقع: kong.kedhblogspot.com>2011/08>bl… ، تاريخ الإطلاع: 2018/03/30.

14-قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة بخصوص كل المعادلات لسنة 2014

- الجريدة الرسمية - ، متحصل عليه من الموقع: https://joradp.dz>TVR>A201 ، تاريخ الإطلاع: 2018/07/25.

15-"الإنتاج الفلاحي الوطني يغطي 70 في المائة من الحاجيات" ، 27 ديسمبر 2017، متحصل عليه من الموقع: www.com-algeria.com>content تاريخ الإطلاع: 2018/07/30.

16-"القطاع الصناعي في الجزائر" ، 17/12/2017 – 16:35 ، متحصل عليه من الموقع: www.radiolalgerie.dz>newsarticle ، تاريخ الإطلاع: 2018/08/02.

17-"حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر" ، ماي 2016 ، متحصل عليه من الموقع: https://www.andi.dz/index.phplar/statistiq ، تاريخ الاطلاع: 2018/07/27.

18-"موازنة الجزائر 2018 تغامر بزيادة الضرائب وخفض الدعم الحكومي"، متحصل عليه من الموقع: https://alarab.co.UK ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/03.

19-الشرق الأوسط، "توجه جزائري لغرض ضريبة "ضريبة الثروة" لمواجهة العجز المالي" ، الجمعة 29سبتمبر 2017، العدد 14185، متحصل عليه من الموقع: https://m.awsat.com>home>article ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/04.

20-جودة السياحة الجزائرية، "وثائق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030، وزارة السياحة والصناعة التقليدية، الجزائر، متحصل عليه من الموقع: qualitetourism.com.cg.net/ar/sdat2050.html ، تاريخ الاطلاع: 2018/07/20.

21-الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، متحصل عليه من الموقع:

https://www.andt-dz.org/ar/index-php ، تاريخ الاطلاع: 2018/07/21.

22-الأمانة التنمية لمخطط جودة السياحة، 2014، جودة السياحة، وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائر، متحصل عليه من الموقع: www.datissemsilt38.com>qualité ، تاريخ الاطلاع: 2018/07/22.

23-أديب عبد السلام. "تاريخ اقتصاد الريع في المغرب"، مجلة الحوار المتمدن العدد: 3911، 2012/11/14، متحصل عليه من الموقع الالكتروني: www.m.ahwar.org>s.asp

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- باللغة الفرنسية

A- Les livres

1- Ben Bitour Ahmed, « L'expérience Algérienne de développement (1962-1991), Edition Dar Echifa, Algérie.

2- Djillali Liabes, l'entrepris entre l'économie politique et société industrielle, Edition codesria, 1989.

3- Benyakoub Ahmed, l'entreprise publique et l'économie de marché (1988-1993), les cahiers du CREAD, N° 39, 1997.

4- Benissad Hocine, Algerie ; Restruction et réformes Economiques (1979-1993) , office des publications Universitaires, Algerie, 1994.

5- L'abdi, « Néo-patrimanialisme et économie en Algérie », in annuaire de l'Afrique du nord, Tome XXVIII, 1989.

6- Ali Elkenz, Au fil de crise : 5 Etudes sur L'Algérie et le monde Arabe, Alger : Bouchen – ENAL, 1993.

B- **Rapports** :

1- Direction des systèmes d'informations + des statistiques. 2017. Production des statistiques en Algérie, programme régional de renforcement des capacités en matière des statistiques du tourisme de l'OM+, Ministère de l'aménagement du territoire du tourisme et de l'artisanat, palais des nations, Alger, 13/15/février 2017, SiteWeb : https://www.inse.fr>statistiques, on :20/07/2018.

2- MATET. 2008. Shéma Directeur D'aménagement Touristique SDAT 2025 - , livre 01 : Le diagnostic, Audit du tourisme Algérien Ministère de l'aménagement du Territoire de L'environnement et du tourisme, Algérie, SiteWeb : Qualitetourisme.com-cg.net>media…,on : 22/07/2018.

3- CCD.2011 Rappor nationale de l'Algérie sur le développement durable, 19ème session de la commission du développement durable des nations unies (CCD-19) Algérie, Mai 2011, Site Web : www.abhatoo.net>Societe-durable, en 22/07/2018.

2- باللغة الإنجليزية

A- Books

1- Albrecht, Steve, Crisis management for corporate self-defense, publisher: 1996.

2- C.Person, I Nitroff: "from crisis prone to crisis prepared: A from crisis frame for crisis management", Academy of management Executive, Vol 7, N 01, 1993.

3- J- Leca, Algeria Socialism: Nationalism, industrialization state building" in H.Des fasses & J. Levesque, (eds) Socialism in the third world, new-york; projer publishers, 1975.

B-Web Sites:

1- Johenston, W.&.stepanavich, p.(2001) Management in Crisis American Society of system pharmacists journal, Vol.58, sit web: www.Library-musc.edu>Facpub, on 30/07/2018.

2- M.Moulai-Hadj,"Intercontinental disparities and migration" in Wolfgang glatzer (ed), Richard poor, the Netherland … , sit web: www.univ-chlef.dz> article-23…, on : 30/07/2018.

C- Repors

OPEC Annual statistical bulletin, sit web: www.opec.org>2005>Filez>CEILING, On 10/07/2018.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

- مقدمة ..... أ-ح

* الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة الأزمات في الدول الريعية 09

- المبحث الأول: ماهية الأزمة 11

- المطلب الأول: مفهوم الأزمة وتصنيفاتها 11

أولا: مفهوم الأزمة 11

ثانيا: تصنيفات الأزمة..... 15

- المطلب الثاني: أسباب حدوث الأزمة 16
- المطلب الثالث: مراحل حدوث الأزمة 17

- المبحث الثاني: ماهية إدارة الأزمات..... 19

- المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمات..... 19
- المطلب الثاني: مراحل إدارة الأزمات..... 20

أولا: نموذج (ستيف آلبريخت) 20

ثانيا: نموذج (جونستون وستبانوفك) 21

ثالثا: نموذج (بيرسون ومتروف) 22

رابعا: نموذج (الشعلان) 23

خامسا: نموذج (المومني) 24

- المطلب الثالث: متطلبات إدارة الأزمة وعوامل نجاحها 25

- المبحث الثالث: ماهية الريع 28

- المطلب الأول: مفهوم اقتصاد الريع..... 28
- المطلب الثاني: تطور اقتصاد الريع..... 30
- المطلب الثالث: أنواع الريع..... 30
- المطلب الرابع: انعكاسات اعتماد السياسة الريعية 31

أولا: الانعكاسات الداخلية 31

ثانيا: الانعكاسات الخارجية 35

* الفصل الثاني: السياسات الاقتصادية في ظل تراجع أسعار النفط في الجزائر..... 40

- المبحث الأول: قطاع المحروقات كأحد الدعائم الأساسية في الاقتصاد الجزائري..... 41

- المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري 42

أولا: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي (1962-1992) 42

ثانيا: الاقتصاد الجزائري في ظل لاقتصاد السوق (1992-2014) 48

- المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري..... 67

أولا: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي (1965-1988) 67

ثانيا: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق (1988-2014) 72

- المطلب الثالث: آثار عائدات النفط على الاقتصاد الجزائري 79

أولا: أثر تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1970-2010) 80

ثانيا: أثر تطور أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (1986-2009).... 82

ثالثا: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2009) 86

رابعا: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1986-2006 88

- المبحث الثاني: الأزمات النفطية في الجزائر وتداعياتها 103

- المطلب الأول: مسار الأزمة النفطية 103

أولا: فترة الثمانينات 103

ثانيا: فترة التسعينات 105

ثالثا: فترة الألفية الثالثة..... 105

- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمة النفطية 2014 109

- المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للأزمة النفطية 2014..... 111

* الفصل الثالث: نتائج إدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر 116

- المبحث الأول: الخيارات الاستراتيجية لإدارة الأزمة الاقتصادية في الجزائر 117

- المطلب الأول: سياسة ترشيد النفقات العمومية 117
- المطلب الثاني: السياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية 122
- المطلب الثالث: زيادة الضرائب كآلية لسد عجز الموازنة 129

- المبحث الثاني: بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة الاقتصاد الريعي 132

- المطلب الأول: تفعيل القطاع السياحي 132

أولا: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 133

ثانيا: أهم الهياكل والهيئات السياحية في الجزائر 138

ثالثا: مؤشرات السياحة في الجزائر 141

- المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي 151
- المطلب الثالث: السياسات الحكومية في مجال الصناعة 155
- الخاتمة 160

- فهرس الجداول والأشكال 162
- قائمة المراجع 166
- فهرس المحتويات 175
- الملاحق.

ملخص الدراسة:

إن اكتشاف النفط كمورد هام له أثر الإيجاب على اقتصاديات دول العالم، وخاصة الدول النامية منها. وقد أدى الاهتمام به ، وإعطائه الأولوية بين الموارد الطبيعية الأخرى التي تزخر بها البلدان التي يعتمد دخلها الأساس على هذا الريع الهام ،إلى إعطاء قيمة كبيرة في زيادة الدخل أو الناتج المحلي لها ، وبما أن أسعار النفط غير مستقرة في السوق العالمية للنفط نتيجة حدوث أزمات خاصة على البلدان التي تحتل مواقع جيواستراتيجية تعصف بالأسعار وتؤثر عليها سلبا ، وباعتبار الجزائر ليست بمنئ عن هذه الدول المعتمدة سياستها على هذا الريع بالدرجة الأولى ، فهي تتأثر ، وتتفاعل بشكل طردي يجعلها تقوم برسم خارطة، أو سياسة اقتصادية بديلة عن سياسة ريع النفط من أجل تجنب الوقوع في فخ الاضطراب المالي للخزينة العمومية، و قد استفادت الجزائر الكثير من الأحداث التاريخية للهزات النفطية منذ الاستقلال كانت آخرها أزمة 2014 التي هي محل دراسة البحث.

هذه الأزمة التي أثرت على الاقتصاد الوطني بشكل واضح، وكانت لها انعكاسات سلبية مما تطلب من النظام السياسي التدخل من خلال إدارة الازمات، والاتجاه الى سياسة الاقتصاد البديل في المجال الصناعي، والفلاحي، والسياحي.

الكلمات المفتاحية: النفط، الريع، الخزينة العمومية، الأزمات النفطية، أزمة 2014، النظام السياسي، إدارة الازمات، سياسة الاقتصاد البديل.

Résumé de l'étude:

La découverte du pétrole en tant que ressource importante a un impact positif sur les économies du monde, en particulier les pays en développement. Son intérêt et la priorité accordée aux autres ressources naturelles des pays dont les revenus reposent principalement sur cette rente importante ont grandement valorisé l'augmentation de leurs revenus ou de leur production locale, et puisque les prix du pétrole sont instables sur le marché mondial du pétrole à la suite de crises spéciales, sur les pays qui occupent des sites géostratégiques qui affectent les prix et les affectent négativement, et tant que l'Algérie n'est pas exemptée de ces pays dont la politique est basée sur cette rente en premier lieu, elle est affectée et de manière interactive, afin de pouvoir tracer une stratégie ou une politique économique alternative pour la politique de revenus pétroliers afin d'éviter la chute dans le piège des turbulences financières du Trésor. L'Algérie a bénéficié de nombreux événements historiques de chocs pétroliers depuis l'indépendance dont la dernière crise était dans l'année 2014 et qui fait l'objet de la recherche.

Cette crise, qui a clairement affecté l'économie nationale, a eu des répercussions négatives, ce qui oblige le système politique à intervenir par le biais de la gestion de la crise et la tendance à adopter une politique économique alternative dans les secteurs de l'industrie, de l'agriculture et du tourisme.

Mots-clés: le pétrole, la rente, le trésor public, les crises pétrolières, la crise de 2014, le système politique, la gestion de crise, la politique d'économie alternative.

Abstract:

The discovery of oil as an important resource has a positive impact on the world's economies, especially developing countries. Its interest and the priority given to other natural resources in countries whose revenues are mainly based on this significant rent have greatly valued the increase in their income or their local production, and since oil prices are unstable in the world oil market following special crises, countries that occupy geostrategic sites that affect prices and affect them negatively, and as long as Algeria is not exempt from these countries whose policies are based on this rent in the first place, it is affected and interactively, in order to be able to draw up an alternative strategy or economic policy for the oil revenue policy in order to avoid falling into the traps of financial turbulence of the Treasury. Algeria has benefited from many historical events of oil shocks since independence whose last crisis was in 2014 and which is the subject of this research.

This crisis, which has clearly affected the national economy, had negative repercussions, forcing the political system to intervene through the management of the crisis and the tendency to adopt an alternative economic policy in the domains of the economy, industry, agriculture and tourism.

Keywords: oil, rent, public treasury, oil crises, 2014 crisis, political system, crisis management, alternative economy policy.